



جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة القادسية - كلية الإدارة والاقتصاد

قسم العلوم المالية والمصرفية

الدراسات العليا / الماجستير

دور المصارف الإسلامية في تنشيط سوق العراق للأوراق المالية

للمدة (2004 – 2018)

رسالة ماجستير

إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة القادسية

كجزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية

من الطالبة :

حوراء كاظم جاري الشباني

بإشراف :

الاستاذ الدكتور

عقيل شاكر عبد الشرع

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ

وَذُرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا

إِنَّ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾

صدق الله العلي العظيم

سورة البقرة الآية (278)

إقرار رئيس لجنة الدراسات العليا

بناءً على التوصيات التي تقدم بها المشرف والخبير اللغوي، أرشح هذه الرسالة للمناقشة.

التوقيع: 

الاسم: د. محمد علي الكريري

التاريخ: / / 2021

توصية رئيس قسم العلوم المالية والمصرفية

بناءً على التوصيات التي تقدم بها المشرف والخبير اللغوي ورئيس لجنة الدراسات العليا، أرشح هذه الرسالة للمناقشة.

التوقيع: 

الاسم: د. محمد علي الكريري

التاريخ: / / 2021

إقرار الأستاذ المشرف

اشهد ان اعداد الرسالة الموسومة: بـ ((دور المصارف الإسلامية في
تنشيط سوق العراق للأوراق المالية للمدة 2004 – 2018))
جرت بإشرافي للطالبة (حوراء كاظم جاري) في جامعة القادسية / كلية
الإدارة والاقتصاد/ قسم العلوم المالية والمصرفية ، وهي جزء من متطلبات
نيل شهادة الماجستير في علوم المالية والمصرفية .

 : التوقيع

الاسم : أ. د. عقيل شاكر الشرع

التاريخ : / / 2021

إقرار الخبير اللغوي

اشهد ان الرسالة الموسومة : بـ ((دور المصارف الإسلامية في تنشيط سوق العراق لأوراق المالية للمدة 2004 – 2018)) والتي قدمتها الطالبة (حوراء كاظم جاري) في جامعة القادسية / كلية الإدارة والاقتصاد/ قسم العلوم المالية والمصرفية تمت مراجعتها من الناحية اللغوية وتصحيح ما ورد فيها من أخطاء لغوية وتعبيرية، وبذلك أصبحت الرسالة مؤهلة للمناقشة بقدر تعلق الامر بسلامة الأسلوب وصحة التعبير.


التوقيع :

الاسم : م . د مروان جميل نعمة

التاريخ : / / 2021



جامعة القادسية
كلية الإدارة والاقتصاد
الدراسات العليا

إقرار لجنة مناقشة رسالة الماجستير

نقر اننا أعضاء لجنة مناقشة طالبة الماجستير (حوراء كاظم جاري) قسم (العلوم المالية والمصرفية) اطلعنا على التصحيحات والتعديلات للرسالة الموسومة ((دور المصارف الإسلامية في تنشيط سوق العراق للأوراق المالية للمدة 2004 - 2018)) التي تم اجرائها من قبل الطالبة والتي تم إقرارها في المناقشة من قبلنا فهي جديرة بدرجة (امتياز) في العلوم المالية والمصرفية وعليه وقعنا.

أعضاء لجنة المناقشة

ت	الاسم	اللقب العلمي	التوقيع	الصفة
1.	د. بتول مطر عبادي	استاذ		رئيسا
2.	د. زينب مكي محمود	استاذ مساعد		عضوا
3.	د. محمد نعمة محمد	استاذ مساعد		عضوا
4.	د. عقيل شاكر الشرع	استاذ		عضوا ومشرفا

ملاحظة (1): ضرورة متابعة كل عضو من أعضاء لجنة المناقشة ملاحظاته ويكون مسؤولاً عنها وفي حال تعذر أحدهم متابعة الملاحظات فيمكنه تخويل أحد الأعضاء ليكون بديلاً عنه ولا تروج الرسالة الا بعد استكمال جميع الملاحظات والإجراءات واستحصال توقيع جميع الأعضاء.

ملاحظة (2): يرجى التوقيع على الاستمارة بعد الاطلاع على التصحيحات واعادتها الينا مع التقدير.

مصادقة مجلس الكلية

صادق مجلس كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة القادسية على قرار لجنة المناقشة

الأستاذ الدكتور

سوسن كريم هودان

عميد كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة القادسية

الإهداء

إلى اللذين من خلالهما وصلت إلى عالم الوجود ... وعلى يديهما تذوقت معنى الحياة ...
ومن دعواتهما الخالصة عرفت الرضا والتوفيق ...

والدي ووالدتي...أطال الله في عمرهما .

إلى شريك حياتي الذي لا تفي كلمات الشكر والثناء حقه ..

زوجي وسندي .. السيد (حيدر شبر) حفظه الله.

إلى من هم قطعة من القلب .. يا من يملأون البيت حباً ومرحاً وضجيجاً

ولدي وبنتي (جبرائيل .. كوثر) .. حفظهم الله من كل سوء وبارك فيهم .

إلى من يصدون عني الريح ويحيطوني كما يحيط السوار المعصم فيض الحنان وعنوان المحبة ...

أخوتي ... أخواتي ... حفظهم الله .

إلى الخال الغالي ... رمز الوفاء ...

الحاج فاضل زحوار المدني .

إلى العم الغالي ... الأستاذ الدكتور ...

احمد عبد الأمير عبد الرضا شبر .

إلى ... أساتذتي الأفاضل في ...

قسم العلوم المالية والمصرفية .

إلى المخلصات الوفيات من

صديقاتي .

إلى كل شخص يتمنى لي الخير ويدعو لي بكل صدق ...

قريباً كان أو بعيداً .

أهدي بذرة هذا الجهد العلمي لعلها تكون

نبتة مثمرة في واحة العلم المشرقة بالأمل .

المقدمة

تعد المصارف الإسلامية واحدة من أهم إنجازات الاقتصاد الإسلامي المعاصر في مجال النشاط الاقتصادي . وتعد الأموال ضرورة من ضروريات الحياة وقوامها ، ومن الواجب السعي للحصول عليها وتنميتها ، وإن الإسلام قد وضع قاعدة أساسية وحكماً خاصاً بالمال للكسب والتملك والانتاج والاستهلاك والتنمية . وفي ظل تنامي دور هذه المصارف وتوسع انتشارها وكبر حجم معاملاتها ، أذ تقوم بجمع مدخرات البلاد بوظيفتها التمويلية والاستثمارية .

أما سوق الأوراق المالية فأهميتها تنبع من الدور المنوط بها في حشد المدخرات الوطنية وتوجيهها إلى قنوات استثمارية تعمل على دعم الاقتصاد الوطني ، فمعظم الموارد الوطنية تتجه إلى سوق الأوراق المالية ليكون لها سوقاً ، ويتم تصريف هذه الموارد عن طريقها ، وإن فكرة انشاء سوق مالية اسلامية من شأنه أن يحدث تنمية اقتصادية في العالم الاسلامي .

تقدم المصارف الإسلامية دعماً للأسواق المالية ، يتمثل في كمية ما يمكن أن تضخه أو تستوعبه المصارف أو المؤسسات المالية الإسلامية من أموال بواسطة أنشطتها الاستثمارية و التمويلية المختلفة ، فالمصارف الإسلامية تسعى لأختراع أدوات مصرفية قائمة على اساس شرعي وتضيف كمية لا اشكال فيها ، وتستخدم تنوعاً في شكل الأوعية الإيداعية والقنوات الاستثمارية ومحتواها والتي عُدت مُتميزة عن الشكل المصرفي الاعتيادي السائد .

وتم في هذا البحث التحري عن دور المصارف الإسلامية العراقية في تنشيط سوق العراق للأوراق المالية من خلال دراسة المصارف الاسلامية العراقية المتداولة في السوق للمدة من (2004 – 2018) فضلاً عن تحليل مؤشرات المتاملة ب (القيمة السوقية ، حجم التداول ، عدد الأسهم المتداولة ، معدل الدوران) ، وتحليل نسبة مساهمة المصارف الاسلامية العراقية في سوق العراق للأوراق المالية للمدة من (2004 – 2018) .

تناول البحث ثلاثة فصول بينت الباحث من خلالها دور المصارف الإسلامية في تنشيط سوق العراق للأوراق المالية للمدة من (2004 – 2018) وكما يأتي :

الفصل الأول : تناول المنهجية وبعض الدراسات السابقة .

الفصل الثاني : تناول الجانب النظري للمصارف الإسلامية ، حيث تطرقنا إلى أساسيات حول المصارف الإسلامية وأساليب صيغ التمويل المصرفي الإسلامي والخدمات التي تقدمها ، وسوق الأوراق المالية والعلاقة بينهما .

- الفصل الثالث : تناول تحليل مؤشرات المصارف في السوق ، وتحليل نسبة مساهمة المصارف الاسلامية العراقية في سوق العراق للأوراق المالية ، وقياس أثر المصارف الإسلامية في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2004 – 2018) .



الفصل الأول

منهجية البحث وبعض الدراسات السابقة

المبحث الأول

(منهجية البحث)

المبحث الثاني

(بعض الدراسات السابقة)

المبحث الأول

منهجية البحث

يتناول المبحث الحالي اهمية ومشكلة البحث وطبيعتها ، فضلاً عن الهدف والفرضية ومنهج البحث وحدود البحث وكالاتي :

اولاً : أهمية البحث

تأتي أهمية البحث من كون المصارف الإسلامية أصبحت تعد الحدث الأبرز على صعيد الساحة المصرفية في البلدان الإسلامية والعربية بل والدولية في السنوات الأخيرة ، ولا شك أن زيادة دور هذه المصارف في تنشيط سوق الأوراق المالية من خلال نمو مؤشراتها وعمليات التداول بأسهمها في السوق فضلاً عن نمو أقيامها السوقية ومعدل دوران أسهمها .

ثانياً : مشكلة البحث

تكمن مشكلة البحث في المشكلة الرئيسة والمتمثلة في :

• هل أن هناك دور للمصارف الإسلامية في تنشيط سوق العراق للأوراق المالية والتي تنفرع الى :

1- هل هناك أثر لمؤشر القيمة السوقية للمصارف الإسلامية في مؤشر القيمة السوقية لسوق العراق للأوراق المالية .

2- هل هناك أثر لمؤشر حجم التداول للمصارف الإسلامية في مؤشر حجم التداول لسوق العراق للأوراق المالية .

3- هل هناك أثر لمؤشر عدد الأسهم المتداولة للمصارف الإسلامية في مؤشر عدد الأسهم لسوق العراق للأوراق المالية .

4- هل هناك أثر لمؤشر معدل الدوران للمصارف الإسلامية في مؤشر معدل الدوران لسوق العراق للأوراق المالية .

ثالثاً : هدف البحث

1- بيان دور المصارف الإسلامية في دعم سوق العراق للأوراق المالية من خلال دراسة أهميتها النسبية إلى مؤشرات سوق العراق للأوراق المالية ، فضلاً عن بيان أثرها في السوق .

2- بيان الأهمية النسبية لمؤشرات المصارف الإسلامية إلى مؤشرات القطاع المصرفي المساهم في سوق العراق للأوراق المالية .

رابعاً : فرضية البحث

تتمثل فرضية البحث في الفرضية الرئيسية :

- لا يوجد دور للمصارف الإسلامية في تنشيط سوق الأوراق المالية .
وتتفرع منها الفرضيات الفرعية المتمثلة في :

- 1- لا يوجد أثر لمؤشر القيمة السوقية للمصارف الإسلامية في مؤشر القيمة السوقية لسوق العراق للأوراق المالية .
- 2- لا يوجد أثر لمؤشر حجم التداول للمصارف الإسلامية في مؤشر حجم التداول لسوق العراق للأوراق المالية .
- 3- لا يوجد أثر لمؤشر عدد الأسهم المتداولة للمصارف الإسلامية في مؤشر عدد الأسهم لسوق العراق للأوراق المالية .
- 4- لا يوجد أثر لمؤشر معدل الدوران للمصارف الإسلامية في مؤشر معدل الدوران لسوق العراق للأوراق المالية .

خامساً : منهج البحث

اعتمدنا في بحثنا هذا على :

الاسلوب الوصفي : وذلك لأجل عرض الجوانب النظرية لكل من المصارف الإسلامية وبورصة الأوراق المالية ، معتمدين في ذلك على مختلف المراجع ذات الصلة بموضوع البحث من كتب وأبحاث وملتقيات ومؤتمرات ومذكرات ومواقع إلكترونية... الخ .

الاسلوب التطبيقي : تم الاعتماد عليه في الجانب التطبيقي من البحث وذلك بتجميع البيانات والمعلومات المتعلقة بالمصارف الإسلامية العراقية بخاصة وسوق الأوراق المالية في العراق بعامة .

سادساً : حدود البحث

الحدود الزمانية : المدة (2004 – 2018) .

الحدود المكانية : سوق العراق للأوراق المالية ، المصارف الإسلامية .

سابعاً : مجتمع وعينة البحث

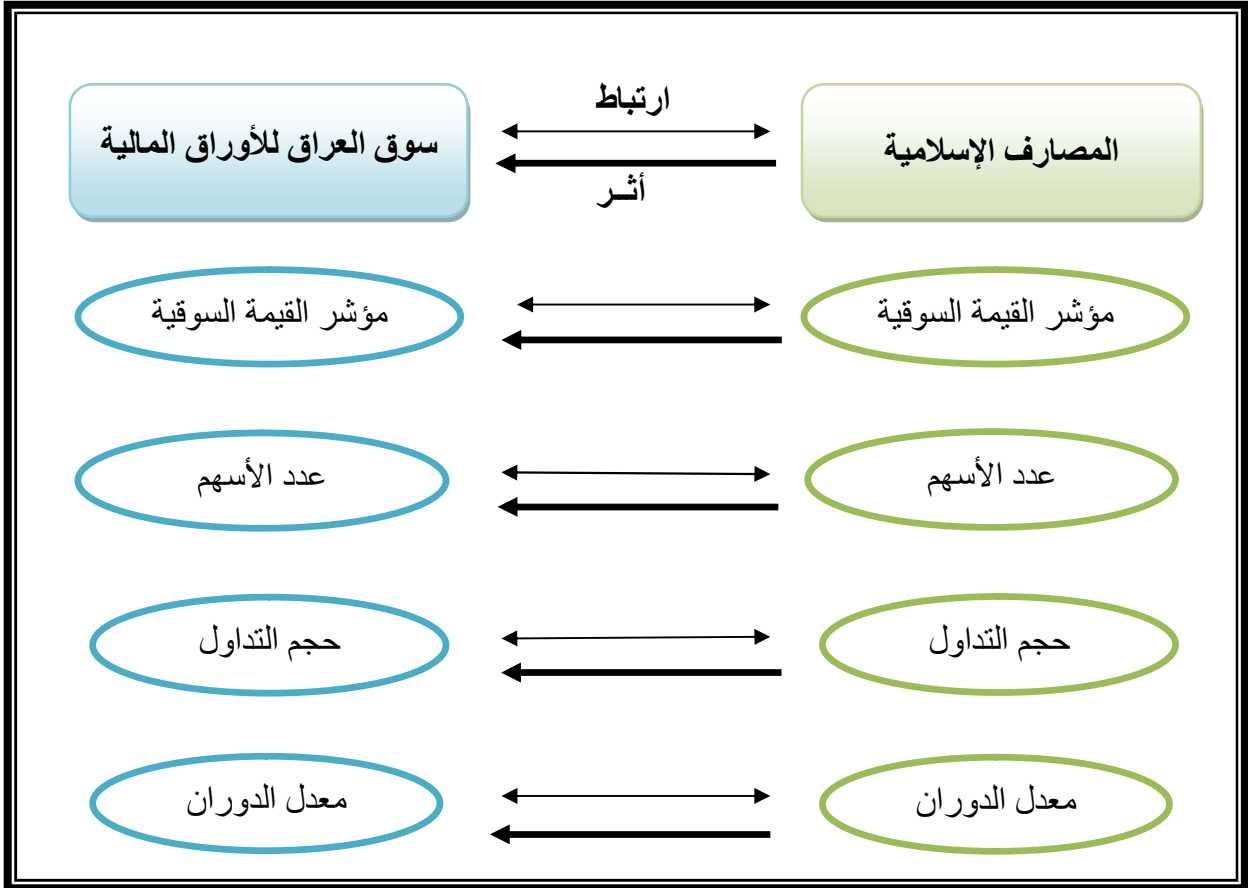
تمثل مجتمع الدراسة بالمصارف الإسلامية المتداولة في سوق العراق للأوراق المالية ، فيما تمثلت عينة الدراسة ب (15) مصرف إسلامي فقط كون هذه المصارف هي فقط المساهمة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2004 – 2018) .

ثامناً : المخطط الفرضي للبحث

يهدف المخطط الفرضي الى توضيح العلاقات المنطقية لمتغيرات الدراسة الرئيسية والفرعية ، وتمثلت المتغيرات بالاتي :

- 1- المتغير المستقل متمثلاً بمؤشرات المصارف الاسلامية وهي (مؤشر القيمة السوقية ، مؤشر حجم التداول ، مؤشر عدد الاسهم المتداولة ، مؤشر معدل الدوران)
- 2- المتغير التابع متمثلاً بمؤشرات سوق العراق للاوراق المالية وهي (مؤشر القيمة السوقية لإجمالي سوق العراق للاوراق المالية ، مؤشر حجم التداول لإجمالي سوق العراق للاوراق المالية ، مؤشر عدد الاسهم المتداولة لإجمالي سوق العراق للاوراق المالية ، مؤشر معدل الدوران لإجمالي سوق العراق للاوراق المالية)

والشكل (1) يبين علاقة الارتباط والأثر بين المتغير المستقل (مؤشرات المصارف الإسلامية) والمتغير المعتمد (مؤشرات سوق العراق للأوراق المالية)



المصدر/ من عمل الباحث

شكل (1)

العلاقة والأثر بين مؤشرات المصارف الإسلامية ومؤشرات سوق العراق للأوراق المالية

المبحث الثاني

بعض الدراسات السابقة

تناولت القليل من الدراسات موضوع البحث ولو جزئياً وقد حاولنا الإطلاع على ما أمكن منها ، وفي هذا المبحث نحاول ان نقدم عرضاً مختصراً لأهم الدراسات السابقة المشابهة ، بقصد التحليل والإفادة وكالاتي :

أولاً : الدراسات العراقية

1- دراسة البيروتي (2010)	
عنوان الدراسة	دور المصارف الإسلامية في التنمية والاستثمار ، وقفة قصيرة لهذا الدور في العراق .
هدف الدراسة	"دراسة دور المصارف الإسلامية وعلاقتها بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال تطبيقاته المعاصرة ، ومن ضمن الأهداف الهامة والرئيسية للمصارف الإسلامية دعم التعامل وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية والعمل على استغلال الموارد المتاحة أفضل إستغلال وتوجيه الأموال المتاحة للعمليات الاستثمارية التي تسهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بما يحقق كفاءة حد أدنى من المعيشة لكل فرد وتحقيق القوة والاستقلال الاقتصادي للبلاد الإسلامية وتخفيف التفاوت في الدخل والثروة بين الناس بما يحقق العدالة والمساواة التي يريدها الخالق جل شأنه".
مجتمع وعينة الدراسة	المصارف الاسلامية في العراق .
منهج الدراسة	إن المنهج العلمي الذي سيتم إتباعه في هذا البحث هو المنهج الوصفي الذي يعتمد على جمع المادة العلمية لكل جزئياتها ومفرداتها من مصادرها ومراجعتها القديمة والحديثة وتحليلها والربط فيما بينها للوصول إلى نتائج تحقق أهداف البحث.
الاستنتاجات	في المنظور الإسلامي مفهوم التنمية مختلف عنه في المنظور التقليدي إذ

تركز على كافة الجوانب الشاملة في المنظور الاسلامي وهي تتضمن نواح اجتماعية ، أما بالمفهوم الاعتيادي فيكون تركيزها من جانب واحد وهو رأس المال .	
أن يتم العمل بإنشاء أكاديمية إسلامية مختصة بشؤون المصرف الإسلامي ضمن التوجه الإسلامي ليتم تفادي المفاصد وتحقيق المصلحة .	التوصيات

مدى الاستفادة من الدراسة :

أسهمت في تعزيز الجانب النظري فيما يتعلق بالمصارف الإسلامية .

2-دراسة هندرين (2011)	
دور المصارف الإسلامية في تطوير النشاط المصرفي	عنوان الدراسة
التعرف على المصارف الإسلامية بشكل عام ودورها في عملية تطوير القطاع المصرفي وأثرها على الاقتصاد ككل .	هدف الدراسة
تحتوي عينة البحث على عدد من المصارف الإسلامية متمثلة بالمصرف العراقي الإسلامي ومصرف أبو ظبي الاسلامي، وجمع البيانات الخاصة بالبحث للسنوات (2001-2006).	مجتمع وعينة الدراسة
الاعتماد على الدراسات النظرية والدراسات الاخرى لايضاح دور المصارف الاسلامية في تطوير ودعم نشاط المصرف .	منهج الدراسة
تبين ان المصرف الإسلامي يواجه تحديات كبيرة من قبل المصارف التجارية العالمية .	الاستنتاجات
توجيه الاستثمارات في المصارف الإسلامية وتحويلها إلى مشاريع استثمارية ذي القطاعات الانتاجية مع ضرورة تفعيل الأسواق المالية الاسلامية ومنتجاتها .	التوصيات

مدى الاستفادة من الدراسة :

أسهمت في تعزيز الجانب النظري فيما يتعلق بالمصارف الإسلامية .

3 - دراسة الطائي (2017)	
عنوان الدراسة	"دور المصارف الإسلامية في تحقيق الاستقرار المالي"
هدف الدراسة	تحديد نوع وطبيعة حالة استدامة الاستقرار المالي المتحقق في ظل المعطيات الداخلية والخارجية التي تواجهها المصارف الإسلامية ، ومدى قدرة هذه المصارف على توظيف نتائج الإستقرار المالي .
مجتمع وعينة الدراسة	في ماليزيا بنك (سي أي أم بي بيرهاد CIMB) ، البحرين (مصرف البركة الإسلامي) ، العراق (مصرف أيلاف الإسلامي) .
منهج الدراسة	اعتمدت الباحثة المنهج الاستقرائي والمنهج التحليلي القياسي .
الاستنتاجات	"تبين من اجراءات التحليل الكمي والقياسي بالنسبة الى ماليزيا فأن هناك أثر ايجابي للأصول وصافي الأرباح على الإستقرار المالي ، أما الاحتياطات فأثرها سلبي ، وفي البحرين كانت الأصول والاحتياطات تآثيرها سلبي ، بينما صافي الأرباح فأثرها ايجابي ، وفي العراق كانت الأصول والاحتياطات تآثيرها ايجابي على الاستقرار المالي ، بينما صافي الارباح فأثرها سلبي" .
التوصيات	"ضرورة تأهيل الكادر المصرفي الاسلامي شرعياً واقتصادياً وتدريبه على دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشاريع من أجل تنويع أدوات التمويل الاستثمارية بدلاً من تركيزها على المرابحة التي تعتمد على انخفاض مخاطرها" .

مدى الاستفادة من الدراسة :

أسهمت في تعزيز الجانب النظري والعملية فيما يتعلق بالمصارف الإسلامية .

ثانياً : الدراسات العربية

1- دراسة مناصريه (2012 – 2013)	
عنوان الدراسة	دور البنوك الإسلامية في دعم وتطوير أسواق رأس المال الإسلامية دراسة حالة سوق رأس المال الإسلامي في ماليزيا

<p>- التعمق في معرفة أهمية البنوك الإسلامية ، وصيغ تمويلها المختلفة . - عرض تجربة سوق رأس المال الإسلامية النموذج الماليزي . - التطرق إلى إسهام البنوك الإسلامية في دعم وتطوير أسواق رأس المال الإسلامية .</p>	<p>هدف الدراسة</p>
<p>سوق رأس المال الإسلامية في ماليزيا ، البنوك الإسلامية .</p>	<p>مجتمع وعينة الدراسة</p>
<p>تم اعتماد المنهج الوصفي و المنهج التحليلي.</p>	<p>منهج الدراسة</p>
<p>تلعب البنوك الإسلامية دوراً فعالاً في نمو و تطوير أسواق رأس المال الإسلامية وهو ما يؤكد فرضية الدراسة .</p>	<p>الاستنتاجات</p>
<p>زيادة المصارف الإسلامية للطلب و العرض في سوق أوراق المال بسبب حجم ودائعها وموجوداتها الكبيرة التي تحتاج إلى استثمار .</p>	<p>التوصيات</p>

مدى الاستفادة من الدراسة :

أسهمت في تعزيز الجانب النظري فيما يتعلق بالمصارف الإسلامية وسوق الأوراق المالية .

<p>2- دراسة كتاف (2013 – 2014)</p>	
<p>"دور الأدوات المالية الإسلامية في تنشيط وتطوير السوق المالية الإسلامية دراسة تطبيقية لتجارب بعض الأسواق المالية العربية والإسلامية".</p>	<p>عنوان الدراسة</p>
<p>توضيح دور ومساهمة الأدوات المالية الإسلامية في تفعيل وتنشيط السوق المالية الإسلامية، الوقوف على أهمية الهندسة المالية الإسلامية وتوضيح مساهمتها ودورها في تدعيم وتطوير السوق المالية الإسلامية .</p>	<p>هدف الدراسة</p>
<p>الأسواق المالية العربية والإسلامية .</p>	<p>مجتمع وعينة الدراسة</p>

الأسلوب الوصفي والتحليلي .	منهج الدراسة
"تمثل السوق المالية الإسلامية الإطار الذي يتم من خلاله نقل الفوائض النقدية من الوحدات المدخرة الراغبة في التوظيف اللاربوي لمدخراتها ، إلى الوحدات المستثمرة الباحثة عن التمويل اللاربوي لمشاريعها ، من خلال إصدار أدوات مالية تتوافق وأحكام الشريعة وتداولها ، وكل العمليات والمعاملات التي تتم فيها تكون خالية من كافة المحاذير الشرعية ، كالغش والجهالة والغرر والاحتكار والقمار".	الاستنتاجات
ضرورة العمل على إصدار التشريعات اللازمة ووضع وصياغة قوانين متكاملة من قبل الدول الإسلامية، للتعامل مع الأدوات المالية الإسلامية سواء القديمة المعدلة أو الجديدة المبتكرة والتي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية إصداراً وتداولاً .	التوصيات

مدى الاستفادة من الدراسة :

أسهمت في تعزيز الجانب النظري فيما يتعلق بالمصارف الإسلامية وسوق الأوراق المالية.

3- دراسة بركاني ، و بن زلتوت (2015 – 2016)	
دور المصارف الإسلامية في تنشيط وتطوير بورصات الأوراق المالية حالة سوق الأسهم السعودي	عنوان الدراسة
نظرا لأهمية العلاقة المتبادلة بين المصارف الإسلامية وأسواق الأوراق المالية ، جاءت دراستنا هذه للإحاطة قدر الإمكان بالجانب النظري لعناصر الموضوع، ثم توضيح العلاقة الذي تحدثها معاملات واستثمارات المصارف الإسلامية على بعض مؤشرات أداء سوق الأوراق المالية.	هدف الدراسة
سوق الأسهم السعودي .	مجتمع وعينة الدراسة

<p>المنهج الوصفي : لعرض الجوانب النظرية لكل من المصارف الإسلامية وبورصة الأوراق المالية وصناديق الاستثمار الإسلامية.</p> <p>المنهج التطبيقي : وذلك بتجميع البيانات والمعلومات المتعلقة بالمصارف الإسلامية وسوق الأوراق المالية في المملكة العربية السعودية عموماً وجمع البيانات والمعلومات المتعلقة بصناديق الاستثمار الإسلامية التي تديرها المصارف الإسلامية في المملكة العربية السعودية خصوصاً، ومعالجة تلك البيانات باستخدام برنامج SPSS لبيان علاقة وارتباط الاستثمارات التي تقوم بها المصارف الإسلامية من خلال صناديقها الاستثمارية مع سوق الأسهم السعودي .</p>	منهج الدراسة
<p>إن المصارف الإسلامية وبما تملكه من كفاءات وخبرات وقدرات يمكنها أن تسهم في إنشاء وتطوير السوق المالية الإسلامية بشقيها الأولي والثانوي.</p>	الاستنتاجات
<p>زيادة حجم المصارف الإسلامية وتعزيز اندماجها لتكوين كيانات مصرفية قوية وقادرة على المنافسة ومواجهة التحديات المختلفة.</p>	التوصيات

مدى الاستفادة من الدراسة :

أسهمت في تعزيز الجانب النظري والعملي فيما يتعلق بالمصارف الإسلامية وسوق الأوراق المالية .

4 - دراسة بوحيزر (2017)	
<p>"دور أسهم البنوك الإسلامية في تنشيط أسواق الأوراق المالية : حالة دول منطقة الخليج"</p>	عنوان الدراسة
<p>تتمثل أهداف هذه الدراسة في التعرف على واقع أسهم البنوك الإسلامية المدرجة في البورصة وتحديد الدور الذي تؤديه في تنشيطها ومدى فعاليتها ، ومن ثم التهيئة لإقامة سوق ثانوية للأوراق المالية الإسلامية وعدم اقتصر نشاطها فقط على الأسواق المالية التقليدية ، ومن جهة أخرى التشجيع على تحول المزيد من الشركات المختلطة إلى شركات متوافقة مع الشريعة</p>	هدف الدراسة

الإسلامية.	
دراسة الحالة لبعض البورصات الخليجية ممن توفرت لنا عنها معطيات خلال المدة من 2005-2015 ، وهي البورصة السعودية ، والكويتية ، والبحرينية والقطرية .	مجتمع وعينة الدراسة
المنهج الوصفي لعرض مختلف الجوانب النظرية المتعلقة به، إلى جانب المنهج التحليلي من خلال الاعتماد على البيانات التي توافرت لنا خلال الفترة المدروسة .	منهج الدراسة
تستحوذ البنوك الإسلامية على حصة سوقية معتبرة من إجمالي الأسهم المتداولة ومن قيمة التداول وعدد الصفقات المبرمة ، لاسيما في بورصة البحرين، وهو ما يعني أن هذه الأسهم لديها دور كبير في التأثير على اتجاه السوق، وهو ما عكسه ارتفاع وزنها النسبي في مؤشر بورصة الكويت 15 و مؤشر بورصة قطر للأوراق المالية حسب ما توفر لنا من بيانات ، وبمقارنة البورصات بعضها ببعض نجد أن البنوك الإسلامية تستحوذ على حصة سوقية مرتفعة في بورصة البحرين تليها قطر ثم السعودية وأخيراً الكويت ، ويمكن تفسير هذا بقلة عدد الشركات المدرجة في بورصتي البحرين وقطر مقارنة ببورصة السعودية والكويت .	الاستنتاجات
ضرورة محافظة البنوك الإسلامية على هذه المكانة وتعزيزها ، من خلال تمسكها بمبادئ الشريعة الإسلامية وزيادة كفاءة تشغيلها لتحقيق المزيد من النمو والأرباح وبالتالي زيادة الطلب على أسهمها .	التوصيات

مدى الاستفادة من الدراسة :

أسهمت في تعزيز الجانب النظري فيما يتعلق بالمصارف الإسلامية وسوق الأوراق المالية .

دراسة Morrissey (2012)	
<p>Effects of Islamic Banking on Financial Market Outcomes in GCC Countries and Iran</p> <p>تأثير الصيرفة الإسلامية على مخرجات الأسواق المالية في دول مجلس التعاون الخليجي وإيران .</p>	<p>عنوان الدراسة</p>
<p>دراسة كيفية تأثير قطاعات الصيرفة الإسلامية المتنامية على نتائج الأسواق المالية .</p>	<p>هدف الدراسة</p>
<p>ايران ودول مجلس التعاون الخليجي الخمس باستثناء عمان .</p>	<p>مجتمع وعينة الدراسة</p>
<p>"ينقسم التحليل إلى جزأين اسلوب وصفي و تحليلي ، أولاً اختبار الفرضية القائلة بأن البلدان ذات القطاعات المصرفية الإسلامية الكبيرة كانت أقل تأثراً بالأزمة المالية لعام 2008 من البلدان ذات الأنظمة المصرفية التقليدية الصارمة ، والثاني اختبار الفرضية القائلة بأن القطاعات المصرفية الإسلامية الناشئة كان لها تأثير إيجابي على الادخار الخاص في البلدان ذات الكثافة السكانية المسلمة"</p>	<p>منهج الدراسة</p>
<p>"نظراً لاعتمادها الشديد على أشكال التمويل غير الربحية والمشاركة المفقودة ، فإن البنوك التجارية الإسلامية في عالم اليوم تشبه من الناحية الهيكلية البنوك التقليدية أكثر مما يدعي مؤيدوها، قد يساعد هذا في تفسير السبب في أنه على الرغم من ممارسات الاقتراض والإقراض التي يفترض أنها متحفظة ، لا يبدو أن البلدان التي لديها قطاعات مصرفية إسلامية كبيرة كانت أفضل حالاً من البلدان التي تعتمد حصرياً على الخدمات المصرفية التقليدية في التغلب على الأزمة المالية الأخيرة"</p>	<p>الاستنتاجات</p>
<p>تطوير المصارف الاسلامية وتعزيز مكانتها لكي تواجه الازمات العالمية .</p>	<p>التوصيات</p>

مدى الاستفادة من الدراسة :

أسهمت في تعزيز الجانب النظري فيما يتعلق بالمصارف الإسلامية .

رابعاً : اهم مايميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

- 1- تعد الدراسة الاولى في العراق من حيث توجهها وهدفها الخاص ، أذ تبين دور المصارف الاسلامية في تنشيط سوق العراق للاوراق المالية للمدة (2004 – 2018) .
- 2- تميزت الدراسة بأخذ عينه من (15) مصرف اسلامي متداول في سوق العراق للاوراق المالية للمدة (2004 – 2018) ، وتحليل مؤشراتها المتمثلة ب (مؤشر القيمة السوقية ، مؤشر حجم التداول ، مؤشر عدد الاسهم المتداولة ، مؤشر معدل الدوران) .
- 3- بينت الدراسة نسبة مساهمة مؤشرات المصارف الاسلامية الى اجمالي مؤشرات القطاع المصرفي العراقي .
- 4- تعتبر الدراسة الاولى التي تبين نسبة مساهمة مؤشرات المصارف الاسلامية الى اجمالي مؤشرات سوق العراق للاوراق المالية .



الفصل الثاني

المصارف الإسلامية وسوق الأوراق المالية

(الإطار المفاهيمي للدراسة)

المبحث الأول

المصارف الإسلامية

(المفهوم والأهمية والاهداف)

المبحث الثاني

أسواق الأوراق المالية

(المفهوم - والأنواع)

المبحث الثالث

(العلاقة بين المصارف الإسلامية و سوق الأوراق المالية)

الفصل الثاني

المصارف الإسلامية وسوق الأوراق المالية

(اطار نظري)

تمهيد:-

إن انبثاق فكرة المصارف الإسلامية لم تكن بالصدفة ، وإنما نتيجة جهود ودراسات متعددة من قبل اشخاص عايشوا الاقتصاد بكل أزماته ومراحلها ، فتيقنوا بأنه السبيل للخروج من هذا الواقع الصعب والمرير ، وذلك عن طريق إحداث تغيير جوهري يهدف الى الاصلاح من الاساس ، اذ تتوغل بعمق المشكلة وتعالج الازمة الاقتصادية من جذورها .

وتم الاسراع في إنشاء المصارف الإسلامية ويعود السبب في ذلك لتفادي التعامل بالربا ، ولتجنب المجتمع مزيداً من الفقر والبؤس و الفوارق الطبقيّة وحتى لا يتم عزل المعاملات المالية عن أخلاق الإسلام الحميدة ، وليتم إبعاد مبدأ الأنايية عند طبقة الاغنياء من الناس ومشاعر الحزن و الحرمان عند طبقة الفقراء .

وعلى أساس ذلك فرضت فكرة المصارف الإسلامية نفسها كبديل شرعي للمصارف التقليدية القائمة التي تتعامل بالفائدة ، وهي بذلك تجسد نموذجاً يقتدى به ، لما لها من فائدة للمجتمع الاسلامي والعالم اجمع

اما فكرة الاسواق المالية فظهرت منذ أن فكر الإنسان باستغلال مدخراته ، وساعده في ذلك التطور العلمي ونشوء الشركات ذات الفوائض المالية إذ سعت تلك الشركات إلى استثمار الفوائض من خلال تلك الأسواق . وسنتطرق إلى أهم الأدوار التي تقوم بها المصارف الإسلامية للعمل في سوق الأوراق المالية من خلال ثلاثة مباحث سيتم التطرق لها فيما يأتي :

المبحث الأول : المصارف الإسلامية (المفهوم والاهداف والأهمية ...)

المبحث الثاني : أسواق الأوراق المالية (المفهوم – والأنواع ...)

المبحث الثالث : (العلاقة بين المصارف الإسلامية و سوق الأوراق المالية)

المبحث الأول

المصارف الإسلامية النشأة والمفهوم

(مدخل نظري)

أولاً:- نشأة المصارف الإسلامية :

تعد المصارف الإسلامية مؤسسات مصرفية حديثة العهد نسبياً بالمقارنة مع المؤسسات المصرفية التقليدية وقد تعددت التعاريف الخاصة بهذه المصارف لكن المضمون هو نفسه. ظهرت المصارف الإسلامية في سنة (1940) عندما أنشأت ماليزيا صناديق ادخار تعمل بدون فائدة ، ثم في آخر الأربعينيات بدأ يظهر في باكستان التفكير المنهجي والمنظم وذلك لوضع التقنيات التمويلية التي تراعي تعاليم الإسلام ، ولكن هذا التفكير اخذ مدة طويلة ولم يلقَ له منفذاً تطبيقياً إلا بمصر إذ شهدت محافظة الدقهلية في مصر ولادة أول تجربة للمصارف الإسلامية و كانت قد استمرت بضع سنوات . (النجار ، 1993 : 59-63) ، وقد نشأ عام (1971 م) أول مصرف إسلامي في مصر ويدعى (بنك ناصر الاجتماعي) وهو مصرف حكومي اسلامي ، يعمل المصرف على أخذ ودائع ويقوم بأستثمارها في مقاولات ومشروعات صغيرة ثم يوزع الارباح على المودعين لديه بحسب حصة أموال كل شخص في الاستثمار (الشرقاوي ، 2000 : 67) .

وتم التاكيد في توصيات مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية الذي انعقد في عام (1972) في المملكة العربية السعودية على الإهتمام بإنشاء مصارف إسلامية تعمل على وفق أحكام الشريعة الإسلامية ، إذ أكد على أهمية إنشاء مصرف دولي إسلامي . (زين الدين ، 2005 : 1361)

وفي أواسط السبعينات أخذت المصارف الإسلامية طابعاً خاصاً بها بوصفها مؤسسات استثمار و تمويل ، إذ أقر مؤتمر وزراء مالية الدول الإسلامية المنعقد للمرة الثانية في جدة لعام (1974) إنشاء المصرف الإسلامي للتنمية وبأشر المصرف أعماله عام (1975) . (الخاقاني ، 2002 ، 134) ، وبذلك يكون هذا المصرف أول مؤسسة تمويل دولي إسلامي في العالم ويعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية سواء في غايتها وهدفها أو في أسلوبها ووسائلها ، هدفها دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية في دول العالم الإسلامي . (العادي ، 1990 : 174) .

وفي عام 1977 تأسس بنك دبي الإسلامي الذي يعتبر البداية الحقيقية للعمل المصرفي الإسلامي ، إذ تميز بتكامل الخدمات المصرفية التي يقدمها ، يليه في السنة نفسها وعلى المنهج

نفسه تأسيس مصرفي فيصل المصري والسوداني ، ثم توالى بعد ذلك إنشاء المصارف الإسلامية ، فبعد أن كان عددها عام 1970 لا يتجاوز خمسة وعشرين (25) مصرفاً ، أصبح عددها الآن ما يقارب ضعف هذا الرقم ، ولا يقف الأمر عند إقامة هذه المصارف التي أنشئ بعضها في بلاد غير إسلامية بما فيها أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية ، بل اتجهت المصارف التجارية لإنشاء فروع لها تقوم على ذات الأساس الذي تقوم عليه المصارف الإسلامية .

ثانياً : ماهي المصارف الإسلامية :

أصبحت المصارف الإسلامية حقيقة واقعة للأمة الإسلامية وفي جميع بقاع العالم ، و جاءت لتلبية رغبة المجتمعات التي تنشد التطور و النمو والرفعة والرقي بغرض إيجاد قنوات وأوعية للتعامل المصرفي وفقاً لإحكام الشريعة الإسلامية بعيداً عن الربا والفائدة وتطبيق أساليب المشاركة في الربح أو الخسارة في المعاملات والالتزام بالأسس الاجتماعية والاستثمارية والتنموية في جميع المعاملات الاستثمارية والمصرفية على أساس الوساطة المالية وتطبيق القيم والأخلاق الإسلامية في العمل الإسلامي، وبما يؤدي الهدف الأساسي لتنمية وتطوير وإعادة إعمار البنى التحتية لمؤسسات الدولة وخلق فرص عمل وتشغيل العاطلين وإعانة المعوزين بتقديم القروض الحسنة وأنشطة الزكاة، مع التأكيد على إن النظرية الإسلامية تقول " إن المال لا يلد المال وحده وإنما يلد المال العمل حيث إن هذا بماله وذاك بجهده يتحملان المسؤولية معاً(غنماً و غرمأ) ربحاً وخسارة" . (الشمري ، 2008 : 35) وهناك عدة تعريفات للمصارف الإسلامية منها :

● "عبارة عن مؤسسات مالية إسلامية تقوم بمزاولة النشاط المصرفي والاستثماري في ظل معالم الإسلام ، فهي تقوم بجمع الأموال وتوظيفها وتقديم الخدمات المصرفية في حدود نطاق الضوابط الشرعية الإسلامية" (أبو زيد ، 1996 : 17) .

● عرقتها اتفاقية إنشاء الاتحاد الدولي للمصارف الإسلامية بأنها تلك المصارف أو المؤسسات التي ينص قانون إنشائها ونظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة، وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذاً أو عطاءً . (الشرقاوي ، 2000 : 26) .

● هي مؤسسة مالية نقدية تقوم بالأعمال والخدمات المالية والمصرفية وجذب الموارد النقدية وتوظيفها توظيفاً فعالاً يكفل نموها وتحقيق أقصى عائد منها وبما يحقق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار أحكام الشريعة الإسلامية السمحة (العجلوني ، 2008 : 110) .

• إنها المؤسسات المالية التي تمارس أعمالاً مصرفية مشابهة إلى المصارف التقليدية الأخرى ولكن في إطار مبادئ الشريعة الإسلامية وتسترشد بالاقتصاد الإسلامي، وقد أنشأت لتحقيق بعض الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وفقاً لمفاهيم وقوانين الشريعة الإسلامية التي تستند الى القرآن الكريم والسنة النبوية . (4 ، 2009 ، Miani ,& Daradkah) .

ثالثاً: أهداف المصارف الإسلامية :

هناك جملة من الاهداف التي تسعى المصارف الاسلامية الى تحقيقها ، ومن اهمها الاتي :

1- أهداف استثمارية

يعمل المصرف الإسلامي على تثقيف الافراد بنشر الوعي الادخاري بينهم وتميئته وترشيد الانفاق ، وهدف ذلك هو تعبئة واستقطاب الفائض من الموارد الاقتصادية والعاطل من رؤوس الأموال وتوظيفها في قاعدة إسلامية مستقرة وصحيحة تتوافق مع الصيغ الإسلامية ، وابتكار صيغ جديدة تناسب التغيرات التي تطرأ على السوق المصرفي في العالم وتتوافق مع الشريعة الإسلامية ، وللأهداف الاستثمارية للمصارف الإسلامية معالم عديدة تتمثل الآتي : (خريس وآخرون ، 2002 : 89) .

أ) زيادة معدل النمو الاقتصادي زيادة مناسبة لكي تحقق الأمة الإسلامية تقدمها .

ب) القضاء على البطالة وتحقيق ارتفاع في المستوى التوظيفي لعوامل الإنتاج المتوفرة في المجتمع .

ج) عمل دعاية للمشروعات الخاصة بالمصرف الإسلامي ولغير المصرف او مشاركة أصحاب القدرة الفنية والخبرة في ذلك .

د) تقديم مختلف الخدمات والاستشارات الفنية والاقتصادية و الإدارية والمالية .

هـ) غير مستوى الأداء الاقتصادي للمؤسسات المختلفة .

و) التوزيع العادل للناتج التشغيلي من الاستثمار والذي يسهم في توزيع الدخل بعدالة بين أصحاب الإنتاج المشاركين في العملية الإنتاجية.

2- أهداف تنموية

من سمات المصارف الإسلامية الممييزة والرئيسة هو مساهمتها في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية ، ولا يستهدف المصرف الإسلامي زيادة الأرباح فقط ، وإنما يقوم بمزاولة أنشطته المختلفة مراعيأ في ذلك ما يعود على المجتمع من منافع وما يلحق به من ضرر . (الرفاعي ، 2004: 56) . وأن التنمية لابد إن يقترن معناها بالجوانب الاقتصادية و الاجتماعية وإن المصرف الإسلامي يتوخى ذلك في نظرتة إلى التنمية ، و عليه فالمصارف

الإسلامية تعد من الأوعية المهمة التي تقوم بجمع المدخرات لغرض الاستثمار والمساهمة الفاعلة في عملية التنمية ، ولذلك فهي ترسم أهدافاً ذات أفاق بعيدة المدى تساعد الاقتصاديات الإسلامية في عملية تصحيح مسارها . وعليه فالمصرف الإسلامي يجب أن يكون من الأدوات الفاعلة لتحقيق التنمية الاقتصادية في المجتمع الإسلامي لكي يجذب رؤوس الأموال الإسلامية من خلال قيامه بتوفير مناخ ملائم داخل بلده فضلاً عن توظيف موارده بشكل فعال لخدمة المجتمع الإسلامي . (الكفراوي ، 2001 : 192-210) .

3- أهداف اجتماعية

تعنى المصارف الإسلامية بتقديم الخدمات الاجتماعية التي تهتم في خدمة المجتمع وتطويره وتلبية الاحتياجات الاجتماعية من خلال الإسهام في تمويل المشروعات والنشاطات التي تحقق النفع الاجتماعي العام لا سيما للمحتاجين منهم بالذات الأكثر حاجة منهم ، أي الأقل دخلاً من خلال القروض الحديثة ومن خلال الإسهام في المشروعات الاجتماعية الخيرية ، وذلك الإسهام لجمع أموال الزكاة وغيرها واستخدامها في الأوجه المخصصة لها والمحتاجين بالشكل الذي يتطابق مع قواعد الشريعة الإسلامية. (الخضير ، 1999 : 37) .

رابعاً : السمات المميزة للمصارف الإسلامية

للمصارف الإسلامية العديد من السمات التي تميزها نذكر منا :

- لا يعد هدف المصارف الإسلامية الوحيد هو تحقيق الربح من خلال ما تزاوله من أنشطة ولكنه من أهدافها المهمة لأنها مؤسسات مصرفية اقتصادية ومالية .
- الإلتزام بإحكام الشريعة الإسلامية في جميع أعمالها المصرفية ، إذ تلتزم بتمويل الأنشطة التي تدخل في دائرة الحلال وتتجنب الأنشطة الأخرى الواقعة في دائرة التحريم لما فيها من أضرار خطيرة تلحق بالمجتمع . (كراجه ، 2000 : 21)
- الإطار الفكري الاقتصادي المصارف الإسلامية تستمد من نظرية الاستخلاف وأساس هذه النظرية يقوم على أن الملك هو لله تعالى وحده ، والإنسان في الأرض مستخلف . (الموسوي ، 2011 : 35)
- لتعبئة أكبر قدر من الأدخارات المكتنزة تقوم المصارف الإسلامية ببذل أقصى جهد وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية فهي تحرم الاكتناز لأنه يتضمن عدم الانتفاع من الموارد . (صوان ، 2008 : 93)
- تبذل المصارف الإسلامية قصارى جهدها لتقديم أفضل الخدمات والمنافع للمجتمع .
- توفير المصارف الإسلامية التمويل اللازم لأكبر الأنشطة الاقتصادية المهمة للمجتمع .

سادساً : أسس المصارف الإسلامية :

تتمثل أسس المصارف الإسلامية في ما يأتي . (الصدر ، 1994 : 22)

- عدم مخالفة أحكام الشريعة المقدسة .
 - بوصفه مؤسسة تتوخى الربح يجب أن يكون قادراً على العمل والنجاح ضمن حدود الواقع المعاش .
 - بوصفه مصرفاً يجب أن تمكنه صيغته الإسلامية من النجاح وممارسة دوره في الحياة الصناعية والاقتصادية والتجارية وضرورة التدعيم والتطوير التي تتطلبها ظروف الاقتصاد النامي .
- كذلك فإن المصارف الإسلامية لا تتعامل بالفائدة الربوية بخلاف المصارف التقليدية (ياسين و درويش ، 1996 : 18) ، فضلاً عن ذلك يجب على المصرف أن يؤدي دوراً طليعياً في تنمية اقتصاد البلد الذي ينتمي له بوصفه مصرفاً في البلاد النامية ، وان تكون له مساهمة فاعلة لتطوير الصناعة ودفعها إلى الأمام في بلده .

سابعاً : مصادر أموال المصارف الإسلامية

تتألف مصادر أموال المصارف الإسلامية من نوعين وكالاتي :

المصدر الأول : المصادر الداخلية

وهي تلك الأموال المتأتية من مساهمات أصحاب المصرف، أي من المساهمين في شركة المصرف الإسلامي ، ومن الأموال الناشئة عن نتائج أعماله كالاحتياطيات النقدية التي يحتفظ بها المصرف التزاماً بالقوانين السائدة ، وذلك الجزء من الأرباح التي يحققها المصرف من نشاطه ولا يوزعها على مساهميه ، ويتم الاعتماد بالأساس على أصحاب الأسهم العادية للحصول على الموارد المالية الكافية بالشكل الذي يتيح له إمكانية العمل والتنافس في ممارسة نشاطه في السوق ، وتكون هذه العلاقة قائمة على أساس المشاركة في هذا التمويل من خلال الأسهم المشتركة ، أي إن الأساس هو أساس مالي ، مطبق وفق الشريعة الإسلامية والتعامل على وفق احكامها ومقاصدها، وتتكون من . (خلف ، 2011 : 190 - 191) .

1- حقوق الملكية وتشمل الآتي :

أ- رأس المال : يتم الحصول عليه نتيجة المساهمة في المصرف من المساهمين وبالذات ما يتم دفعه من رأس المال من خلال هذه المساهمة ، وهو عبارة عن مجموع الحصص المالية التي أسهم بها المساهمون عند تأسيس المصرف ، ويُعدُّ من ضمانات حقوق المودعين ، إذ يعوض النقص الحاصل في موارد المصرف عندما يستثمرها ، علماً أن المصرف لا يمول بماله وإنما بما يجمعه كودائع . (عيد ، 2011 : 491) . ومما تجدر

الإشارة إليه أن المساهمين في المصارف الإسلامية لا يشتركون في الإدارة ولا يضمنون أي التزام إلا بقدر أسهمهم ، والأموال التي دفعوها أصبحت ملكاً للشركة التي لها ذمة مالية مستقلة عن ذمتهم . (القرعة داغي ، 2002 : 29) .

ب- الاحتياطات : وهي أرباحا احتجزت من أعوام سابقة وتقطع من نصيب المساهمين و تتكون من فائض الأموال أو الأرباح لتقوية وتدعيم مركز المصرف المالي ، ومن أنواعها احتياطي نظامي (القانوني) واحتياطي اختياري ، وهي بذلك تكون إحدى مصادر التمويل الذاتي للمصرف الاسلامي ، ونلاحظ ان بعض المصارف الإسلامية حديثة النشأة شكلت احتياطياتها نسبة محددة مقارنة مع حجم ودائع بعض المصارف الإسلامية القائمة الأخرى .

ت- الأرباح المرحلة : (الأرباح غير الموزعة) : يحددها النظام الأساسي للمصرف الإسلامي واستناداً إلى ما يقرره مجلس إدارة كل مصرف في نهاية السنة المالية وبعد مصادقة الجمعية العمومية بالموافقة على مقدار الأرباح التي تحتجز وتدور إلى الأعوام اللاحقة ، ويمكن للمصرف إضافتها إلى الاحتياطيات العامة أو توضع مع رأس مال المصرف لزيادته ، وتعد هذه الأرباح غير الموزعة مورداً ذاتياً من موارد المصرف الإسلامي . (الموسوي ، 2011 : 38)

2- المخصصات : وهي مبالغ يتم تكوينها خصماً من حسابات الأرباح والخسائر أي بالتحميل على تكاليف التشغيل (مصروفات المصرف) بغض النظر عن نتيجة نشاط المصرف وذلك لمواجهة التزام مؤكد الوقوع مثل استهلاك أو تجديد النقص في قيمة الأصول . (طالب وآخرون ، 2016 : 162) .

3- موارد أخرى : تتاح للمصارف الإسلامية موارد أخرى مثل القرض الحسن وهو عقد مخصوص يأخذ بموجبه أحد المتعاقدين من الآخر مالاً ، على أن يرد مثله أو قيمته إن تعذر ذلك وهو من الطرف الآخر قربة إلى الله وإرفاقاً في المحتاجين من باب التبرع والتفضل . وعرف أيضاً بأنه مهمة إنسانية تباشر بها المصارف الإسلامية لتحقيق وإعلاء قيم التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع وبالشكل الذي يعمق من معنى ومضمون التعاون الإيجابي والمشاركة الفعالة بين هؤلاء الأفراد . (حربي ، 2010 : 221)

ويتم تمويل صندوق القرض الحسن من الاموال الاتية :

- يمول الصندوق من أموال خاصة بالمصرف .

- من أموال لدى المصرف وهي (حسابات الائتمان) مودعة على سبيل القرض .
- أموال الجمهور المودعة في الصندوق التي يفوضون المصرف لغرض إقراضها للناس

المصدر الثاني : المصادر الخارجية :

وهي الأموال التي تتدفق إلى المصرف من غير الأفراد المساهمين وتتضمن:-

أ- الودائع تحت الطلب (الحسابات الجارية) :

هذه الخدمة تقدمها المصارف الإسلامية لعملائها من الشركات والأفراد وتسمى حسابات الائتمان، ولا تقييد هذه الودائع عند الإيداع أو السحب بأي قيد ، ولا تشارك بأي نسبة أرباح ولا تتحمل مخاطر. (الزيداني ، 1995 : 93-94)
وتتضمن أحكام الودائع تحت الطلب في المصارف الإسلامية الآتي. (عاشور ، 2003 : 100)

- المصرف الإسلامي يضمن قيمة الوديعة كاملاً .
 - ما دام المصرف ضامناً للوديعة يفوض المودع المصرف بحرية التصرف .
 - يستخدم المودع هذا الحساب في تسوية التزاماته المادية .
 - المودع لا يجوز له سحب مبلغ أكبر من رصيد الوديعة .
- وهذه الوديعة هي نقود يودعها الأفراد والهيئات في المصرف و يتعهد الأخير برد مبلغ مساوٍ لها عند الطلب أو عند ردها .

ب-الودائع الادخارية (حسابات التوفير) :

وهي أيضاً عقد مضاربة بَيْنَ المودع والمصرف المضارب ، والقصد هو تشجيع صغار المودعين على الإدخار وهي ودائع تتميز بصغر مبالغها وزيادة عدد المودعين لذلك تسعى المصارف لاجتذاب فائض مدخرات الأفراد وصغار العملاء ، وأهمية هذه الودائع تتمثل في إمكانية توظيفها في مجالات طويلة ومتوسطة الأجل ، وهي تتميز بأنها يتم فيها الاستثمار على أساس المضاربة المطلقة من جانب يفوض باستثمارها ويضع حداً أدنى للرصيد في المشاركة في الأرباح وهي قسمين حساب الإدخار مع التفويض بالاستثمار و حساب الإدخار دون التفويض بالاستثمار . (الخوالدة ، 2007 : 33) .

ت-ودائع الاستثمار (حسابات الاستثمار) :

هي عقد مضاربة بَيْنَ المصرف والعميل المودع ، إذ إن هذا الأخير يعتبر بمقتضى عقد المضاربة الشرعية بمثابة رب المال والمصرف بمثابة المضارب ، ولا يضمن المصرف الوديعة الاستثمارية ولا أرباحها إلا في حالة التقصير والتعدي أو في حال مخالفة شروط العقد وتوزع نتائج الأرباح حسب النتائج الفعلية وحسب نسبة المضاربة المتفق عليها بين الطرفين

في العقد ، و المخاطرة تقع على عاتق المودع إذا نتجت ، وأن المصرف لم يتعد ولم يقصر ولم يخالف شروط العقد. (الرفاعي ، 2004 : 102) .

ث- صكوك الاستثمار :

هي وثائق قيمها متساوية وتمثل حصة شائعة في ملكية خدمات أو منافع أو أعيان أو نشاط استثماري خاص ، ويتم استخدام هذه الصكوك بعد تحصيل قيمها وقفل باب الاكتتاب . (طالب وآخرون ، 2016 : 166) .

وقد أصدرت كثير من الدول الإسلامية مثل هذه الصكوك وبمختلف الأشكال ومن أشهر هذه التجارب : التجربة التركية والماليزية والبحرينية . (Al-Amine 27 : 2001) وتأخذ صكوك الاستثمار الأشكال الآتية : (الشمري ، 2008 : 47)

- **صك استثمار مخصص لمشروع محدد :** وهذا الصك يحكمه عقد مضاربة مقيد لكون المصرف سيقوم بأختيار احد المشاريع التي يرغب بتمويلها ، وبدوره يقوم بإصدار هذه الصك للمشروع وي طرح للاكتتاب العام .
- **صكوك استثمار يقوم المصرف بتخصيصها لنشاط معين :** حيث سيقوم المصرف باختيار أحد الأنشطة سواء أكانت زراعية ، تجارية ، صناعية ، عقارية ، وغيرها ومن ثم يقوم بإصدار مثل هذه الصكوك وي طرحها للاكتتاب العام.
- **صك استثمار عام :** يحكم هذا الصك عقد مضاربة مطلقة.

ح – صكوك التمويل الإسلامية :

تقوم المصارف الإسلامية بإصدار هذه الصكوك لغرض التمويل الإسلامي التي تتناسب مع أحكام الشريعة الإسلامية بهدف توفير موارد مالية للمصرف تساعد في تحقيق أهدافه وتمكنه من انجاز مشروعاته وهناك أنواع من صكوك التمويل الإسلامية ولكن من أبرز تلك الأنواع هي صكوك زيادة رأس مال المصرف وصكوك المشاركة في العائد وصكوك ايداع اسلامية لأجال متوسطة وصكوك الاستثمار القطاعية المحددة وصكوك استثمارية لمشروع معين . (العجلوني ، 2008 : 197)

خ- دفاتر الادخار الإسلامية :

وهي نوع من ودائع الادخار في المصارف الإسلامية ويتم الإيداع والسحب في أي وقت ، وبعض المصارف الإسلامية تطبق هذا النوع من الدفاتر مثل المصرف الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية ، ويصرف لها عائداً سنوياً وفق نتائج نشاط المصرف الفعلي ، وبالإمكان صرف عائد ربع سنوي تحت حساب العائد ، على أن تكون التسوية نهاية السنة . (الحسنوي والشرع ، 2019 : 156)

د- ودائع المؤسسات المالية الإسلامية :

تقوم عدد من المصارف الإسلامية انطلاقاً من مبدأ التعاون بينها بأخذ فائض الأموال وإيداعها في المصارف الإسلامية التي لديها عجز في السيولة النقدية ، و الإيداع يكون على شكل ودائع استثمار يأخذ عنها عائد أو في شكل ودیعة جاریة لا تستحق عائداً .
(طالب وآخرون ، 2016 : 165)

ذ- شهادات الإيداع :

وهي أحد مصادر الأموال متوسطة الأجل تقوم المصارف الإسلامية بإصدارها بفئات مختلفة لتتناسب مع مستويات الدخل للمودعين كافة ، وتتأرجح مدتها بين (1- 3) سنوات و أموالها تستخدم لتمويل مشاريع متوسطة الأجل وتوزع عوائد شهریه تحت حساب التسوية النهائية أو يوزع عائد نهاية المدة. (أحمد ، 2001 : 352) .

ر- صناديق الاستثمار :

تمثل صناديق الاستثمار أوعية استثمار لتلبية متطلبات المودعين الذين يرغبون باستثمار الأموال في المشروعات التي تناسبهم وفي مختلف المجالات الداخلية والخارجية بما يحقق لهم أقصى العوائد ، ويقوم المصرف بالاستثمار في إحد المجالات المحلية أو الدولية وينشئ صندوقاً لهذا الغرض يطرحه على المستثمرين للاكتتاب العام فيه ويأخذ المصرف نسبة شائعة من الربح في مقابل إدارة الصندوق ، وغالباً ما يتم توكيل جهة مختصة لإدارة الصندوق ويدفع لها مبلغ محدد ومن أنواعها (الصناديق المفتوحة، المغلقة، المتخصصة) .
(الحسني ، 1999 : 24)

ثامناً : صيغ التمويل في المصارف الإسلامية :

يقوم المصرف الإسلامي بصياغة قواعد مبتكرة من أجل رفع قدرته على اجتذاب واستقطاب الزبائن أصحاب الودائع ، إذ يقوم بتقديم كثير من الخدمات والتسهيلات لتحسين وتطوير مستوى الخدمات والمنتجات المقدمة إليهم ، كما يقوم بابتكار صيغ جديدة لتمويل المشروعات والأفراد ليتمكن من توسيع حصته السوقية من خلال تمويل هذه المشروعات بما لا يتعارض مع أحكام الدين، وهذه الأساليب تعتبر الهدف الأساس والحيوي للمصرف باعتبار أن الاستثمارات ركيزة أساسية في العمل المصرفي الإسلامي ومصدر من مصادر تحقيق الأرباح للمساهمين والمودعين على حد سواء وتنمية حصة المصرف في الساحة المصرفية

والمساهمة في التنمية الاقتصادية ، كما سيقوم المصرف بتحقيق الاستثمار الأمثل في العنصر البشري المستخدم حيث أن الأموال لا يمكن لها أن تعطي عوائد بدون وجود أو توفير الكفاءات والخبرات القادرة على استثمار هذه الأموال، ومن هذه الأساليب والصيغ التمويلية التي يستثمر الأموال فيها هي : (الشمري ، 2008 : 53، 69)

أولاً: صيغ التمويل القائمة على الملكية :

تستخدم المصارف الإسلامية صيغاً عديدة من بينها صيغ التمويل القائمة على الملكية المتمثلة في المشاركة والمضاربة والمزارعة والمساقاة ، حيث تعطي هذه الصيغ للمتعاملين القدرة على التصرف فيأخذ فيها صفة المالك، وسنعرض لكل صيغة على حدة كالآتي :

1-المضاربة

هي عقد بين المستثمر (صاحب رأس المال) ورجل الأعمال (المضارب) الذي يأخذ القرض من المصرف ، والذي بموجبه يوفر المستثمر الأموال اللازمة لرجل الأعمال الذي يستخدم تلك الأموال للقيام بالأعمال التجارية من الصفر أو توسيع الأعمال التجارية القائمة مع وجود نية لتحقيق الربح (Pervez,2011,14) ، ويوفر المستثمر كامل رأس المال اللازم لتمويل المشروع في حين أن رجل الأعمال يوفر جهده وخبراته ، وفي نهاية العقد يتم تصفية المؤسسة ، وإذا كانت هناك أرباح متولدة يتم توزيعها وفق النسب المتفق عليها والمحددة في العقد سلفاً من صاحب المشروع والمؤسسة المالية أو المصرف ، من ناحية أخرى، إذا فشل المشروع فيخسر صاحب رأس المال ماله وصاحب العمل جهده. (Szczepanowicz , 2011 : 77)

وتقوم مؤسسات التمويل والمصارف الإسلامية عن طريق عقود المضاربة ببناء أصولها من خلال توفير رأس المال للمقترض ، فمن خلال توفر المال والتمويل الكامل للمشروع، تمتلك كل الأصول ، لأن مؤسسة التمويل هي صاحبة المشروع ، ولكن لا يكون لها مشاركة أو أي دور فعال في المؤسسة ، ولا تقوم بالإدارة أو تقديم الخبرة ، وتنقسم المضاربة في المصارف الإسلامية على أنواع متعددة منها : (الخضير ، 1990 : 157)

• من حيث عدد المشاركين فيها تنقسم على :

المضاربة الثنائية أو الخاصة : هي عقد بين اثنين هما رب المال والمضارب بالعمل ، وقد يكون رب المال شخصاً طبيعياً أو اعتبارياً كبنك أو مؤسسة أو شركة.

المضاربة الجماعية أو المتعددة : وهي عقد بين مجموعة من أصحاب الأموال من جهة ومجموعة من أصحاب العمل من جهة ثانية ، ولعل أفضل مثال على هذا النوع هي ودائع

المضاربة في المصارف الإسلامية ، حيث يكون المودعون هم أصحاب المال والبنك الإسلامي هو المضارب بالمال .

• من حيث حرية المضارب في التصرف تنقسم الى :

المضاربة العامة أو المطلقة : وهي مضاربة مفتوحة لايرد في عقدها أي شرط يحد من سلطة المضارب في العمل سواء من حيث نوعيته أو مكانه أو مع من يتعامل .

المضاربة المقيدة: وهي مضاربة مغلقة تتضمن شروطاً وقيوداً تحد من حرية المضارب في التصرف في نوع النشاط أو السلعة أو المكان أو الزمان أو مع من يتعامل .

2-المشاركة (الشركة) :

تعني عقداً بين طرفين أو أكثر على الإشتراك في رأس المال للقيام بأعمال وانشطة محددة ومعرفة بهدف تحقيق الربح الذي يجب أن يكون مشتركاً بينهم، ولا يشترط المساواة في حصص الأموال بين الشركاء أو المساواة في العمل أو المسؤوليات تجاه الشركة، كما لا يشترط تساوي نسب الأرباح بين الشركات ، وأما الخسارة إن حدثت ، فيشترط أن تكون حسب حصة كل شريك في رأس المال. والمشاركة هنا هي ما يعرف بالفقه الإسلامي بشركة العنان، وتختلف عقود المشاركة عن عقود المضاربة في أن رأس المال يتم تقديمه من جميع المشتركين في الشراكة، بينما يقتصر الأمر في المضاربة على طرف واحد فقط . (العجلوني ، 2008 : 223- 224) .

وتتمثل المشاركة بالعلاقة التي تنشأ خلال العقد المتبادل بين الطرفين، ويتم التعاقد مع الموافقة الكاملة بين الطرفين من دون أي تزوير أو تحريف وعلاوة على ذلك يتم الاتفاق على توزيع نسبة الربح بين الشركاء في وقت إبرام عقد المشاركة . (15 , 2011 , Pervez) .

ويدخل المصرف أو الطرف الأول في اتفاق الشراكة هذا مع شريك واحد أو أكثر لتمويل مشروع استثماري مشترك يتم تقاسم الأرباح أو (الخسائر) كلاً حسب مساهماته في رأس مال المشروع، بحيث يتفق أطراف العلاقة مهما كان عددهم لتقاسم الربح والخسارة في نسبة محددة سلفاً ومثبتة في العقد فضلاً عن مبادئ الشراكة العامة الأخرى التي يتم تطبيقها. (Fasih , 2012, 99)

وتنقسم صيغة المشاركة في المصارف الإسلامية الى أنواع متعددة منها:

أ- المشاركة الثابتة (طويلة الأجل) : يعتمد هذا النوع من المشاركة على ما يساهم به المصرف لتمويل جزء من رأس مال مشروع معين ؛ فيترتب على ذلك ان يكون

المصرف شريكاً في ملكية هذا المشروع وأيضاً شريكاً فيما ينتج عنه من ربح أو خسارة بنسب متفق عليها وتبقى لكل طرف حصة ثابتة في هذا المشروع والذي أخذ شكلاً قانونياً كشركة توصية أو تضامن. (الحسنوي والشرع ، 2019 : 173)

ب- المشاركة المتناقصة (المنتهية بالتمليك) : هي نوعٌ من صيغ المشاركة تقوم بين

المصرف والعميل الذي يكون من حقه أن يحل محل المصرف في ملكية المشروع إما بقيام العميل بتسديد المبلغ دفعة واحدة أو على دفعات وبحسب الشروط المتفق عليها بين الطرفين وطبيعة العملية التمويلية. (الزحيلي ، 2005 : 1046)

ت- المشاركة المتغيرة : تعدُّ بديلاً للتمويل بالحساب الجاري المدين ، إذ يتم تسديد دفعات

نقدية للعميل بحسب الاحتياج تمويل العميل بدفعات نقدية حسب احتياجه، وخلال العام تؤخذ حصة من الربح النقدي .

(3) المزارعة :

معناها المجازي يعني طرح الزرعة أي إلقاء البذر على الأرض . (إدارة الفتوى والبحوث ، 1988 : 6) ، وفي الاصطلاح هي عقد على الزرع ببعض ما يخرج منه ومن شروطها أن المحصول مشترك وفق حصص وبحسب الاتفاق بينهما ، إذ تعطى الأرض لمن يعمل بها والزرع بينهما. وتتم معاملة العامل في الأرض ببعض ما يخرج منها ، أي بحصة معلومة وبأجل معلوم . (بدران ، 2004 : 46-47) ، وتمويل المصرف الاسلامي للمزارعه هو نوع من المشاركة بين الطرفين (الاول يمثله المصرف الاسلامي بأعباءه مقدم التمويل المطلوب للمزارعه ، والثاني يمثله صاحب الارض او العامل (الزارع) الذي يحتاج الى تمويل) .

(4) المساقاة :

هي عقد يراد منه إصلاح الشجر وهو دفع الشجر إلى من يعتني بها ويحافظ عليها بالتلقيح والتنظيف والري والحراسة بشرط أن يتم تقسيم ثمر الشجر بين العامل وصاحب الشجر بحصص متفق عليها. أما شروط المساقاة فهي أن يكون للشجر المدفوع للعامل ثمرة تزيد بالعمل ، وكذلك تسليم الأرض التي عليها الشجر للتعامل فيها وأن يكون الخارج من الثمر للمتعاقدين . (سمحان والوادي ، 2010 : 253-255) .

ثانياً : صيغ التمويل القائمة على المديونية وتتمثل بالصيغ الآتية :

(1) المُرَابَحَة :

هي بيع السلعة بمثل ثمنها الأول الذي اشترتها به البائع مع زيادة ربح معلوم متفق عليه بمبلغ مقطوع أو نسبة من الثمن الأول. (الجنيدل وأبوديه ، 2009 : 91)

شروط المراجعة :

- أن يكون الثمن الأول للسلعة معلوماً بما في ذلك المصروفات التي تكبدها.
- أن يكون الربح معلوماً لأنه جزء من الثمن سواء كان الربح مبلغاً معيناً أم نسبة من الثمن.
- أن يكون العقد صحيحاً فإذا كان فاسداً لم يجر بيع المراجعة لأن هذه الأخيرة بيعت بالثمن الأول مع زيادة الربح .

(2) الاستصناع :

هو العقد على شراء ما يصنعه الصانع ، ويكون الثمن والعمل من الصانع . (شيخون ، 2002 : 167) . وعرف أيضاً : هو عقد صانع على عمل شيء في الذمة . (إلهيتي ، بلا : 118) ، وهناك عدة شروط للاستصناع نذكر منها :

- أن يوفر الذي يقوم بعملية الاستصناع مستلزمات هذه العملية فضلاً عن العمل اللازم لذلك .
- أن يكون الاستصناع في السلع التي يتم التعامل بها فعال في الأسواق .
- أن الاستصناع يعتبر عقداً وليس وعداً .
- أن يكون الاستصناع معلوم الجنس والنوع والقدر .
- تحديد مكان التسليم .

(3) الإجارة :

هي عبارة عن عقد يقوم بموجبه المصرف بتأجير معدات إلى العميل بأجر متفق عليه وفي نهاية الإيجار يقوم العميل بشراء المعدات بسعر متفق عليه مع المصرف ، والأجر المدفوع هنا يكون جزءاً من السعر ، يحتفظ مالك المعدات المؤجرة ببعض المخاطر والعوائد المرتبطة بالملكية المؤجرة (القرشي وعبد الكريم ، 2012 : 49) . وتعرف بالاصطلاح الفقهي بأنها بيع المنفعة المعلومة بعوض معلوم . (البدوي ، 2004 : 38) ، وهناك آليات لتطبيق عقد الإجارة في المصارف الإسلامية منها تقديم العميل للمصرف بطلب استئجار أصل

معين وبعدها يقوم المصرف بدراسة هذا الطلب في ضوء معايير التمويل ومن ثم يقوم المصرف بشراء هذا الأصل ودفع ثمنه نقداً ثم يقوم البنك بإبرام عقد إجارة يتضمن تأجير هذا الأصل مقابل ثمن محدد يقسم على أقساط شهرية أو دورية متفق عليها. وتقسم الإجارة الاجارة المنتهية بالتمليك ، والتأجير التمويلي ، والتأجير التشغيلي. (شابرا ، 1992 : 224)

4- بيع السلم :

يطلق عليه البيع الفوري الحاضر الثمن ، الأجل للبضاعة ، وفيه يقوم المصرف بالحصول على ثمن البضاعة من العميل الذي يتم تسليمها له آجلاً ، ومن هنا يحصل المصرف على ثمن البضاعة عاجلاً وفوراً ، في حين تتم عملية تسليم البضاعة إلى العميل في وقت لاحق. وهي أيضاً ، بيع أجل بعاجل ، أي أن يدفع المشتري قيمة السلعة حالاً ، على أن يستلم السلعة في أجل لاحق متفق عليه في عقد البيع . (شيخون ، 2002 : 153) .

5-التوريق :

هو عملية الغرض منها هو الحصول على نقد وتتم عن طريق شراء سلعة محددة ومن ثم بيعها لطرف ثالث ، وليتمكن عميلُ المصرف من الحصول على النقد بطرق مشروعة وإسلامية فقد ظهر هذا النوع من التمويل لكي لا يلجئ للقرض التقليدي وبالفايدة ، إذ يمكن للمصرف أن يقوم بتمويل السلعة المطلوبة أو شرائها وبعد ذلك يقوم ببيعها للعميل زائد ربح معين ، وبعدها أيضاً يبيعها لمصلحة عميله ويضيف المبلغ في حسابه ، ثم بعد ذلك يدفع عميله مبلغ شراء السلعة نقداً أو بالتقسيط. (الحسنوي والشرع ، 2019 ، 201)

6-البيع الأجل (البيع بالتقسيط) :

هو عملية بيع للسلعة بثمن مؤجل أكثر من ثمنها نقداً، وهو عكس عقد بيع السلم ، إذ تنتقل السلعة للمشتري ويتملكها فور استلامها ، ويكون البائع في هذه الحالة دائناً للمشتري بالثمن الذي باع فيه . (مشهور ، 1990 : 342) ، ومن ثم يعرف بانه بيع يؤجل فيه ثمن السلعة المباعه ، إلى أجل محدد ويكون على شكل دفعات أقساط معينة أو دفعة واحدة ، ولها شروط مهمة وهي : ثمن السلعة يكون مؤجلاً ومعلوماً ، المبيع يسلم في الحال للمشتري ، ينبغي أن يكون الأجل معلوماً لكلا الطرفين .

7- الاستثمار في شركات الاستثمار والأوراق المالية : (الحسنوي والشرع ، 2019 : 203)

● الاستثمار في شركات الاستثمار :

تعرف تلك الشركات بأنها شركات استثمار متخصصة في إدارة المحافظ الاستثمارية وبناؤها ، إذ تقوم بتلقي الأموال من فئات مختلفة من المستثمرين ، وتستثمر في صناديق ولأنه من مختلف الاستثمارات توزع الأرباح والخسائر على المُستثمرين ، وتحصل الشركة على نسبة من الأرباح ، وفي بعض الأحيان يكون للمصارف الإسلامية فائض في السيولة ولا يمكنها استثماره ، فتقوم بدفع فائض الأموال إلى هذه الشركات ، وتشتترط على الشركة المكونة للمحفظة الاستثمارية ان لا تحوي أصولاً محرمة شرعاً كالسندات ذات الفوائد الثابتة في هذه المحفظة .

• الاستثمار في الأوراق المالية :

المصارف الإسلامية تقوم بالاستثمار في أوراق مالية من خلال شرائها لأسهم شركات يكون نشاطها الأساسي متفق مع أحكام الشريعة الإسلامية ، فمثلاً يجوز للمصرف الإسلامي شراء أسهم في مصنع للسيارات والحديد ، ولا يجوز له شراء أسهم في مصرف ربوي أو في مصنع خمور .

تاسعاً : الصيرفة الإسلامية في العراق :

(أ) النشأة :

بدأت الصيرفة الإسلامية في العراق في التسعينيات من القرن الماضي حيث تأسس أول مصرف إسلامي في العراق في 19 ديسمبر 1992 وهو المصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية وهو بداية انطلاق المصارف الإسلامية في العراق ، وبرأس مال قدره مائتي مليون دينار عراقي . (التقرير السنوي للبنك المركزي ، 2010 : 18)

ومنذ التأسيس سعى المصرف العراقي الإسلامي لترسيخ القيم الإسلامية وتأكيداها في التعاملات المالية والمصرفية، حيث يقوم المصرف بتقديم العمليات المختلفة من الأنشطة المصرفية لاسيما الاستثمارية بحيث تغطي احتياجات زبائنه وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وبدأ المصرف بمزاولة نشاطه في ظروف اقتصادية غير مستقرة بحيث شكلت خطراً على نشاط وربحيته المصرف ، وقد تعرض المصرف للعديد من الخسائر بسبب بقاء الالتزامات و انخفاض قيمه الاستثمارية ، ومن أسباب ودوافع إنشائه هو دعم الاقتصاد الوطني وتعزيزه عن طريق تشجيع أصحاب الأموال ممن لا يرغبون في استثمارها بأخذ فوائد ربوية مما يحفزهم على استثمار أموالهم في هذا المصرف بطرق مشروعة مما يساهم في دعم الاقتصاد الوطني ، وقيام هذا المصرف أوجد بديلاً إسلامياً يمكن أصحاب الأموال المحدودة والذين لا

يمكنهم إقامة مشاريع للاستثمار إنتاجية ومستقلة وبذلك يمكنهم الاشتراك في استثمارات هذه المؤسسة .

وبعد سقوط النظام في عام 2003 بدأت أنظار العراقيين تتجه نحو إنشاء المصارف الإسلامية حتى وصل عددها الآن إلى أكثر من 27 مصرفاً فضلاً عن المصارف التجارية والحكومية كما في الجدول (1) .

وقد أكد السيد محافظ البنك المركزي العراقي مؤخراً أن هناك أكثر من أربعين رخصة مقدمة لإنشاء مصرف إسلامي في العراق ، إن النشاط المصرفي المتوافق مع الشريعة الإسلامية يلقي ترحيباً واسعاً من المودعين والمعنيين رغم احتياجه إلى المزيد من التطوير والتحديث لكي يحصل على حصص أكبر داخل السوق العراقية ، وقد سمح البنك المركزي العراقي في السنوات الأخيرة بتحويل أكثر من تسع شركات تحويل مالي إلى مصارف إسلامية لدعم القطاع المصرفي العراقي الذي بدوره يدعم التنمية المستدامة في البلد .

جدول (1) المصارف الإسلامية في العراق للمدة (2004 – 2018)

ت	اسم المصرف	سنة الإجازة	رأس المال لأخر سنة للتداول في السوق (مليار دينار)
1	المصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية	1993	250
2	مصرف إيلاف الإسلامي	2001	250
3	مصرف كوردستان الدولي الاسلامي للاستثمار والتنمية	2005	400
4	مصرف دجلة والفرات للتنمية والاستثمار	2005	112
5	مصرف البلاد الإسلامي للاستثمار والتمويل	2006	250
6	مصرف التعاون الإسلامي للاستثمار	2007	250
7	المصرف الوطني الإسلامي	2008	251
8	مصرف جيهان للاستثمار والتمويل الإسلامي	2008	255
9	مصرف النهرين الإسلامي (مصرف حكومي)	2015	150
10	مصرف العالم الإسلامي	2016	250
11	مصرف الجنوب الإسلامي	2016	250
12	مصرف الوفاق الإسلامي للاستثمار والتمويل	2016	250
13	مصرف العربية الإسلامي	2016	250
14	مصرف القرطاس الإسلامي للاستثمار والتمويل	2016	250
15	مصرف زين العراق الإسلامي للاستثمار والتمويل	2016	250
16	مصرف الدولي الإسلامي	2016	100

250	2016	مصرف نور العراق الإسلامي للاستثمار والتمويل	17
250	2017	مصرف الثقة الدولي الإسلامي	18
250	2017	مصرف الفايض الإسلامي للاستثمار والتمويل	19
250	2017	المصرف الأنصاري الإسلامي للاستثمار والتمويل	20
250	2017	مصرف الراجح الإسلامي للاستثمار والتمويل	21
100	2018	مصرف آسيا العراق الإسلامي	22
150	2018	مصرف المشرق العربي الإسلامي للاستثمار	23
100	2018	مصرف المستنشار الإسلامي للاستثمار والتمويل	24
101	2018	مصرف أور الإسلامي للاستثمار والتمويل	25
100	2018	مصرف أمين العراق الإسلامي للاستثمار والتمويل	26
100	2018	مصرف الطيف الإسلامي للاستثمار والتمويل	27

المصدر : إحصائيات البنك المركزي العراقي للمدة (2004 – 2018)

ب) نبذة عن المصارف الإسلامية العراقية عينة الدراسة للمدة (2004 – 2018)

يمكن توضيح المصارف الإسلامية العراقية عينة الدراسة بنبذة مختصرة وكالاتي :

1- المصرف العراقي الاسلامي :

يعد المصرف العراقي الاسلامي أول مصرف اسلامي عراقي تأسس في 1992/12/29 برأس مال (126) مليون دينار ، أدرج المصرف في سوق العراق للأوراق المالية عام (2004) ، وبعد إكمال الاجراءات القانونية لزيادة رأس المال أصبح يبلغ (250) مليار دينار ، ويبلغ مجموع موجوداته (504) مليون دينار، يعمل المصرف عن طريق ابتكار وتطوير المعاملات المصرفية الدارجة في العراق لاسيما ظل الإطار السياسي والاقتصادي الراهن ، وفقاً لأنظمة وأحكام الشريعة الإسلامية ، بدأ المصرف العراقي الإسلامي من خلال فرعه الرئيس بمشاركة المصارف الحكومية العاملة آنذاك في تقديم الخدمات المالية للأفراد والشركات، وبدأ أيضاً الاستثمار في مختلف القطاعات الاستثمارية ، وفقاً لأحكام وأنظمة الشريعة الإسلامية وعمل المصرف على مشاركة عجلة التنمية الاقتصادية والنمو في البلاد ، واستمر هذا المصرف بممارسة أعماله المصرفية في الاقتصاد العراقي لغاية عام (2006) كمصرف وحيد يمارس الصيرفة الإسلامية في العراق .

2 – مصرف كوردستان الدولي الإسلامي :

أسس في عام 2005 كشركة (قطاع خاص) ، برأس مال قدره (50) مليار دينار ، وهو المصرف الرائد في إقليم كوردستان ، وفي عام (2006) أدرج مصرف كوردستان في سوق العراق للأوراق المالية ، وبعد توجيهات البنك المركزي العراقي بزيادة رأس مال المصرف بلغ (400) مليار دينار ، ويبلغ اجمالي موجوداته (1) ترليون دينار ، ويحاول المصرف تلبية متطلبات رأس المال الجديدة في غضون ثلاث سنوات .

3- مصرف دجلة والفرات الإسلامي :

أسس مصرف دجلة والفرات في عام 2005 (مساهمة خاصة) ، وبرأس مال قدره (100) مليار دينار ، وفي عام 2010 ادرج في سوق العراق للأوراق المالية برأس مال قدره (50) مليار دينار ، وتمكن المصرف من زيادة رأس ماله حتى بلغ (112) مليار دينار بحدود عام 2018 ، وبلغ مجموع موجوداته لغاية عام 2015 (349) مليار ، واستمر المصرف في تطوير منتجاته المصرفية وخدماته بهدف المساهمة في تطوير الاقتصاد العراقي .

4 – مصرف ايلاف الاسلامي :

أسس المصرف باسم (مصرف البركة للاستثمار والتمويل) بموجب شهادة التأسيس برأس مال مقداره (2) مليار دينار ، وبعد صدور إجازة ممارسة من البنك المركزي في 5/30 / 2001 باشر المصرف عمله من خلال فرعه الرئيسي ، ادرج في سوق العراق للأوراق المالية في عام 2011 ، وخلال عام 2015 زاد رأس ماله إلى (250) مليار دينار ، ويُعد من المصارف المتحفظة في عملها ، لذلك فإن الاستثمار في اسمه يبعث الطمأنينة لدى المستثمر نظراً لرصانة موقفه المالي والسمعة الحسنة التي بناها منذ تأسيسه ولحد الآن . (من بيانات المصرف لعام 2017)

5 – المصرف الوطني الإسلامي :

أسس المصرف (كشركة مساهمة خاصة) في 5/5/2005 برأس مال قدره (25) مليار دينار ، وحصلت موافقة البنك المركزي العراقي على ممارسة أعمال الصيرفة الشاملة والسماح له بالتوسط ببيع وشراء العملات الأجنبية ، ولكن الظروف الأمنية حالت بينه وبين ممارسته النشاط المصرفي الفعلي حتى شهر نيسان 2010 وذلك بعد تغير مالكيه والتحسين النسبي للظروف الأمنية في البلد ، أكمل إجراءات زيادة رأس المال إلى (251) مليار في عام 2013 ، أدرج في سوق العراق للأوراق المالية في عام 2015 برأس مال قدره (251) مليار دينار ، وبلغ مجموع موجوداته (602000) مليون دينار ، ومن إنجازات المصرف الاستمرار والتوسع في بناء علاقات مصرفية مع المصارف الخارجية .

6 - مصرف العربية الإسلامي :

بتاريخ 2015/10/22 قررت الهيئة العامة للشركة العربية المتحدة للتحويل المالي (مساهمة خاصة) تغيير الشركة الى مصرف إسلامي برأس مال (100) مليار دينار ، وزاد رأس ماله إلى (250) مليار دينار عراقي ، لغرض مزاولة الأعمال المصرفية وفقاً لمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية وقانون المصارف الإسلامية رقم (43) لسنة 2015 ، وحصلت موافقة البنك المركزي على ذلك في 2016 ، وأدرج في سوق العراق للأوراق المالية في 2016 برأس مال قدره (250) مليار دينار ، وبلغ اجمالي موجوداته (269097) مليار دينار لعام 2017 ، ومن أهدافه تقديم افضل الخدمات المصرفية لعملائه داخل العراق وخارجه و الحفاظ على موقعه الريادي بين المصارف العراقية .

7 - المصرف الدولي الإسلامي :

أسس المصرف في 2016/6/1 برأس مال قدره (100) مليار دينار، وتم اطلاق التداول على أسهم المصرف اعتباراً من 2016/10/25، وبلغ مجموع موجوداته (127) مليار دينار .

8 - مصرف نور العراق الإسلامي :

أسس المصرف في 2016/9/19 برأس مال قدره (250) مليار دينار ، وقد حصل على مصادقة البنك المركزي العراقي لممارسة العمل المصرفي ، وأنهى إجراءات الإدراج والتسجيل في سوق العراق برأس ماله البالغ (250) مليار دينار بتاريخ 2016/10/10 ، وتم اطلاق التداول على أسهم المصرف اعتباراً من جلسة 2016/10/31 ، وبلغ مجموع موجوداته حسب المعايير الدولية لعام 2017 (284) مليار دينار .

9 - مصرف زين العراق الاسلامي :

أسس في 2016/2/16 برأس مال قدره (100) مليار دينار ، في عام 2017 تم تداول أسهمه في سوق العراق للأوراق المالية برأس مال قدره (250) مليار دينار .

10 - مصرف القابض الاسلامي :

اسس في 2016 / 10/17 برأس مال قدره (100) مليار دينار ، أدرج وتداول في سوق العراق للأوراق المالية في عام 2017 برأس مال قدره (250) مليار دينار ، وزاول المصرف الأعمال المصرفية وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية .

11 - مصرف جيهان الإسلامي :

أسس مصرف جيهان كشركة مساهمة خاصة في 2008 برأس مال (25) مليار دينار ، وبأشتر أعماله في عام 2009 تم تداول الأسهم في سوق العراق عام 2017 برأس مال قدره (255) مليار دينار ، ومن خطط المصرف تقديم خدمات مصرفية محلية ودولية من خلال تطوير تسويق خدماته المصرفية المقدمة للزبائن مع التعامل معهم بكل يسر وسهولة وتبسيط المعاملات المقدمة لهم مما ينعكس على رضا الزبائن وتشجيعهم للتعامل مع المصرف .

12 - مصرف البلاد الإسلامي:

أسس المصرف في عام 2006 ببغداد وبرأس مال قدره (50) مليار دينار ، يقوم المصرف بتقديم جميع الأعمال المصرفية والمالية المتعلقة بنشاطه ، ادرج وتداولت اسهمه في سوق العراق في عام 2017 برأس مال قدره (250) مليار دينار .

13 - مصرف العالم الإسلامي :

أسس في 2009 /3/31 برأس مال قدره (250) مليار دينار ، وأدرج في سوق العراق للأوراق المالية وتم تداول اسهمه في عام 2018 برأس مال قدره (250) مليار دينار ، وبلغ مجموع موجوداته عام 2017 (259) مليار دينار ، وكان نشاط المصرف يتضمن تقديم الخدمات المالية والمصرفية المتفقة مع الشريعة الإسلامية .

14 - مصرف الثقة الإسلامي :

أسس في 2016/3/9 برأس مال قدره (100) مليار دينار ، وحصل على إجازة ممارسة من البنك المركزي في عام 2017 ، وتم تداول أسهمه في سوق العراق عام 2018 برأس مال قدره (250) مليار دينار ، وبلغ مجموع الموجودات (246) مليار دينار .

15 - مصرف آسيا العراق الإسلامي :

انتهت شركة مصرف آسيا العراق الإسلامي للاستثمار والتمويل من استكمال اجراءات تحويل الشركة من الشركة المتحدة للتحويل المالي إلى مصرف آسيا العراق الإسلامي للاستثمار والتمويل برأس مال قدره (100) مليار دينار ، وأكملت إجراءات الادراج في السوق بموجب كتاب هيئة الأوراق المالية في 2018 / 9 /23 .

وبذلك يكون مجموع المصارف الإسلامية العراقية عينة الدراسة (15) مصرفاً فقط ، لكونها العاملة في قطاع المصارف والمتداولة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2004 – 2018) ، إذ بلغ مجموع رأس مال المصارف الإسلامية عينة الدراسة (3468) مليار دينار من مجموع رأس مال المصارف الإسلامية العاملة في العراق والبالغ (5669) مليار دينار .

المبحث الثاني

سوق الأوراق المالية

مدخل نظري

أولاً : الأسواق المالية

(1) النشأة :

إن نشوء الأسواق المالية وتطورها جاء انعكاساً للظروف والاحتياجات الاقتصادية المتزايدة في البلدان التي وجدت فيها ، فنشوء الأسواق لم يكن من قبيل الصدفة وإنما كان لمقتضيات التطور التجاري والاقتصادي في تلك البلدان ، ففكرة تلك الأسواق ظهرت منذ أن فكر الإنسان باستغلال مدخراته ، وساعده في ذلك التطور العلمي ونشوء الشركات ذات الفوائض المالية إذ سعت تلك الشركات إلى استثمار الفوائض من خلال تلك الأسواق . (الدعمي ، 2010 : 115 - 144) .

وقد خلق انتشار الشركات المساهمة حركة قوية للتعامل بالصكوك المالية وزاد إقبال الحكومات على الاقتراض مما شجع على ظهور البورصات ، وكان التعامل بتلك الصكوك يتم في بادئ الأمر على قارعة الطريق في الدول الكبرى كفرنسا وانجلترا وأمريكا ثم استقر التعامل في أعقاب ذلك في مكان خاص عرف فيما بعد بسوق الأوراق المالية .

وفي الدول المتقدمة والنامية حظيت أسواق الأوراق المالية باهتمام بالغ على حد سواء وهي مرآة للاقتصاد المتواجده فيه ، وذلك للدور المهم لهذه الأسواق في حشد الادخارات الوطنية وتوجيهها إلى مجالات استثمار تدعم الاقتصاد القومي في البلاد ، مما يؤدي إلى تحقيق الرفاه والفائدة للمجتمع كله . (البتال ، 2004 ، 2) ، ومن أقدم البورصات التي أنشئت بورصة (انفر Anvers) ، فرانكفورت ، برشلونة ، ليون ، بورصة نيويورك (1993) ، وليفربول (1873) ، ونيو أورليانز (1880) ، وفي العالم العربي ، بورصة الإسكندرية (1883) ، وبورصة القاهرة (1890) . (الهندي والناشف ، 2000 ، 55)

وتشير المصادر إلى أن أول بورصة لأوراق المالية ظهرت في فرنسا في عام 1824 ، بموجب أمر ملكي ، حيث استقرت في باريس بقصر (برونيار Brongniart) ، نسبة للمهندس الذي كلفه نابليون ببناء قصر للبورصة ، حيث تم الانتهاء من بنائه سنة 1827 . (Peyrard, 1997 : 13)

وفي إنجلترا استقرت أعمال بورصات الأوراق المالية في أوائل القرن التاسع عشر في مبنى خاص أطلق عليه (Royal Exchange) ، أما في أمريكا فتم إنشاء أول بورصة عام

1821، وفي الشارع نفسه الذي كانت تتم فيه هذه المعاملات وهو (وول ستريت) ،
(Wall Street) . (حنفي وقرياقص ، بلا : 290)

هذا وقد عرف العالم نوعين من البورصات ، وهما بورصة الأوراق المالية ، والتي
تتعلق بالتعامل بالأسهم والسندات ، والأخرى بورصة التجارة ، التي يقتصر التعامل فيها على
المنتجات الزراعية والصناعية .

وتوجد عدة مراحل للأسواق المالية وهي كالآتي : (أبو موسى ، 2005 : 18-19)

المرحلة الأولى :

وتميزت بعدد كثير من محلات الصرافة و البنوك الخاصة و مستوى معيشة مرتفع
نسبياً مما ولد إقبالاً لدى الأفراد لاستثمار مدخراتهم في مشروعات زراعية وصناعية وتجارية
وغيرها من المشاريع ، وأدى ذلك إلى توسع المعاملات التجارية وزيادة حجم هذه المشاريع
فأصبحت تحتاج إلى أموال كثيرة لا يستطيع الأفراد تمويلها وقد ترتب على ذلك عواقب وخيمة.

المرحلة الثانية :

بدأت هذه المرحلة بعد ظهور البنوك المركزية التي سيطرت على البنوك التجارية بعد
أن كانت البنوك التجارية تتميز بحرية مطلقة في المرحلة الأولى ، أما في المرحلة الثانية فقد
أخذت البنوك التجارية تقوم بعملها التقليدي وهي خصم الأوراق التجارية وتقديم الائتمان ، وفقاً
لقواعد وأوامر البنوك المركزية .

المرحلة الثالثة :

ظهر البنوك المتخصصة في تقديم القروض المتوسطة والطويلة الأجل مثل البنوك
الصناعية والزراعية والعقارية وبنوك التنمية والاستثمار.. الخ ، وأصبحت هذه البنوك تقوم
بعمليات إصدار سندات متوسطة وطويلة الأجل لسد حاجاتها من الأموال ولكي تعني بحاجتها
لتمويل المشاريع المختلفة ، ويقوم البنك المركزي بإصدار سندات الخزائن . (الجمل ، 2001
: 10-11)

المرحلة الرابعة :

ظهر الأسواق النقدية ، وفي هذه المرحلة ازدادت حركة الأوراق المالية والتجارية
وشهادات الإيداع القابلة للتداول وهذا يعتبر بداية اندماج السوق النقدي مع السوق المالية.

المرحلة الخامسة :

اندماج الأسواق النقدية مع أسواق الأوراق المالية ، واندماج الأسواق المالية مع
الأسواق الدولية وذلك لتطور وسائل الاتصالات المختلفة ، وأصبحت أسواق الأوراق المالية
تسهم بشراء وبيع الأوراق المالية طويلة الأجل وعمليات الأجل الأنبي .. الخ . (ابو موسى ،
2005 : 18 - 19)

(2) مفهوم الأسواق المالية :

توجد تعريفات مختلفة للأسواق المالية منها :

- سوق الأوراق المالية "البورصة" : يطلق هذا المصطلح على السوق الذي خصص لبيع الأوراق المالية وشرائها من خلال مؤسسات استثمارية متمثلة بالوسطاء ومصارف الاستثمار والسماصرة والذي يقوم بتنفيذ صفقات التبادل وإتمامها لتلك الأوراق . (Badger , others, 1969, P 53) .
- هو سوق يلتقي فيه كل من البائعين للأوراق المالية والراغبين بالشراء لتلك الأوراق ودون التأكيد على المكان أو الطريقة التي يلتقي فيها الطرفان ، ولكنها تشترط أن تكون هناك قنوات ووسائل متاحة ومتوفرة للاتصال بينهما . (أرشيد وآخرون ، 1998 : 12) .
- ويعرف أيضاً بأنه النظام الذي يتحقق عن طريقه جمع كل من بائعي ومشتري اصل مالي محدد أو نوع معين من الأوراق ، فيستطيع المستثمرون البيع والشراء داخل هذه السوق لعددٍ من الأسهم والسندات ، وذلك من خلال شركات عاملة أو سماصرة يعملون في هكذا مجالات ، ولكن التواجد في مقر سوق الأوراق المركزي أصبح أقل أهمية بسبب نمو وتطور وسائل الإتصال الحديثة وظهور شبكات مختلفة للاتصال أخذت تسمح لشركات السمسرة المتواجدة في دول مختلفة بالعمل من خارج السوق . (L.Rousscau and Wachtel , 2005 , 2) .
- هو إطار يتم من خلاله الجمع بين وحدات الادخار والتي ترغب بالاستثمار وبين وحدات العجز المحتاجة لمثل هذه الأموال لإعادة استثمارها من خلال فئات تعمل في السوق ومتخصصة ويشترط أن يكون هناك وسائل فاعلة للاتصال . (طالب وآخرون ، 2016 : 180) .

(3) خصائص الأسواق المالية :

تكمّن أبرز خصائصها في الآتي : (الحسنوي ، 2017 : 34) .

- **كفاءة التشغيل** : تتمثل بقدرة السوق المالية على تحويل الموارد والأموال لمن يحتاجها بتكلفة أقل من تكلفة المعاملات المعروفة ، مثل تكلفة تحويل الأوراق المالية وتكلفة الوساطة المالية ، لذلك يتوقف نجاح عمل هذه السوق بدرجة كبيرة على تقليل مثل هكذا تكلفة .

- **تخصيص الموارد بكفاءة :** تكمن مهمة السوق المالية الأساسية في كيفية تحويل ونقل الفائض من الأموال من الذين يمتلكون فائضاً إلى من يحتاجها ، ومن شروطها أن تتم بكفاءة لذلك فهي مهمة غير سهلة .
- **توفير السيولة :** إن المتعارف على الأسهم ان تكون دون تاريخ ، ولكن يمكن لحملة الأسهم إعادتها إلى الشركة المصدرة ، وكذلك الحال بالنسبة للسندات وبالرغم من آجال استحقاقها المختلفة ، لذا يعتبر السوق ملجأً للمستثمر الوحيد الذي يمكنه من بيع الأوراق وتحويلها إلى نقدية .
- **يوفر معلومات ويستجيب بشكل فوري للأحداث الجديدة :** يعد السوق مصدراً مهماً جداً لتوفير المعلومات عن الاستثمارات التي يتم تداولها لاسيما الحجم والسعر وحركة التعامل ، فعمله لا يقتصر على توفير المعلومة بل عليه الاستجابة بسرعة للأحداث والتغيرات لأنها تؤثر في سعر السهم .

(4) - وظائف الأسواق المالية :

- هناك عدة وظائف منها : (قرياقص ، 1999 : 43-46) .
- من الضروري وجود سوق مستثمر للورقة المالية ليتمكن المستثمر من استرداد مدخراته ، اذ يقوم السوق بجمع الأموال والتشجيع على الادخار .
 - أن تراعي السوق تحديد سعر مناسب للأوراق .
 - تجنب التغيرات العنيفة والقوية في الأسعار .
 - يوفر السوق فرصاً متنوعة للاستثمار وذات مخاطر متفاوتة .

(5) دور وأهمية سوق الأوراق المالية في التنمية الاقتصادية :

يمكن توضيح دور وأهمية الاسواق في التنمية الاقتصادية بالآتي :

(أ) إن أهمية السوق المالي يستمدتها من وجوده ومن الجوانب و الأدوار المتعددة التي يقوم بها ، فهو يؤثر في الإقتصاد القومي ، كونه أداة فعل غير محدود وتأثيره يكون في مجالات وجوانب النشاط الاقتصادي المختلفة ، وهي تتأثر أيضاً به مما يحدث أثراً جديدة . (Hussein , 1999 , 20) .

(ب) وجدت الأسواق في الأساس لتشبع احتياجات المتعاملين ورغباتهم ، وبعد ذلك اصبحت أمراً ضرورياً حتمياً تستلزمه المعاملات الاقتصادية بين المؤسسات والشركات والأفراد . وتحقق الأسواق موازنة فاعلة بين قوى العرض والطلب وتتيح كامل الحرية لإجراء المبادلات والمعاملات ، وأهميتها و ضرورتها تزداد في المجتمعات التي لديها حرية

اقتصادية ويكون اقتصادها معتمداً على المبادرات جماعية كانت أو فردية .
(Townsend and Ueda , 2003) .

ت) تقوم بجذب الفائض غير المعبأ والخامل من رأس المال في الاقتصاد القومي ، وتحوله من مال خامل إلى مال عامل وله دور فاعل في الدورة الاقتصادية للبلاد ، عن طريق ما تقوم به الشركات و الأفراد من عمليات استثمارية عن طريق طرح الأسهم والصكوك والسندات لتي يتم طرحها في الأسواق ، وهذا دور مهم للأسواق المالية . (Ray , 2002 , 14) .

ث) تعمل أسواق الأوراق المالية على توفير الموارد الحقيقية لتمويل المشروعات من خلال طرح الأسهم أو السندات أو إعادة بيع كل من هذه الأسهم والسندات المملوكة للمشروع ، ومن ثم تأكيد أهمية إدارة الموارد النقدية للمشروعات . (Levine , 2004 , 23) .

ج) تحقق جملة من المنافع الاقتصادية و تقوم بتوفير مداخل و قنوات سليمة للأفراد ولاسيما المستثمرين الصغار ، وهي أداة رئيسية تشجع على التنمية الاقتصادية في البلاد ، ومن منافعها الانتفاع والحياسة والعائد الاستثماري المناسب والتملك ، وهي تحفز الشركات المدرجة في الأسواق لتتابع ما يحصل من تغيرات في أسعار اسهمها وهذا يشجعها لتحسن من أداء عملها وزيادة أرباحها ، ومن ثم يتحسن سعر السهم. (Alfaro, et.al., 2002 , 19) .

ح) فاعلية الأسواق تجعلها أكثر قدرة لتحقيق اهدافها ورسالتها لتوطيد ودعم الاستقرار الاقتصادي للدول ، وهناك إجراءات يجب الاخذ بها لتحقيق ذلك وكالاتي . (Andritzky, 2007 , 28) .

- يجب أن يوفر لجمهير المستثمرين دافعاً حيوياً وحافزاً ليحقق للأوراق المتداولة في السوق سعراً عادلاً ولحماية جميع الأطراف المتبادلة .
- للسوق قدرة على توفير وتدوير كمية من المال ليحقق بذلك سيولة ضرورية للمجتمع ، ويقدم دعمه لمختلف الاستثمارات وبمختلف آجالها .
- ضرورة التعريف بأهمية التعامل في الأسواق ورفع درجة الوعي الجماهيري ليكون للمستثمرين دور فاعل في الإقتصاد القومي للبلاد .
- تسهم في رفع مستوى الإنتاج في الإقتصاد عن طريق التمويل المقدم للفرص الاستثمارية والذي يؤدي إلى رفع مستوى التشغيل و مستوى الإنتاج و التوظيف ، ومن ثم يسهم بتحقيق أفضل مستوى لدخول الأفراد والمستوى القومي .
- يساعد الحكومات على الإقتراض من الجمهور لتمويل عملية التنمية الاقتصادية ، ولغرض تقديم التمويل اللازم للمشروعات و تحقيق معدلات نمو اقتصادي أسرع .

6) العوامل التي تؤدي إلى نجاح الأسواق المالية

هناك عوامل عديدة لنجاح الأسواق المالية وتتفرع إلى نوعين : أساسية وأخرى مكملية وكالاتي . (خريوش وآخرون ، 1996 ، ص 17) .

أولاً : عوامل أساسية وتتخلص في الآتي :

- يجب على الحكومات وضع أنظمة ولوائح تنظم عمل الأسواق عن طريق التشريعات الرقابية والقوانين التي تمنع النصب والاحتيال والاحتكار وتضيف صفة المنافسة الكاملة.
- تعمل الدول على إنشاء أسواق للأوراق المالية بداخلها وتتنوع أدواتها الاستثمارية فتوفر خيارات متعددة للمدخرين وتوفر للمستثمر والمدخر سيولة كافية . (التميمي وسلام ، 2004 ، ص 112) .
- توليد ثقة لدى المتعاملين في السوق من خلال وضع نظم معلومات مالية تبين المركز المالي والقيم الحقيقية لأسهم الشركات وهو فائدة إعلامية للمدخرين تبين معلومات عن نشاط المؤسسات وحياتها .
- توفير الحرية الكاملة للمدخرين للتعامل مع الأسواق ، وذلك لأن الأسواق هي أوعية لجذب المدخرات ويتعامل المدخر باختيارية فيه .
- إعطاء حوافز للمستثمرين تمكنهم من اخذ عوائد مناسبة من استثماراتهم .

ثانياً: عوامل مكملية لنجاح الاسواق المالية

- أن يكون للسوق موقع جغرافي مناسب وقريب للأسواق الدولية .
- يجب توفير عدد من الشركات المساهمة العامة و المصارف المحلية و المصارف الأجنبية و شركات استثمار .
- رفع نسبة الأفراد المدخرين .
- إيجاد أدنى حد للاستقرار الاجتماعي و السياسي في داخل البلد .

7) أنواع الأسواق المالية :

تُصنَّفُ الأسواق المالية على سوقين : (النقل ، 1994 : 19) .

أ) **السوق الأولي (سوق الإصدار)** : هو السوق الذي تم فيه إصدار الأوراق المالية (أسهم، سندات) أول مرة وبيعها للمشتري الأول، ويرتبط العمل بالسوق الأولي أو سوق الإصدار

باحتياج مؤسسات الأعمال أو الحكومات إلى الأرصدة النقدية لتمويل عملياتها الاستثمارية، ومن ثم تلجأ إلى إصدار أصول مالية تمثل التزاماً على الدخل المستقبلي لها ، وقد يكون هذا الالتزام في شكل مساهمة يكون لصاحبها الحق في نتائج أعمال الجهة المصدرة ، مع حق في أصولها (الأسهم) ، وفي شكل قرض يكون لصاحبه الحق في قيمته وفقاً لتاريخ الاستحقاق فضلاً عن مبلغ محدد يرتبط بمدة القرض (السندات) .

(ب) السوق الثانوي (سوق التداول) : سوق يتداول فيها المستثمرون الأوراق المالية كالأسهم والسندات التي تم إصدارها سابقاً ، وهي سوق لبيع وشراء الأوراق يتم تداولها بين الشخص الحامل لها ومستثمر آخر بعد مرحلة إصدار هذه الأوراق في السوق الأولي . وتعرف بأنها سوق يتحدد فيها بصورة طبيعية قيم الأدوات الاستثمارية المختلفة عن طريق التقاء قوى العرض و الطلب وبأي وسيلة كانت من وسائل الاتصال المتعارف عليها ، ويتبين أن هذه السوق توفر مكاناً مناسباً وتضع القوانين التي تنظم تبادل هذه الأوراق وتوفر سيولة كافية لتحويلها إلى نقد . (Andritzky , 2007 , 15) .

وتشمل نوعين من الأسواق هما :

1- الأسواق المنظمة : هي السوق التي توجد لها قوانين وسياسات وهيئات تنظيمية تنظم التعامل فيها، ويتم تداول الأوراق المالية فيها بعد إصدارها، وتتميز الأسواق المنظمة بأن لها مكاناً محدداً يلتقي فيه المتعاملون بالبيع أو الشراء لورقة مالية مسجلة بتلك السوق، وتدار هذه السوق من خلال مجلس إدارة منتخب من أعضاء السوق. (Badger etal ،1969:P52) .

2- الأسواق غير المنظمة : هي أسواق عرفية ليس لها إطار مؤسسي أو هيكل تنظيمي محدد، وتمثل بيوت السمسرة والوسطاء والمؤسسات المالية المستثمرة جغرافياً ضمن حدود السوق ويتداول فيها الأوراق المدرجة في السوق المنظمة وتشكل عملية التفاوض بين البائع والمشتري أساس آلية التسعير . (مجيد ، 2003 : 16) .

وهنا نميز بين نوعين من الأسواق غير المنظمة

(أ) السوق الثالث : وهي سوق تجري فيها عمليات تداول الأوراق دون تحديد المكان و الزمان لإجرائها ، وتتكون من بيوت السمسرة لهم الحق في التعامل بالأوراق المسجلة بتلك السوق وتجري عملياتها بواسطة الحاسوب أو الانترنت أو الهاتف ، ويكون تجار هذه السوق على استعداد تام لإجراء بعض هذه العمليات لحساب محافظهم الخاصة ، ومن ثم يحصلون على أرباح ناتجة من الفرق بين أسعار البيع و

الشراء ، وبناءً على ذلك تعد الأسواق غير المنظمة أسلوباً لإجراء تلك المعاملات والأوراق المتعامل بها في هذه السوق عادة ما تكون أوراق الشركات التي تستطيع الوفاء بمتطلبات الإنضمام إلى السوق المنظمة . (Eatwell etal , 1998 , 40) .

(ب) **السوق الرابع :** هي سوق يكون هدفها الأساسي هو إبعاد السماسرة ليتم تخفيض نفقات الصفقات الكبيرة ويكون التعامل فيها بشكل مباشر بين الشركات الكبرى . (Hussein, 2006, 18) .

(8) مكونات الأسواق المالية :

يمكن توضيح انواع الاسواق المالية وكالاتي :

(أ) **سوق النقد :** هي السوق التي يقوم فيها الجهاز المصرفي بالدور الرئيس ، تتمثل هذه السوق في المؤسسات والإفراد الذين يتعاملون في الأدوات المالية القصيرة الأجل ، ويتم التداول في هذه السوق بأذونات الخزانة والأوراق التجارية ، فهي مجموعة من المؤسسات والعلاقات التي من خلالها تتعامل قوى العرض والطلب على الأموال بشكل خاص وعلى الأوراق المالية طويلة الأجل بشكل عام . (Gambera & Celorelli , 1999 , 7) .

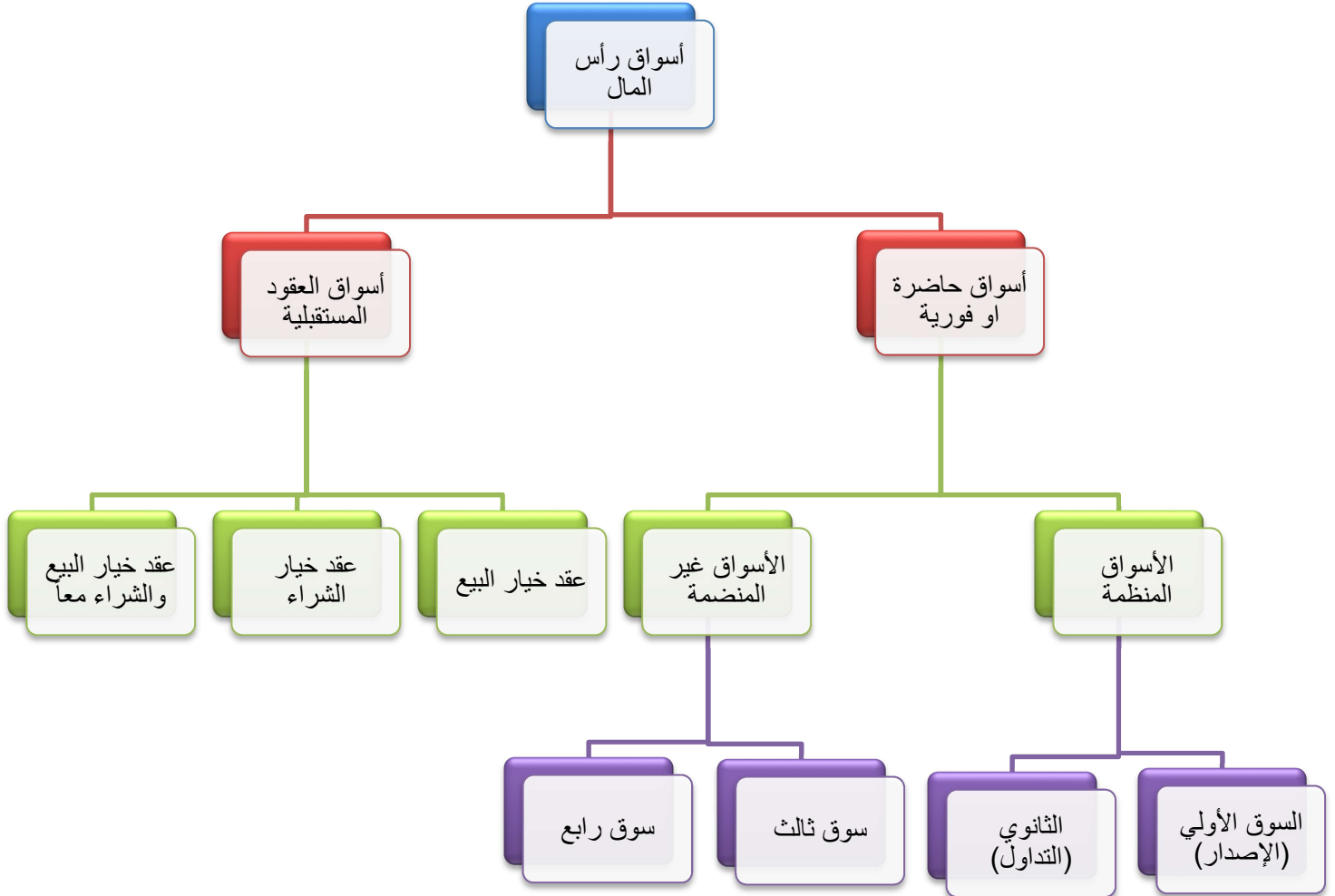
(ب) **سوق رأس المال :** هي سوق تتعامل بالأصول المالية متوسطة وطويلة الأجل والتي يكون تاريخ الاستحقاق فيها أكثر من سنة ، وتتعامل أيضاً بأوراق مالية تصدرها منظمات أعمال ، وهدف لهذه السوق هو توفير التمويل اللازم لإقامة المشروعات الاستثمارية ، كالمصانع والمزارع... الخ ، فهي السوق التي يلجأ إليها للبحث عن رؤوس أموال متوسطة وطويلة الأجل لتمويل نفقاتهم الاستثمارية . (F.leroux , 1995,3) .

وتقسم أسواق رأس المال بحسب المدة إلى الاتي :

(1) **الإسواق الحاضرة :** تعرف بأنها أسواق تظم أوراقاً تزيد آجالها عن السنة مثل (الأسهم والسندات) وهذه أوراق طويلة الاجل وفي هذه الأسواق تنتقل الملكية فوراً إلى المشتري بعد إتمام الصفقة أي بعد دفع كامل القيمة للورقة المالية أو جزء منها ، و يكون التداول عن طريق السوق المنظم أو غير المنظم . (هندي ، 1997 : 11) .

(2) **أسواق آجلة :** وهي أسواق للتعامل بالأسهم والسندات أيضاً ولكن عن طريق عقد اتفاقيات تنفذ في وقت لاحق ، و يتداول فيها أصول غير حاضرة تسوق وتسلم في وقت لاحق متفق عليه وتسمى أيضاً بأسواق (العقود المستقبلية) والهدف منها هو تقليل المخاطر التي يتعرض لها السعر وهذا يشجع المستثمرين الذين هم دائماً يترددون

ويتجنبون مخاطر الأسعار لاستثمار أموالهم في أوراق مالية لاسيما في الأسهم .
(عبيد، 1998: 47) .



المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على المعلومات السابقة

شكل (2) تصنيف اسواق رأس المال

(9) الأوراق المتداولة في سوق الأوراق المالية

تتداول في أسواق رأس المال الفورية أوراق مالية تقوم المصارف بأصدارها وهي الأسهم والسندات ، وهذه الأوراق تمثل صكاً يثبت حقاً في أصل معين ويمكن اعتبارها ديناً أو مستند ملكية يبين مطالب المستثمر وحقوقه . (حنفي ، 2003 ، 24) .

"صكوك أو مستندات تثبت حق صاحبها في ملكية جزء من صافي أصول أو موجودات الشركة، وما ينتج عن استثمارها من ربح مثل الأسهم أو الحق في دين على الشركة مصدره الورقة مثل السندات أو الحق العائد مثل حصص التأسيس أو تكون قابلة للتداول بالبيع والشراء في سوق رأس المال مثل الأسهم والسندات" (البرواري ، 2002 ، 29)
والأوراق المالية المتداولة في الأسواق المالية المنظمة "البورصات" تصنف كالاتي (هندي ، 1993 ، ص275)
(الأسهم العادية والممتازة والسندات والأوراق القابلة للتحويل والأوراق المالية طويلة الأجل التي تصدرها الحكومة) وفيما يأتي شرح موجز عن كل منها :

1- **الأسهم :** "وتعدُّ الأسهم من أكثر الأوراق المالية شيوعاً واستخدماً بين المستثمرين في سوق الأوراق المالية وهي عبارة عن مستند ملكية يمثل جزءاً أو حصة من رأس مال شركة ما ، تصدرها الشركات المساهمة العامة لتكوين رأسمالها ، ويكون لها قيمة اسمية واحدة". (كراجة وآخرون ، 2002 ، 89) . ويكون حامل الأسهم شريكاً في الشركة المساهمة وله الحق في المطالبة بنصيبه من الأرباح ويتحمل أيضاً الخسارة في حال انخفاض التداول في قيمة الأسهم ، وهي أيضاً حصة لرأس مال الشركات التي تقوم بإصدارها .

2- **السندات :** "السند عبارة عن عقد أو أداة دين طويل الأجل ، تصدره الشركات أو الحكومات ، وطبقاً لهذا العقد يقبل المقرض مصدر السند أن يدفع قيمة السند مع الفوائد المستحقة في تواريخ محددة لحامل السند ، و يحمل السند قيمته الإسمية وتاريخ استحقاق معين ومعدل فائدة محدد". (الزراري والفرج ، 2001 : 160-161)

3- **الأوراق المالية الهجينة :** وهي أوراق مالية تقترب مميزاتهما من الأسهم والسندات ، أو هي التي تنتمي إلى إحدى المجموعتين أسهماً أو سنداتٍ ولكن تحمل بعض خصائص المجموعة الأخرى ، وتصنف إلى ثلاثة اصناف (الأسهم ذات الأولوية في الأرباح ، سندات المساهمة ، شهادات الاستثمار) .

4- **المشتقات المالية :** هي أدوات مالية ليس لها قيمة ذاتية وإنما تشتق قيمتها من قيمة أصول أو أدوات مالية أخرى ترتبط بها ، وعرف صندوق النقد الدولي المشتقات المالية بأنها عقود تتوقف قيمتها على أسعار الأصول المالية محل التعاقد ولكنها لا تقتضي أو تتطلب استثماراً لأصل المال في هذه الأصول ، تتم تسويتها في تاريخ مستقبلي وتعتمد قيمتها (المكاسب والخسائر) على الأصل موضوع العقد الذي اشتقت منه ، لا تتطلب استثمارات مبدئية أو تتطلب مبلغاً مبدئياً صغيراً مقارنة بقيمة العقد ، ويمكن أن تنتهي بتسوية نقدية

دون إنتقال ملكية الأصل وانواعها (العقود الآجلة ، الخيارات ، العقود المستقبلية ،
المبادلات) . (الحناوي ، 2017 : 105- 110)

(10) مؤشرات أداء سوق الأوراق المالية :

كثيراً ما نسمع يوماً في نشرات القنوات الفضائية عن ارتفاع أو انخفاض في مؤشرات أسواق المال في العالم بعامه وفي الدول العربية خصوصاً . ويعرف مؤشر السوق : هو قيمة رقمية تقيس التغيرات الحادثة في سوق الأوراق المالية ، اذ يتم تكوين هذا المؤشر وتحديد قيمته في البداية وتتم بعد ذلك مقارنة قيمة المؤشر عند أي نقطة زمنية ، مما يتيح إمكانية معرفة تحركات السوق بالارتفاع أو الانخفاض ، إذ يعكس المؤشر أسعار السوق واتجاهاتها . (الحناوي والعبد ، 2005 : 251) . ولأسواق الأوراق المالية عدة مؤشرات تعبر عن السوق وتعكس أداء عملها في الوقت ذاته . تمثل هذه المؤشرات إحدى أهم الوسائل التي يسترشد بها المستثمرون في أسواق المال المحلية والدولية ، لتوقيت قراراتهم الاستثمارية وتنفيذها . تُستخدم هذه المؤشرات بشكل كبير في سوق الأوراق المالية لتقييم أداء عملها ، ومعرفة اتجاه أدائها ومقارنته بأداء الأسواق المالية الأخرى ، فضلاً عن المعلومات التي توفرها هذه المؤشرات ، والتي تستخدم في قياس مدى تحقيق السوق لأهدافها ، ومن أهم المؤشرات التي يمكن أن تعبر عن نضوج السوق ودرجة تقدمه هي الآتي :

(1) المؤشر العام لأسعار الأسهم :

"هو مؤشر إحصائي يُستخدم لقياس الأداء الكلي للسوق الذي يتم احتساب المؤشر له". (الشبلي ، 2000 : 148) . ويمكن استخدامه لمعرفة حركة سوق الأوراق بشكل عام ، وعادة ما يتألف هذا المؤشر من عدد من الأوراق التي يعتقد بأن هذه الأوراق تعكس حالة السوق بشكل كامل ، ومثال على هذا المؤشر هو المؤشر الياباني Nikkei وهو على الإطلاق مؤشر مهم للأسهم الآسيوية ويتكون من أكبر عدد حيث بلغت (225) من الشركات اليابانية المهمة والتي تم ادراجها في بورصة طوكيو وتعكس هذه الشركات مختلف قطاعات الاقتصاد الياباني ، ومن عام (1971) كان هذا المؤشر يحسب بجريدة نايهن كايزي شيمبون ويعد متوسطاً لأسعار الأسهم لشركات الاقتصاد في اليابان ، ويمكن أن تعدل مكوناته مرة واحدة في السنة . (المهيلمي ، 2004 : 295) . وهذا المؤشر يستخدم لإيجاد تقييم حقيقي وواقعي للاستثمار عن طريق عمليات المقارنة بالسلاسل الزمنية وبإمكانه إعطاء تلميحات هامة تخص السوق ، وهذا يساعد المستثمرين بالنسبة للشراء أو للبيع لتحديد قرارات الاستثمار .

"ويلاحظ أن لكل سوق مالية مؤشرها الخاص بها ، مثل مؤشر (ستاندر أند بور S&P500) ، ومؤشر (داو جونز DowJones) في سوق نيويورك للأوراق المالية ، ومؤشر (نيكاي Nikkei) الياباني ، ومؤشر (فاينانشيال تايمز FT100) في سوق لندن للأوراق المالية ، ومؤشر (كاكCac) في سوق فرنسا للأوراق المالية". (العاني ، 2002: 57)

ويوجد نوعان لمؤشرات السوق وهي :

الأول : وتعرف بأنها مؤشرات تستخدم لقياس ومعرفة الوضع العام للسوق مثل : مؤشر (ستاندر أند بور S&P 500) و مؤشر داو جونز لمتوسط الصناعة (30DJ)

الثاني : وتعرف بأنها مؤشرات قطاعية تستخدم لقياس وضع السوق بالنسبة لصناعة معينة أو قطاع معين مثل : مؤشر ستاندر أند بور لصناعة الخدمات العامة أو مؤشر داو جونز لصناعة النقل .

أما بالنسبة للأسواق المالية العربية فيمكن تقسيمها من حيث مؤشرات الأداء على مستويين رئيسيين يتضمن المستوى الأول الأسواق المالية ذات مستوى الأداء المالي العالي كسوق الكويت وسوق الأسهم السعودي وسوق الإمارات وسوق البحرين وسوق عمان المالي، كونها تعود لبلدان نفطية غنية ذات دخول عالية ، في حين تندرج باقي أسواق المال العربية ضمن مستوى الأداء المنخفض . وجددير بالذكر أن مؤشر سوق العراق للأوراق المالية لم يشهد تطوراً ينسجم مع الثروة النفطية للبلد ويعود ذلك إلى الظروف الاستثنائية التي رافقت نشوء السوق المالي العراقي عام (1991) ، بدءاً بالحصار الاقتصادي ومروراً باحتلال العراق عام (2003) وما تلاه من تدهور أمني طال معظم الأنشطة الاقتصادية في البلد ، كما أن المعلومات عن مكونات ونشاط مؤشر سوق العراق للأوراق المالية ما زالت شحيحة .

(2) مؤشر القيمة السوقية

يقصد بالقيمة السوقية أو رسملة السوق (Capitalization) : مجموع قيم الاسهم المدرجة في السوق مضروباً بمتوسط أسعارها في نهاية المدة. (الدعمي ، 2008 : 107) . ويُستخدم مؤشر القيمة السوقية في قياس الحجم الكلي للسوق والذي يعد بدوره مقياساً مناسباً لقدرة الدولة على تحريك رأس المال وتنويع المخاطر على المستوى الكلي ، ويُستخدم هذا المؤشر من لدن العديد من المراقبين للأسواق المالية، بوصفه مؤشراً لتطور نشاط السوق ، فكلما ارتفعت القيمة السوقية دل ذلك على ارتفاع النشاط الاقتصادي ، سواء من حيث زيادة عدد الأسهم المدرجة في السوق أو زيادة عدد الشركات المدرجة فيها ، أو من حيث ارتفاع أسعار السوق الذي قد يكون انعكاساً لاتساع حجم المعاملات المالية في السوق ، أو كليهما معاً. (العاني ، 2002 : 60-61) .

القيمة السوقية = مجموع قيم الأسهم المدرجة (رأس المال) × سعر الاغلاق

(3) مؤشر حجم التداول

يمثل حجم التداول قيمة الأسهم التي يتم تداولها في قاعة السوق خلال مدة زمنية معينة . (محمد ، 2004 : 65) . ويعطي مؤشر حجم التداول تلميحاً جيداً ومهماً عن قوة السوق ويبين احتمال أن يكون هناك هبوط أو صعود للسوق في المستقبل ، ولزيادة الطلب على الأسهم يجب أن تزداد عمليات بيع وشراء هذه الأسهم لمدة محددة مما يولد حجماً كبيراً من التداول فيزداد الطلب على الأسهم في الوقت نفسه ، ويتفاعل المستثمرون عند احتمال ارتفاع الأسعار مما يشجع أولئك المستثمرين للدخول في السوق مما يسبب ارتفاع الاسعار ، وإذا لم تتداول الأسهم بشكل كبير فهذا يدعو المستثمرين إلى التشاؤم والقلق من المستقبل مما يدفعهم لتصفية مراكزهم المالية وهذا سوف يضغط على الأسعار ويخفضها .

(4) مؤشر معدل الدوران

يبين مؤشر معدل دوران السهم القيمة الكلية للتعاملات في سوق الأوراق المالية مقسوماً على القيمة السوقية ، ويُستخدم هذا المؤشر في الغالب مقياساً لانخفاض تكلفة المعاملات . (الفينش ، 2000 : 189) . كذلك يكمل هذا المؤشر مؤشر القيمة السوقية في توضيح درجة نشاط السوق ، إذ من الممكن أن تكون هناك سوق كبيرة ولكنها غير نشطة ، إذا كانت رسملتها السوقية (قيمتها السوقية) كبيرة ولكن معدل الدوران فيها منخفض . (محمد ، 2004 : 66) . من جانب آخر فإن معدل دوران السهم يكمل مؤشر حجم التداول ، ففي الوقت الذي يوضح فيه مؤشر حجم التداول حجم المعاملات في سوق الأوراق المالية بالنسبة إلى حجم الاقتصاد الوطني ، فإن معدل الدوران يقيس حجم المعاملات بالنسبة إلى حجم السوق .

$$\text{معدل دوران السهم} = \text{قيمة الاسهم المتداولة} / \text{القيمة السوقية} \times 100$$

$$\text{معدل دوران السهم} = \text{عدد الاسهم المتداولة} / \text{راس المال المدرج} \times 100$$

(5) مؤشر عدد الشركات

يقصد بهذا المؤشر عدد الشركات المدرجة في السوق المالية ، التي يتم تداول أوراقها المالية في السوق المنظمة (البورصة) ، ويمكن استخدام مؤشر عدد الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية بوصفه مؤشراً إضافياً للدلالة على حجم السوق . وغالباً ما تشير الزيادة في عدد الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية إلى تطور السوق المالية في البلد ، غير أن هذا المؤشر يفقد أي دلالة إذا لم يصاحبه استخدام مؤشر القيمة السوقية ، فقد يكون عدد الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية كبيراً ولكن إجمالي القيمة السوقية لأسهم تلك الشركات صغير . (اندراوس ، 2005 : 95)

ثانياً : سوق العراق للأوراق المالية

1- افتتاح سوق العراق للأوراق المالية

"بإشراف السوق أعماله بشكل رسمي يوم (24 / 6 / 2004) وأصبح بديلاً عن سوق بغداد ، وهو مؤسسة تقدم نفعاً عاماً ، تمول ذاتياً ويتولى إدارتها (مجلس المحافظين) الذي يمثل مختلف الشرائح الاقتصادية للقطاع الاستثماري في البلد ، واستناداً للمادة (6) من القسم (5) من القانون (74) أجاز سوق العراق للأوراق المالية عمل الوسطاء المعتمدين والمجازين من قبل سوق بغداد للأوراق المالية المنحل ولمن كان منهم وسيطاً في (19 / 3 / 2003)". (وزارة المالية النظام الداخلي لسوق بغداد للأوراق المالية) .

وبلغ عدد شركات ومكاتب الوساطة (51) شركة ومكتباً منها (29) شركة وساطة محدودة و(22) مصرفاً منها (5) مصارف حكومية و(17) مصرفاً غير حكومي ، وقد قبلت للتداول في سوق الأوراق المالية أسهم الشركات المساهمة العراقية التي كانت مدرجة في سوق بغداد والمستوفية لكافة شروط الإدراج والمحددة وفق قانون السوق ، والشركات الجديدة المساهمة التي لم تدرج في السابق في سوق بغداد بعد الحصول على موافقة هيئة الأوراق المالية العراقية على الإدراج .

2- أهداف سوق العراق للأوراق المالية .

من اهم الاهداف لسوق العراق المالية هي الآتي : (سوق العراق للأوراق المالية ،

(2011 : 5)

- تطوير السوق المالي في العراق بما يخدم الاقتصاد الوطني ويساعد الشركات على بناء رؤوس الأموال اللازمة للاستثمار.
- تنظيم وتدريب أعضاء السوق والشركات المدرجة مع حماية المستثمرين وتعزيز ثقة المستثمرين بهم .
- تنظيم وتبسيط تعاملات الأوراق المالية بصورة عادلة وفعالة ومنتظمة ومن ضمنها عمليات المقاصة والتسوية لهذه المعاملات .
- تعزيز مصالح المستثمرين بسوق حرة آمنة وفعالة وتنافسية وتنسم بالشفافية .
- تنظيم تعاملات أعضائه بكل ما له من صلة بشراء وبيع الأوراق المالية وتحديد حقوق والتزامات الأطراف ووسائل حماية مصالحهم .
- توعية المستثمرين العراقيين وغير العراقيين بشأن فرص الاستثمار في السوق .
- التواصل مع الأسواق في العالم العربي والأسواق العالمية بهدف تطوير السوق .

- جمع وتحليل ونشر الإحصائيات والمعلومات الضرورية لتحقيق الأهداف المنصوص عليها في النظام الداخلي .
- القيام بخدمات ونشاطات ضرورية أخرى لدعم أهدافها .
- الاستثمار في سوق العراق للأوراق المالية هو استثمار طويل الأجل (لأكثر من سنة)، وتجري عمليات شراء وبيع الأسهم للشركات المساهمة العراقية وفقاً لتعليمات وقواعد التداول الإلكتروني ، ولا يتم التداول مباشرة بين المستثمر الذي يبيع الأوراق المالية والمستثمر المشتري وإنما يتم التعامل من خلال وسطاء مؤهلين ومرخص لهم العمل في البورصة ، كما إن الصفقات لا تتم بصورة منفردة بين الوسيط البائع والوسيط المشتري ، ولكن تتم من خلال نظام تداول الكتروني يتلقى جميع أوامر البيع والشراء ويقوم بالمقابلة بينهما في كل أمر . (سوق العراق للأوراق المالية ، 2011 : 5)

3- تنظيم سوق العراق للأوراق المالية .

- من ضمن الية عمل تنظيم سوق العراق للأوراق المالية الأتي : (سوق العراق للأوراق المالية ، 2006 : 7)
- يكون المركز الرئيسي للسوق في بغداد وله الحق في فتح فروع له في مدن عراقية أخرى.
- تكون مسؤولية السوق محدودة بالأصول المملوكة ولا تشمل الأصول المملوكة للأعضاء.
- لن يكون السوق مسؤولاً عن أي التزامات ترتبت أو قد تترتب على سوق بغداد أو الأوراق المالية .
- للسوق شخصية معنوية مستقلة مالياً وإدارياً عن الحكومة العراقية ولن تكون هناك سلطة إشرافية لمسجل الشركات في وزارة التجارة على السوق ولا يتطلب الأمر أن يسجل بالنسبة لتنظيم الرقابة مع ما ينسجم مع التعليمات اتجاه هيئة الأوراق المالية والسوق الحق في تملك الأموال المنقولة وغير المنقولة ومن ضمنها العقارات .
- للسوق الحق في رفع الدعاوى أمام المحاكم أو الهيئات التحقيقية أو أمام أي سلطة أخرى ويكون رئيس مجلس المحافظين او شخص مخول من قبله ممثلاً عنه .

المبحث الثالث

العلاقة بين المصارف الإسلامية و سوق الأوراق المالية

تحتل المصارف والمؤسسات المالية الأخرى منزلة مهمة ولها الدور البارز في تفعيل وتطوير الأسواق المالية عن طريق ترويج الأدوات المالية المتنوعة وتسويقها وفتح قنوات استثمارية جديدة وغيرها من المهام ، ونقصد بالأدوات المالية إصدار الأسهم والسندات وشهادات الإيداع وتسنييد القروض المصرفية وغيرها من الأدوات المالية . (الموسوي ، 2011 : 122)

ويمكن للمصارف الإسلامية الاطلاع بالدور نفسه بوصفها جزءاً مهماً من هذه المؤسسات المالية ومن ثم يمكن لها أن تلعب دوراً بارزاً في تنشيط السوق المالي عن طريق :

- خلق وترويج أدوات مالية متطورة وحديثة تستطيع تلبية طموحات المتعاملين والمستثمرين في هذه المصارف .
 - إقامة بيوت وصناديق الاستثمار وتأسيس شركات الوساطة.
 - ولضمان كفاءة وفاعلية هذا الدور للمصارف الإسلامية في تطوير أسواق المال يتوجب على هذه المصارف إيجاد المنافذ الاستثمارية التي من شأنها رفع كفاءة الأجهزة الإدارية عن طريق :
 - ضخ الثقافة المالية واحتراف تقاليد التعامل في الأسواق المالية .
 - إدخال التقنيات المالية والمصرفية الحديثة .
 - خلق وترويج أدوات استثمارية مصرفية جديدة ومن ثم تعدد الفرص والخيارات الاستثمارية للمستثمرين والمتعاملين مع المؤسسات المالية الإسلامية .
- وتعد عملية الارتقاء بأداء الجهاز المصرفي بصورة عامة والمصارف الإسلامية على وجه التحديد أمراً ضرورياً لتفعيل الأسواق المالية وخلق الفرص الاستثمارية وتحقيق الأرباح ويتم ذلك من خلال أمور عدة من أهمها : (الهندي والناشف ، 2000 : 74)
- 1- تشجيع الرسمة وكفاية رأس المال في المصارف والشركات والمؤسسات الإنتاجية والخدمية، فضلاً عن تشجيع قيام الشركات والمؤسسات المساهمة ، بوصفها بديلاً لحالات التملك الفردي والعائلي السائدة في الدول العربية وإدراج أسهمها في البورصات .
 - 2- تنمية الوعي الاستثماري والإدخاري لدى الأفراد والمؤسسات لتوسيع عمل السوق المالي من خلال تطوير البنية الأساسية اللازمة والقادرة على توفير مستلزمات الاستثمار

والمساعدة في عملية استقطابه مثل الأوعية الاستثمارية وابتكار الجديد دائماً وبما يتماشى مع متطلبات المرحلة والمتعاملين من أفراد ومؤسسات محلية وخارجية .

3- بذل الجهود الخاصة والرسمية لتطوير الجهاز المصرفي بصورة عامة والمصارف الإسلامية على وجه التحديد من أنظمة وأدوات استثمارية والتجديد الدائم بما يكفل قدرته على مواكبة متطلبات العصر ويضمن تفعيل دوره في إنجاح السوق المالي وتطوره من خلال مقدراته على حشد الموارد المالية وتحسين مجالات توظيفها . (الهندي والناشف ، 2000 : 75)

4- تفعيل دور المصارف العاملة على وفق الشريعة الإسلامية وسن القوانين والأنظمة التي تكفل تطورها وتفتح لها المجال في ابتكار أدوات أو قنوات استثمارية جديدة بوصفه متطلباً أساسياً على طريق قيام سوق مالية إسلامية لخدمة شرائح المستثمرين والمودعين الراغبين في الاستثمار والإيداع في مؤسسات مالية ومصرفية متفقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. لذا فإن الدور الرئيسي الذي تقوم به المصارف الإسلامية داخل الأسواق المالية يتركز على قيامها بتوظيف المدخرات لديها عن طريق الأسواق المالية ، فهي تسعى "إلى تحقيق الرفاه الاقتصادي وعدم وجود بطالة ومعدل أمثل للنمو الاقتصادي ومن ثم خروجها من دائرة التبعية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية" . (طالب وآخرون ، 2016 : 156-158) ، فهو يسعى لتحقيق ربح اقتصادي وفي نفس الوقت تحقيق ربح اجتماعي والموازنة بينهما .

أولاً : دور المصارف الإسلامية في دعم و تطوير أسواق رأس المال

"تقوم الصناعة المالية الإسلامية على أسس داعمة لتنمية أسواق رأس المال من خلال استثماراتها المبنية على أساس المشاركة في الربح والخسارة، وكذا تحريك السياسة النقدية غير المرتكزة على الفائدة، كما تتفق الصناعة المالية الإسلامية مع غيرها بضرورة الإشراف والرقابة على المؤسسات و عمليات أسواق رأس المال باستبعاد عمليات الاستثمار المشوهة لاستقرار الأسواق المالية مثل عمليات الشراء و البيع الأجل على التغطية بدون أي نية للتقاضي الفعلي، والعمليات المبنية على التوقع المرتبط بتقلبات بعض المؤشرات و كذا العمليات المسندة إلى خيارات شرائية أو بيعية تسمح بالتحوط بمبلغ صغير من مخاطر عمليات المضاربة غير المستقره وغيرها". (شمبور ، 2003 : 15)

"إن الدعم الذي يمكن أن تقدمه المصارف الإسلامية لأسواق رأس المال يتمثل أساساً في الحجم الكمي لما يمكن أن تضخه أو تستوعبه المصارف و المؤسسات المالية الإسلامية من أموال بواسطة مختلف أنشطتها الاستثمارية و التمويلية ، حيث نجحت المصارف الإسلامية في ابتكار أدوات مصرفية تقوم على أسس شرعية تضيف كمية لا بأس بها وتنوعاً في محتوى

وأشكال الأوعية الإيدارية والقنوات الاستثمارية التي تستخدمها والتي تعتبر خروجاً متميزاً عن النمط المصرفي التقليدي السائد". (العماري ، 3 تموز 2005)

أن ما يميز المصارف الإسلامية في دورها بالأسواق المالية عن المصارف الأخرى الأساليب الاتية :

أ) تطبيق مفهوم المصارف الشاملة

فرضت المصارف الإسلامية واقعاً جديداً على السوق المصرفية العالمية واقتحمت مصطلحات (المشاركة والصكوك والتكافل) قواميس المصارف الغربية ، واستطاعت المصارف الإسلامية أن تطرح مفهوماً جديداً في التعاملات المصرفية وليس أدل على ذلك من سعي العديد من المصارف العالمية لإنشاء أقسام إسلامية لتلبية الطلب المتزايد لعملائها المسلمين على الخدمات المصرفية التي تتوافق وتعاليم الشريعة الإسلامية .

"إن تدخل المؤسسات في الأسواق المالية يتخذ دور الوساطة في المقام الأول ، ويلاحظ أن تجنب المؤسسات المالية الإسلامية الواضح للفائدة قد حد من أنشطتها ووظائفها في الأسواق التقليدية المعاصرة وجعلها تقصر معاملاتها على عدد محدود من الأدوات المالية ومن ذلك الحصص والأسهم في رؤوس أموال الشركات المدرجة في البورصات في البلدان الصناعية والتي تعمل وفقاً لمبادئ اقتسام الأرباح والخسائر ، مع وجود سوق جيدة تقوم على مبادئ العرض والطلب وغيرها. ويتوخى المستثمرون المسلمون الحرص الشديد فيما يتعلق بأنشطة تلك البلدان وعلاقتها بالفائدة ودفع فوائد على القروض أو تقاضي فوائد على فوائض الأموال . ومن المجالات الأخرى التي تستطيع المؤسسات الإسلامية المشاركة فيها عمليات شراء السلع المادية ثم إعادة بيعها أو توزيعها ، وشراء بعض الشركات الصغيرة أو المتوسطة وإعادة تشكيل هيكلها التمويلية بما يتفق مع المبادئ الإسلامية ، والمشاركة في رؤوس أموال المشروعات الجديدة والاستثمارات العقارية الممولة بالكامل بمساهمات نقدية دون اللجوء إلى الاقتراض ، وتكوين شركات للاستثمار المشترك بناءً على استثمارات مشروعة من وجهة النظر الإسلامية مع إدراجها في البورصات والتعامل فيها و إعداد دراسات الجدوى و الدخول في شراكات مع البنوك بتملك الأصول المالية ثم التنازل التدريجي عنها لمستثمرين جدد". (برنامج الإستثمار المالي ، 2006 : 76)

وهناك عدة عوامل ترتبط بأسلوب وطريقة عمل المصارف الإسلامية نفسها ، والتي أدت إلى زيادة الإقبال العالمي عليها و كذلك نموها بشكل سريع ، ومثال على هذه العوامل هو قيام أغلب المصارف الإسلامية بتأسيس صناديق للاستثمار بالأسهم العالمية ، ومحاظ استثمار

محلية ، وهذه العوامل أدت إلى توسيع قاعدة الأسواق المالية أمام المصارف الإسلامية مما زاد من تقديم الخدمات الاستثمارية و المالية .

ب) زيادة العرض والطلب في الاسواق المالية

"لقد نجحت المصارف الإسلامية في حشد مبالغ كبيرة ، فلديها قاعدة ودائع تزيد عن 200مليار دولار، في حين تنمو سنوياً بنسبة تقدر بـ 20% إلى 25 % ، ومحفظة استثمارات مالية تفوق 400 مليار دولار وقاعدة رأسمالية يبلغ مقدارها حوالي 14 مليار دولار أمريكي، كما يتوقع أن تكون المصارف الإسلامية مسؤولة عن إدارة ما بين 40% إلى 50 % من إجمالي مدخرات العالم الإسلامي خلال السنوات العشر المقبلة ، لاسيما بعد اتجاه العديد من المصارف التقليدية العريقة لفتح فروع أو نوافذ إسلامية حتى لا تخسر بعض العملاء مع تزايد الطلب على خدمات المصارف الإسلامية ، كما أثبتت الدراسات أن المؤسسات المالية الإسلامية أكثر قدرة على تجميع الأرصدة النقدية القابلة للاستثمار ، وأكثر قدرة على توزيع المتاح من الموارد النقدية على أفضل الاستخدامات لأغراض التنمية الاقتصادية و الاجتماعية كما أنها تساهم بشكل مباشر في عدالة توزيع الدخل القومي وذلك على عكس المؤسسات المصرفية الأخرى" . (احمد ، 2001 : 262- 266)

ومع أن المصارف الإسلامية ستضيف إلى سوق رأس المال أسهم و أوراق أكثر من 180 مؤسسة عالمية إلا أنها ظلت تشكو من عدم وجود منافذ استثمارية كافية تستوعب سيولتها الفائضة و تمددها بالسيولة اللازمة عند الحاجة ، و تمويل مشروعاتها و أفكارها ، والتي تعتبر أسواق رأس المال المحلية و الدولية المكان المناسب لتحقيق تلك المصالح .

لاشك أن هذه التقديرات ستسهم في زيادة العرض للأوراق المالية بشكل كبير في داخل الأسواق المحلية و العالمية ، فضلاً عن الإصدارات التي تديرها المؤسسات المالية الإسلامية و دور و حجم صناديق الاستثمار، وأيضاً مجموع شهادات الاستثمار و السندات و بمختلف الأنواع و الأجل .

"أما في جانب الطلب فإن محافظ البنوك الإسلامية تضم عدداً مهماً من أسهم كبرى الشركات العالمية هذا بالإضافة إلى إنشاء صناديق خاصة بالأسهم الدولية و العالمية و أسهم الأسواق الناشئة" . (كامل ، 2002 : 21- 22)

تؤكد المعطيات الموضحة أهمية دور المؤسسات الإسلامية الذي من الممكن أن تلعبه في تطوير ودعم الأسواق لاسيما العربية و الإسلامية منها في جانبي الطلب و العرض للأدوات المالية .

ج) دعم التوجهات الحكومية نحو التخصيص :

إن أحد أنشطه المصارف الإسلامية التي تساهم بها وتكون ذات علاقة بأسواق رأس المال بشكل مباشر هو تقديمها الدعم والمساندة للدول الإسلامية التي ترغب بعمليات التخصيص والمقصود بها هو تحويل مؤسسات القطاع العام إلى شركات ذات أسهم عن طريق ما تقدمه من دور استشاري و إعداد دراسات جدوى خاصة بالمؤسسات المعنية ، وتقييم الموجودات وتحديد لها لعدد الأسهم التي بالإمكان إصدارها ، علاوة على دورها الكبير للتمويل والذي يمكن أن تقدمه هذه المصارف حيث تقوم بشراء أسهم شركات يراد تخصيصها و تدخلها ضمن الحافظة الاستثمارية الخاصة بها أو ضمن محافظ العملاء ومن ثم يتم البيع بالتدريج لصناديق الاستثمار أو للمكاتب من الجمهور أو يقوم بتداولها في البورصات بعد أن يتم إدراجها في الأسواق العالمية أو المحلية .

ثانياً : إسهامات المصارف الإسلامية في تطوير أسواق راس المال

للمصارف الإسلامية إسهامات مهمة في سوق الأوراق المالية يمكن توضيحها بالآتي :

أ) مساهمة المصارف الإسلامية في إنشاء السوق الأولية

تعد المصارف الإسلامية على غرار المؤسسات المالية الأخرى ، المحرك الأساسي للسوق الأولية التي يتم فيها إصدار الأوراق المالية لأول مرة ، حيث تلجأ العديد من منظمات الأعمال والجهات الحكومية لخدمات هذه المصارف ، عند رغبتها في طرح إصدارات جديدة في السوق الأولي لأنه لا تتوافر لديها الخبرة الكافية في مجال إصدار وتنويع الأوراق المالية . ويمكن للمصارف الإسلامية أن تؤدي وظائف عديدة في السوق الأولية منها : (الراوي ، 1999 : 60)

1) إعداد دراسات الجدوى للمشروعات :

تهتم المصارف الإسلامية بإجراء دراسات تعطي الجوانب السوقية والفنية والمالية والإدارية للمشروع ، وذلك للتأكد من توفير الإمكانيات اللازمة لتنفيذ المشروع وتحقيق الربحية التجارية والاجتماعية ، ومن هذه الدراسات :

● **الدراسات السوقية :** والتي تحدد الطاقة الإنتاجية للمشروع ، وحجم التكاليف المرتبطة بها ومستوى العائد المتوقع.

● **الدراسات الفنية :** وتتناول تحديد الاحتياجات اللازمة للمشروع والتأكد من استمرارية تواجدها خلال عمر المشروع ، ثم ترجمة هذه الاحتياجات في شكل مالي ، مثال الأصول الثابتة التي يحتاجها المشروع.

- **التحليل المالي** : يركز بصفة أساسية على إعداد القوائم المالية اللازمة لتقييم ربحية المشروع وإظهار المركز المالي للمشروع خلال سنوات الإنشاء والتشغيل.
- **التحليل الإداري**: يهتم بالتعرف على قدرات القائمين على إدارة المشروع لتقديم المساعدة اللازمة إذا استدعى الأمر، ضماناً لنجاح واستمرارية المشروع .

(2) تأسيس المشروعات والمساهمة في رأس مالها :

تكمُن أهمية قيام المصارف الإسلامية بتأسيس المشروعات من خلال قيامها بخلق مناخ جديد من الثقة في السلامة الاقتصادية للمشروع ، وتوافر إمكانية نجاحه مما يطمئن المستثمرين ويدفعهم للمشاركة استناداً إلى الثقة في تقييم المصرف للمشروع والترويج له، فضلاً عن الخدمات التي يشارك بها المصرف خلال مرحلة التأسيس وفي مقدمتها المشورة الفنية والإدارية ، أما فيما يخص مساهمة المصرف في رأس مال المشروع فتختلف نسبة المساهمة فيها تبعاً لأهمية واقتناع المصرف بجدوى المشروع كما يضع في اعتباره ضرورة توسيع قاعدة المشروعات التي تستفيد من مساهماته . (أبوشادي ، 2000 : 61)

(3) متابعة المشروعات التي أنشأها المصرف أو شارك في رأسمالها :

يتعين على المصرف القيام بعملية تقويم مستمرة للمشروع ، للتحقق من أن المشروع يسير بدقة وفق الخطط المرسومة له ولمواجهة المشكلات التي قد تواجه المشروع . (صوان ، 2001 : 53)

(4) مساعدة الشركات في تسجيل الوثائق المطلوبة لدى هيئة البورصة :

تقوم المصارف بمساعدة الشركات في تسجيل الوثائق لدى هيئة البورصة التي تشرف على تنظيم العمليات التي تتم في السوق الأولي بدقة ، فلا يتم تسويق الإصدار إلا بعد تقديم طلب تسجيل يقدم إلى لجنة الأوراق المالية والبورصة ، والتي يقع على عاتقها مسؤولية التأكد من أن البيانات الموضحة بالطلب كافية للحكم على مدى جودة الإصدار. (الراوي ، 1999: 63)

(5) التعرف على فرص الاستثمار والترويج لها :

التعرف على المشروعات هو الخطوة الأولى نحو الترويج لها ، وتقوم بهذا الدور من خلال تقديم الخدمات الفنية والاستثمارية اللازمة مما يمهد لإعداد دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية والمالية للمشروع وقد يقوم المصرف بالتعرف على فرص الاستثمار بنفسه من خلال دراسة بعض القطاعات لاختيار المشروعات المناسبة ، كما قد يقوم بتقويم مشروعات قدمها الغير ويجري عليها بعض التعديلات ويهيئها للمراحل اللاحقة. (الحسيني ، 1999 : 40)

(6) تقديم النصح والمشورة للشركات :

يمكن للمصارف الإسلامية أن توجه النصح والمشورة للشركات والجهات التي تنوي إصدار أوراق مالية إسلامية وذلك بخصوص الآتي . (أبو شادي ، 2000 : 44)

- **نوعية الورقة المالية المعروضة :** يمكن للمصارف الإسلامية أن تمد يد العون للشركات المصدرة وتساعدتها في اختيار نوع الأوراق المالية التي يفضل إصدارها وطرحها وذلك بناءً على دراسة مستفيضة لكل من الهيكل المالي للجهة المصدرة وظروف سوق الأوراق المالية.
- **توقيت عرض الأوراق :** تتعلق هذه النصيحة بضرورة اختيار التوقيت المناسب للإصدار فقد يرى المصرف الإسلامي أن من الأفضل طرح الإصدار الجديد حالاً وفوراً وقد يرى أنه من المناسب تأجيله وتأخيره لحين تحسن ظروف السوق مما يسمح ببيع الإصدار الجديد بسعر أفضل من السعر الحالي في السوق .
- **الجوانب القانونية والشرعية للإصدار :** تتعلق هذه النصيحة والمشورة بالبنود القانونية التي ينبغي أن تتضمنها الأوراق المالية ، وذلك لحماية حقوق المستثمرين وحفظها، فضلاً عن التأكد من السلامة الشرعية للورقة المالية المصدرة ومدى توافقها مع أحكام الشريعة الإسلامية .
- **سعر الورقة المالية :** تعتبر هذه النصيحة من أصعب النصائح التي يقدمها المصرف للشركات وتكمن هذه الصعوبة من اختلاف أهداف كل من المصرف والشركة ، فالشركة تسعى للحصول على أعلى سعر للورقة المالية في حين يسعى المصرف إلى دفع سعر أقل عندما يتعهد بشراء جميع الإصدار ليعيد بيعه بسعر أعلى ليحقق الربح من الفرق بين السعرين ، وعليه يتطلب التسعير في هذه الحالة أن يستخدم المصرف جميع المهارات والخبرات التي يمتلكها ليتمكن من الاتفاق مع الشركة المصدرة على تحديد السعر المناسب والملائم للطرفين .

● قيام المصرف بالتوزيع الفعلي للإصدار :

أي القيام بالنشاط الذي بمقتضاه تنتقل الأوراق المالية من البائع (المصرف) إلى المشتري (المستثمرين). وتعدُّ هذه الوظيفة المحور الأساسي لعملية الإصدار ، يبدأ التمهيد لها منذ التفكير في إصدار الورقة المالية ، يتم في البداية التفاوض بين المصرف والشركة المصدرة بشأن : حجم الإصدار ، نوع الأوراق المالية المصدرة ثم يتم إبرام اتفاق بينهما يتضمن كافة شروط الإصدار باستثناء السعر الذي ستباع به الورقة والذي يتم تحديده قبيل

آخر خطوة من إجراءات التسجيل وجميع هذه الأنشطة لها دور أساسي في التأثير على مهمة التوزيع . (هندي ، 1999 : 110)

وفي حالة الإصدارات الكبيرة وتعهد المصرف بتغطية كامل الإصدار فقد يتعرض المصرف إلى عدة مخاطر وللتخفيض من هذه المخاطر يبرم المصرف عقد المشاركة مع مصارف أخرى تتعهد بالمساهمة في شراء الإصدار وبيعه وهذه طريقة فعالة في توزيع المخاطر بين هذه المصارف ويتم تحديد السعر الملائم في السوق من خلال اتصالات المصرف بالمستثمرين المحتملين والتوقعات والجهود التسويقية التي يبذلها في هذا الصدد . (طه ، 2000 : 188)

ب) مساهمة المصارف الإسلامية في تطوير السوق الثانوية :

السوق الثانوية وتسمى أيضاً سوق التداول ، وهي التي يتم في نطاقها التعامل بالأوراق المالية التي سبق إصدارها في السوق الأولية وتم الاكتتاب فيها وتؤدي المصارف الإسلامية دوراً بارزاً ومهماً في تنشيط هذه السوق من خلال قيامها بالعديد من الخدمات والوظائف . ويمكن أن تساهم المصارف الإسلامية في تنشيط سوق التداول وتطوير السوق المالية من خلال الآتي :

1) المضاربة والسمسرة وصناعة السوق :

• **المضاربة :** هي عملية "بيع أو شراء لا حاجة راهنة ، ولكن للاستفادة من فروق الأسعار الناتجة عن تنبؤ في تغيرات قيم الأوراق المالية" . (البرواري ، 2002 : 169)
"والمضاربة المقبولة هي التي تبنى على أساس معلومات دقيقة ، تعطي صورة صحيحة وواضحة وكاملة من الشركة المصدرة ، من حيث متانة مركزها المالي ، والقدرة على الوفاء بالتزاماتها ، بحيث يكون التعامل في أسهم هذه الشركة مبنياً على حسابات دقيقة ، وتكون الأسعار الناتجة عند ذلك مبررة من الناحية الاقتصادية" . (المصري ، 2007 : 66)
"أما الإقدام على التعامل في أسهم شركة معينة دون أن يكون ذلك مبنياً على مثل هذه المعلومات ، بل يكون الدافع في ذلك هو الحدس والتخمين فإن ذلك يكون إلى المقامرة أقرب منه إلى المضاربة ، وفقاً للمعنى التي تعرف به المقامرة وهي بيع الأسهم والسندات بشكل عشوائي دون تقصي احتمالات الربح والخسارة" . (آل سليمان ، 2005 : 67)

• **الوساطة المالية :** من بين أهم الوظائف والخدمات التي تقوم بها المصارف الإسلامية في سوق التداول ، هو تقديم التسهيلات الضرورية لتداول الأوراق المالية الإسلامية بين البائعين والمشتريين وعند تأديتها لهذه المهنة تقوم هذه المصارف بالآتي : (البرواري ، 2002 : 182)

- إما بدور السمسار وهو الذي يتلقى أوامر البيع وأوامر الشراء من جمهور المستثمرين نظير عمولة معينة .

- أو أن تقوم بدور التاجر الذي يقوم بشراء أوراق مالية بسعر معين ثم يقوم بإعادة بيعها لجمهور المتعاملين بسعر آخر محققاً بذلك ربحاً فهو يعمل لحسابه الخاص ، ومعظم المصارف الإسلامية تقوم بخدمة الوساطة المالية ، وغالباً ما تقدم هذه الخدمة على شبكة الانترنت من خلال الموقع الإلكتروني للمصرف الإسلامي وهو ما يسمى بسمسرة الانترنت وهي أحد المظاهر الحديثة في صناعة السمسرة .

• **صناع السوق :** يقوم صناع السوق بدور بالغ الأهمية في تنشيط السوق الثانوية في معظم أسواق الأوراق المالية العالمية ، فهم عنصر لا يمكن الاستغناء عنه في مثل هذه الأسواق ، وصناع السوق هم عبارة عن منشآت أو مؤسسات مالية قوية مستعدة لشراء أو بيع أوراق مالية لحسابها الخاص ، ومفهوم صناعة السوق يختلف عن مفهوم الوساطة ، لأن صانع السوق يحدد سعر شراء أو بيع ورقة مالية معينة في وقت معين كما يحدد الكمية التي يكون مستعداً لشرائها أو بيعها بالسعر المحدد ، فهو لا ينتظر أوامر البيع والشراء لمطابقتها كما هو الحال عند القيام بدور الوساطة . (الخليل ، 2000 : 174)

فصانع السوق يوفر درجة من السيولة في الأسواق عند تحريكه للأوراق المالية ، كما يقلل من حدة تقلبات الأسعار ومن ثمّ التقليل من مخاطر الاستثمار ففي وجود صناع السوق فإن السوق الثانوية تحتفظ دائماً بحالة التوازن بين العرض والطلب ، ويتم ذلك من خلال دخول صناع السوق كطرف بائع ، عند إقبال المستثمرين على الشراء ، ودخولهم طرفاً مشترياً في حالة ازدياد عروض البيع ، كما يؤدي تعامل صناع السوق ببعض الأوراق المالية والتي قد تكون أوراقاً لمشروعات حيوية إلى زيادة ثقة المستثمرين فيها وزيادة سيولتها .

ومن ناحية أخرى قد يوجد من صناع السوق من يهدف إلى ممارسة بعض الأساليب التي تهدد باستقرار السوق فلا بد من وضع ضمانات تحمي السوق والمتعاملين وتمنع تجاوزات نشاط صناع السوق وتتمثل في الآتي : (الخليل ، 2000 : 178)

- تحديد وحدات للتفاوت في أسعار الصفقات التي يعقدها صناع السوق .
 - تحديد حد أعلى لحجم وعدد الصفقات التي يعقدها صناع السوق .
 - إخضاع صناع السوق للمساءلة أمام لجان أسواق الأوراق المالية ، وتوفير أرضية وافية لهم من اللوائح التنظيمية الحكومية .
- ويمكن للمصارف الإسلامية في مختلف الأسواق المالية العربية والإسلامية ، أن تمنح صلاحية أداء دور الجهات الصانعة للسوق الإسلامية .

2) عمليات المصارف الإسلامية على الأوراق المالية .

تطلق الأوراق المالية على الأسهم والسندات أو على كل صك أو مستند له قيمة مالية ، وتختلف هذه الأوراق في التعريف والأنواع والخصائص وحقوق حاملها ، وفي حكمها من الناحية الشرعية ، وتتنوع العمليات التي تقوم بها المصارف الإسلامية فيما يتعلق بالأوراق المالية التي تنفق وأحكام الشريعة الإسلامية سواء لحسابها الخاص أو لحساب عملائها .

أ- إدارة محفظة الأوراق المالية

تعرف محفظة الأوراق المالية بأنها عبارة عن سلة من الأوراق المالية لشركات مختلفة يتم اختبارها وتنويعها من مختلف الأنشطة الصناعية والتجارية، لكي تعطي أعلى عائد وتقلل مخاطر الاستثمار إلى أقل حد ممكن . (زغري ، 2002 : 517)

وتشمل محفظة الأوراق المالية الإسلامية على تلك الأوراق التي يتوافق إصدارها وتداولها مع أحكام الشريعة الإسلامية ومنها. (المومني ، 2003 : 17)

- الصكوك الإسلامية (صكوك المضاربة والمشاركة والإجارة...).
- أسهم شركات أو مصارف قام المصرف الإسلامي بتأسيسها بنفسه أو الاشتراك مع الغير .
- أسهم شركات لا تتعامل بالفائدة أخذاً و عطاءً قام المصرف بشرائها .

وينبغي أن تتكون محفظة الأوراق المالية للمصارف الإسلامية من أوراق مفتوحة من حيث النوع وجهة الإصدار ، وتتفاوت هذه الأوراق من حيث العائد والسيولة وتواريخ الاستحقاق وإمكانية التسويق وعملة الإصدار ودرجة المخاطرة ، فتنويع الأوراق المالية يؤدي إلى تخفيض وتقليل المخاطر ، ولذلك ينبغي تجميع عدة صكوك ذات خصائص مختلفة في محفظة الأوراق المالية ، وعدم الاقتصار على نوع معين ، فدرجة المخاطرة في محفظة الأوراق المالية المكونة من صكوك متنوعة أقل من المحفظة المكونة من نوع واحد أو عدد قليل من الصكوك. (العاني ، 2004 : 10)

وتجدر الإشارة إلى أنه رغم وجود المخاطر ، إلا انه يلاحظ قلتها في محفظة الأوراق المالية الإسلامية مقارنة بنظيرتها التقليدية ومن هذه المخاطر نذكر الآتي :

(الخليل ، 2000 : 47)

- **مخاطر التضخم** : للتخفيف من مشكلة التضخم يوصي خبراء الاستثمار في الأوراق المالية بالاستثمار في الأسهم وفي العقارات بدلاً من السندات ، لأن الأسهم كالعقارات تعكس قيمة حقيقية للسلع ومن ثم فإن مخاطر التضخم تقل كثيراً في محفظة الأوراق المالية الإسلامية.

- **مخاطر الأموال المغسولة** : تكون الأموال المغسولة معدومة في المحفظة الإسلامية في حين يكون حجمها مرتفعاً في المحافظ التقليدية لأن 70% من حجم الأموال المغسولة يأتي من تجارة المخدرات ومن تجارة السلع المحضورة او المهربة وتزييف العملات وغيرها .

فيمكن للمصارف الإسلامية ولغرض تنشيط سوق الأوراق المالية أن تقوم بتدوير محافظ أوراقها المالية ، ويقصد بالتدوير قيام المصارف بطرح جزء مما بحوزتها من أوراق مالية للبيع واستخدام حصيلتها أو جزء منها في شراء أوراق مالية جديدة، فضلاً عن إشرافها على إدارة محافظ الأوراق المالية لحساب عملائها .

(ب) عمليات حفظ الأوراق المالية ورهنها ودفع مستحقات الكوبونات

يمكن للمصارف الإسلامية أن تقوم بالآتي :

- **حفظ الأوراق المالية وإيداعها :** نظراً لما تمثلها الأوراق المالية من قيمة اقتصادية فإن أصحابها وحاملها يقومون بإيداعها لدى المصارف من أجل حفظها ، ويكون هذا الإيداع بعقد يبرم بين المصرف والعميل .
- **مفهوم عقد إيداع الأوراق المالية بهدف حفظها :** يمكن تعريف ودیعة الأوراق المالية بأنها عقد بمقتضاه يلتزم المصرف لقاء أجر ، بتسلم أوراق مالية معينة ، بغرض المحافظة عليها وعلى الحقوق المتصلة بها ، على أن يردها بذاتها إلى المودع ، ما إن يتفق أو يقضي القانون برد أوراق أخرى . (عبد المطلب ، 2003 : 43)
- **رهن الأوراق المالية للاستفادة من القرض :** قد يحتاج أحد عملاء المصرف إلى قرض نقدي ، فيطلب منه المصرف ضماناً للتأكد من جدية العميل في إعادة القرض ، فإذا كان بحوزة العميل طالب القرض أوراقاً مالية ، فيمكن أن يعطيها للمصرف ضماناً ووثيقة للحصول على القرض المطلوب ، وهذه العملية هي عملية قرض مضمون برهن أوراق مالية ، تنتقل بموجبها حيازة الأوراق المرهونة إلى المصرف ، وتخضع هذه العملية لأحكام الرهن والرهن مشروع بالكتاب والسنة ، كما أجمعت الأمة على جواز الرهن لحاجة الناس إليه ، ولضمان حقوق الدائنين ، ورهن الأوراق المالية حبسها ، وإمكانية استيفاء قيمة القرض منها عند حلول الأجل إذا لم يدفع المدين الراهن ما يتوجب عليه . (العاني ، 2004 : 56)
- **دفع مستحقات الكوبونات نيابة عن الشركات :** يقوم المصرف الإسلامي بتحصيل أرباح الأوراق المالية نيابة عن عملائه ووكالة عنهم ، كما يقوم بدفع قيمة الأرباح المقررة على الأوراق المالية نيابة عن الشركات ، فقد تعهد بعض الشركات إلى المصارف الإسلامية بعملية دفع أرباح أوراقها المالية للمساهمين وهو أمر جائز شرعاً ، في ظل الشركة الإسلامية التي تعطي أرباحاً لا فوائد ربوية ، ويجوز للمصرف أن يأخذ أجراً على قيامه بتوزيع الأرباح نيابة عن الشركة . (آل سليمان ، 2005 : 290)

حيث تسهم عمليات حفظ الأوراق المالية ورهنها ودفع مستحقات الكوبونات بطريقة غير مباشرة في تنشيط السوق الثانوي، فالمصارف الإسلامية تتعامل بالأوراق المالية التي لها علاقة بسوق الأوراق المالية.

(ت) الهندسة المالية والبحث والتطوير

تعرف الهندسة المالية في أبحاث علم التمويل المعاصر، بأنها مجموعة الأنشطة التي تتضمن عمليات التصميم، التطوير والتنفيذ لأدوات وآليات مالية مبتكرة وصياغة حلول إبداعية لمشاكل التمويل في الشركات، وهذا التصور لمفهوم الهندسة المالية ضروري للنظام المالي الإسلامي من غيره، في ظل طبيعة عمله المتميزة التي تستبعد كل ما يخالف أحكام الشريعة الإسلامية، ومن هنا تظهر الحاجة لما يسمى بالهندسة المالية وفق المنهج الإسلامي، ولأجل ذلك ينبغي التركيز بشكل أكبر على كل من التعليم والتدريب والبحوث لمستقبل العمل المصرفي والتمويل الإسلامي يعتمد اعتماداً بالغاً على هذه الثلاثية كما أن هناك حاجة لتنظيم دورات قصيرة لعلماء الشريعة في الإقتصاد والتمويل وإلى دورات مماثلة للاقتصاديين في الشريعة. وعليه فإنه يقع على عاتق المصارف الإسلامية ضرورة ابتكار وتطوير أدوات مالية متوافقة وأحكام الشريعة الإسلامية حيث تتمكن البورصات في الدول الإسلامية من تنمية المدخرات وتعبئتها، من خلال تنويع الأوراق المالية المطروحة في السوق حيث ينتقي المدخرون ما يلائمهم منها. (السويلم، 2000 : 5)

مما تقدم يتضح لنا دور المصارف الإسلامية واهدافها المتمثلة بالاهداف والتنموية والاستثمارية والاجتماعية فهي تسعى لتحقيق النفع العام والعدالة بين افراد المجتمع وازالة الفوارق الطبقيه فهي اوعية للتعامل المصرفي بعيداً عن الفائدة وفق لاحكام الشريعة الاسلاميه وتطبيق اساليب المشاركة في الربح والخسارة، اما الاسواق المالية فقد نشأة نتيجة التطور الاقتصادي والتجاري ودورها مهم جداً في البلدان التي وجدت فيها، ونلاحظ هناك علاقة بين المصارف الاسلامية وسوق الاوراق المالية، وللمصارف الاسلامية دور بارز في تطوير الاسواق المالية عن طريق ادواتها المالية المتطورة وضخ الثقافة المالية وترويج ادوات استثمارية مصرفية جديدة وغيرها العديد، فقد ساهمت في تطوير اسواق راس المال وكذلك مساهمتها في انشاء وتطوير السوق الاولي والثانوي.



الفصل الثالث

تحليل دور المصارف الإسلامية في تنشيط سوق العراق للأوراق المالية

المبحث الأول

تحليل مؤشرات المصارف الإسلامية
في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2004 – 2018)

المبحث الثاني

تحليل نسبة مساهمة المصارف الإسلامية
في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2004 – 2018)

المبحث الثالث

قياس أثر المصارف الإسلامية في تنشيط سوق
العراق للأوراق المالية للمدة (2004 – 2018)

الفصل الثالث

تحليل دور المصارف الإسلامية

في تنشيط سوق العراق للأوراق المالية

تمهيد :

إن فكرة إنشاء سوق مالية إسلامية تتوافر فيها الضوابط الشرعية ، من شأنه أن يحدث تنمية اقتصادية في العالم الإسلامي ، فظهورها يضيف تغيّرات نوعية ملحوظة إذ تفتح أبواباً وأبعاداً تزيد من فاعلية الأسواق المالية العالمية من خلال خصائص منتجاتهم المالية النقدية من تأثير ايجابي على استقرار الأسواق المالية وزيادة شموليتها وفاعلية أدوارها في تنمية الاقتصاديات ورفاهية المجتمعات الإنسانية .

ولا شك أن المصارف الإسلامية تمتلك الكثير من الأدوات والأساليب التي تميزها عن غيرها من المصارف يمكنها أن تسهم في إنشاء وتدعيم السوق المالية وفق منظور إسلامي ، حيث تقع عليها مسؤولية كبيرة في تنشيط وتفعيل هذه السوق من خلال العديد من الوظائف والأدوات مثل صناديق الاستثمار الإسلامية التي تساهم في تطوير سوق الأوراق المالية .

المبحث الأول

تحليل مؤشرات المصارف الإسلامية في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2004 – 2018)

سيتم في هذا المبحث تحليل مؤشرات المصارف الإسلامية العراقية للمدة (2004 – 2018) في سوق العراق للأوراق المالية ، علماً ان المؤشرات التي ستتم دراستها هي :
(القيمة السوقية ، حجم التداول ، عدد الأسهم المتداولة ، معدل الدوران) وكالاتي :

1) تحليل مؤشر القيمة السوقية للمصارف الإسلامية عينة الدراسة للمدة (2004 - 2018) :

من خلال الجدول (2) يتضح لنا مؤشر القيمة السوقية للمصارف الإسلامية العراقية للمدة (2004 – 2018) لخمس عشرة مصرفاً إسلامياً تم تداولها لمدة الدراسة في سوق العراق للأوراق المالية .

يعد مؤشر القيمة السوقية احد مؤشرات قياس حجم المصارف في سوق العراق للأوراق المالية والجدول (2) يبين التذبذب في مجموع القيمة السوقية خلال مدة الدراسة ، ففي عام 2004 بلغ مجموع القيمة السوقية (11376) مليون دينار للمصرف العراقي الإسلامي فقط لأنه المصرف الوحيد المتداول في السوق ، وارتفع المجموع إلى (104944) مليون دينار في عام 2005 ، وفي عام 2006 استمر الارتفاع لمجموع القيمة السوقية للمصارف الإسلامية في سوق العراق للأوراق المالية بدخول مصرف كوردستان الدولي الإسلامي إذ بلغ المجموع (221757) مليون دينار ويعود السبب إلى تحسن الأوضاع الاقتصادية والأمنية ، ثم انخفض المجموع إلى (107977) مليون دينار لعام 2007 ، وتواصل الانخفاض إذ بلغ مجموع القيمة السوقية (100477) مليون دينار لعام 2008 بسبب سوء الأوضاع الأمنية في البلاد ، بعد ذلك في عام 2009 ارتفع مجموع القيمة إذ بلغ (146252) مليون دينار ، واستمر الارتفاع في عام 2010 بدخول مصرف جديد وهو مصرف دجلة والفرات الإسلامي إذ بلغ مجموع القيمة السوقية (223573) مليون دينار ، وتواصل الارتفاع أكثر في عام 2011 بدخول مصرف آخر للتداول في السوق وهو مصرف إيلاف الإسلامي إذ بلغ مجموع القيمة السوقية (617908) مليون دينار ، وبلغ المجموع (904960) مليون دينار لعام 2012 ، وفي عام 2013 نلاحظ ارتفاعاً كبيراً في مجموع القيمة السوقية للمصارف الإسلامية في السوق إذ بلغت (1111890) مليون دينار ، وبلغ مجموع القيمة (1174460) مليون دينار لعام 2014 ، وفي عام 2015 دخل مصرف اسلامي جديد إلى السوق وهو المصرف الوطني الإسلامي إذ بلغ مجموع القيمة السوقية للمصارف الإسلامية (1084610) مليون دينار ، ثم في عام 2016 زادت القيمة بدخول مصرف العربية الاسلامي والمصرف الدولي الاسلامي إذ بلغ المجموع (1233960) مليون دينار ، وفي عام 2017 ازداد مجموع القيمة السوقية للمصارف

جدول (2)

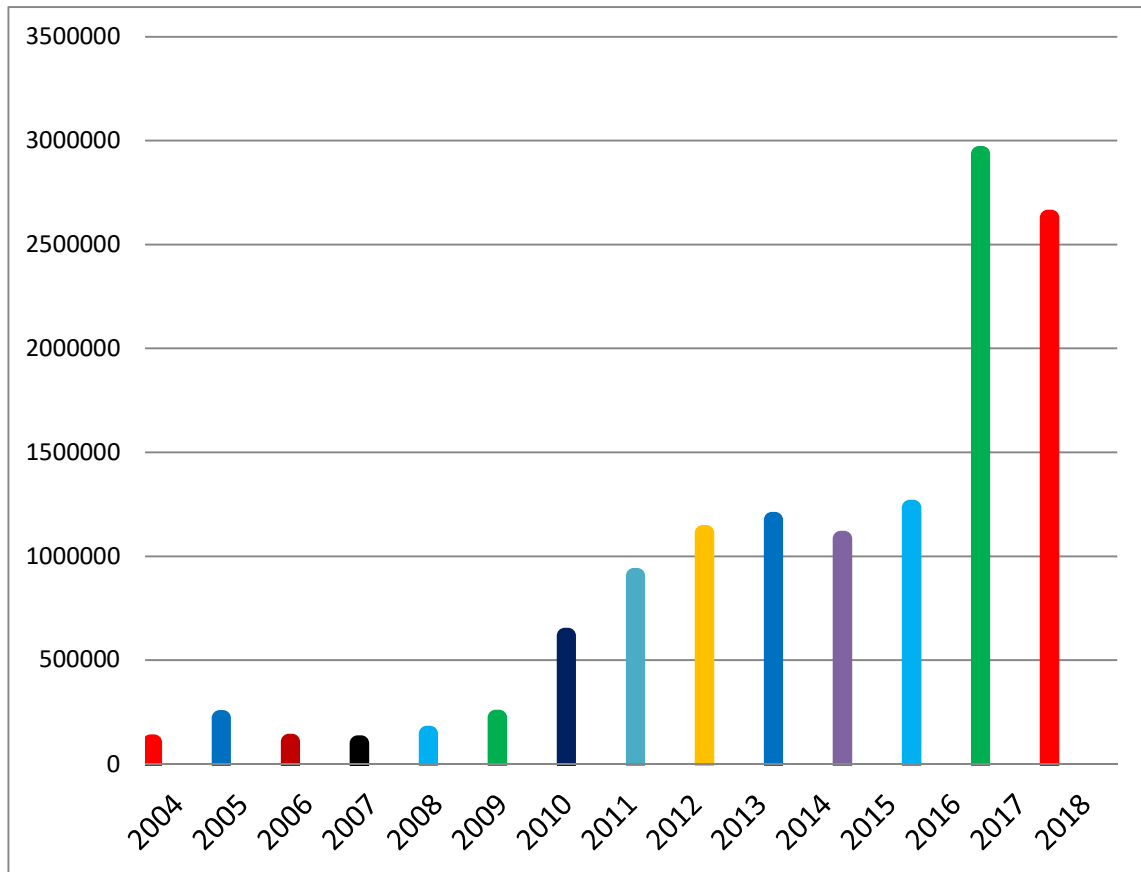
(مليون دينار)

مؤشر القيمة السوقية للمصارف الإسلامية في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2004 – 2018)

السنوات بملايين الدنانير															اسم المصرف	ت
2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004		
100000	125000	150000	127500	237500	260580	186960	103408	46073	53752	20477	20477	21757	104944	11376	المصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية	1
440000	512000	504000	580000	760000	675000	630000	375000	142000	92500	80000	87500	200000			مصرف كوردستان الدولي الإسلامي للاستثمار والتنمية	2
0	28000	31360	28620	66000	59000	0	42500	35500							مصرف دجلة والفرات للتنمية والاستثمار	3
55000	75000	72500	100000	110960	117040	88000	97000								مصرف إيلاف الإسلامي	4
225900	303710	276100	248490												المصرف الوطني الإسلامي	5
0	250000	100000													مصرف العربية الإسلامي	6
0	100000	100000													المصرف الدولي الإسلامي	7
250000	250000														مصرف نور العراق الإسلامي للاستثمار والتمويل	8
92500	250000														مصرف زين العراق الإسلامي للاستثمار والتمويل	9
250000	250000														مصرف القابض الإسلامي للاستثمار والتمويل	10
675750	701250														مصرف جيهان الإسلامي والتمويل الإسلامي	11
87500	90000														مصرف البلاد الإسلامي للاستثمار والتمويل	12
250000															مصرف العالم الإسلامي	13
87500															مصرف الثقة الدولي الإسلامي	14
115000															مصرف اسيا العراق الإسلامي	15
2629150	2934960	1233960	1084610	1174460	1111890	904960	617908	223573	146252	100477	107977	221757	104944	11376	المجموع	

المصدر: النشرات السنوية لسوق العراق للأوراق المالية للمدة (2004 – 2018)

الاسلامية العراقية بدخول أكثر من مصرف إسلامي للتداول في سوق العراق للأوراق المالية وهم مصرف نور العراق الإسلامي و مصرف زين العراق الإسلامي و مصرف الفايض الإسلامي ومصرف جيهان الإسلامي و مصرف البلاد الإسلامي إذ بلغ مجموع القيمة السوقية (2934960) مليون دينار لعام 2017 ، وفي عام 2018 ارتفعت القيمة السوقية أكثر بدخول مصارف أخرى إلى سوق الأوراق المالية وهي مصرف العالم الإسلامي و مصرف الثقة الإسلامي و مصرف آسيا العراق الإسلامي وبلغ مجموع مؤشر القيمة السوقية للمصارف الإسلامية العراقية (2629150) مليون دينار، ويرجع سبب الارتفاع في القيمة السوقية خلال سنوات الدراسة إلى عوامل عدة ، منها مايتعلق بتحسين الوضع الامني وتطبيق قانون الاستثمار الذي يشجع دخول الاستثمار وتنفيذ نشاط التداول الإلكتروني وتفعيل قاعدة البيانات للسوق . والشكل (3) يبين مؤشر القيمة السوقية للمصارف الاسلامية العراقية للمدة من (2004 – 2018) .



المصدر / من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (2)

شكل (3)

مؤشر القيمة السوقية للمصارف الاسلامية للمدة من (2018 – 2004)

2) تحليل مؤشر حجم التداول للأسهم المتداولة للمصارف الإسلامية للمدة (2004 – 2018)

(

من خلال الجدول (3) يتضح لنا مؤشر حجم التداول للمصارف الإسلامية العراقية للمدة (2004 – 2018) للمصارف المدروسة التي تم تداولها لمدة الدراسة في سوق العراق للأوراق المالية .

يعد مؤشر حجم التداول أحد مؤشرات قياس حجم التداول للمصارف الإسلامية في سوق العراق للأوراق المالية ويلاحظ التذبذب الواضح في قيم حجم التداول خلال مدة الدراسة ، ففي عام 2004 بلغ مجموع مؤشر حجم التداول (1174) مليون دينار فقط بسبب وجود مصرف واحد متداول في السوق ، وفي عام 2005 زاد الحجم إذ بلغ مجموع الحجم (15549) مليون دينار 2005 ، ثم انخفض حجم التداول لعام 2006 إذ بلغ مجموع حجم التداول (11245) مليون دينار ، وبلغ مجموع الحجم (13347) مليون دينار لعام 2007 ، وانخفض مرة أخرى حيث بلغ مجموع الحجم (11736) مليون دينار لعام 2008 ، وانخفض أكثر إذ بلغ مجموع حجم التداول (5815) مليون دينار لعام 2009 بسبب سوء الأوضاع الاقتصادية وانخفاض نشاط السوق ، وفي عام 2010 نلاحظ زيادة حجم التداول إذ بلغ مجموع حجم التداول (43549) مليون دينار بسبب تحسن الأوضاع الأمنية والاقتصادية والمالية للبلاد ، وفي عام 2011 زاد حجم التداول أكثر إذ بلغ مجموع الحجم (49501) مليون دينار، و عام 2012 بلغ مجموع الحجم (66024) مليون دينار، وفي عام 2013 استمر بالزيادة حيث بلغ مجموع حجم التداول للمصارف الإسلامية العراقية (201624) مليون دينار، وبلغ مجموع الحجم (216252) مليون دينار لعام 2014 ، وفي عام 2015 انخفض مجموع حجم التداول إذ بلغ (61115) مليون دينار بسبب سوء الأوضاع الأمنية للبلاد مما أدى الى انخفاض النشاط في السوق ، واستمر الانخفاض في عام 2016 إذ بلغ مجموع حجم التداول (41758) مليون دينار، وفي عام 2017 زاد مجموع حجم التداول أكثر إذ بلغ (368249) مليون دينار بسبب تحسن الوضع الاقتصادي والاستثماري للبلاد ، وفي عام 2018 بلغ مجموع الحجم (246996) مليون دينار.

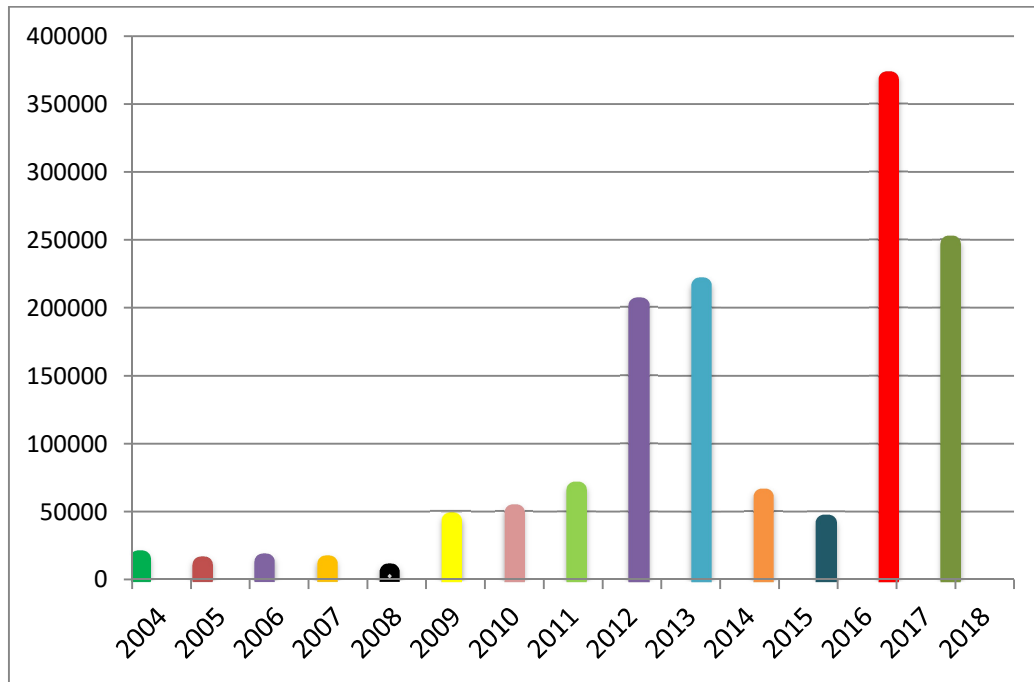
جدول (3)

مؤشر حجم التداول لاسهم المصارف الإسلامية في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2004 – 2018) (مليون دينار)

السنوات بملايين الدينارين															اسم المصرف	ت
2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004		
22865	3026	6435	38151	75301	189246	29094	40475	41593	5177	6773	3890	11244	15549	1174	المصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية	1
11102	10844	7754	3289	95390	11389	34316	7107	1248	638	4963	9457	1			مصرف كوردستان الدولي الإسلامي للاستثمار والتنمية	2
0	0.7315	2717	103	45339	395	0	1544	708							مصرف دجلة والفرات للتنمية والاستثمار	3
40000	3200	15117	136	222	594	2614	375								مصرف ايلاف الإسلامي	4
704	25453	9668	19436												المصرف الوطني الإسلامي	5
0	130750	0.024													مصرف العربية الإسلامي	6
0	371	67													المصرف الدولي الإسلامي	7
4	50533														مصرف نور العراق الإسلامي للاستثمار والتمويل	8
101474	112507														مصرف زين العراق الإسلامي للاستثمار والتمويل	9
52000	23164														مصرف القايش الإسلامي للاستثمار والتمويل	10
6794	7047														مصرف جيهان للاستثمار والتمويل الإسلامي	11
398	1353														مصرف البلاد الإسلامي للاستثمار والتمويل	12
0.01															مصرف العالم الإسلامي	13
8668															مصرف الثقة الدولي الإسلامي	14
2987															مصرف أسيا العراق الإسلامي	15
246996	368249	41758	61115	216252	201624	66024	49501	43549	5815	11736	13347	11245	15549	1174	المجموع	

المصدر: المنشورات السنوية لسوق العراق للأوراق المالية للمدة (2004 – 2018)

والشكل (4) يبين مؤشر حجم التداول للمصارف الإسلامية العراقية للمدة (2004 - 2018)



المصدر / من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (3)

شكل (4)

مؤشر حجم تداول الاسهم للمصارف الاسلامية للمدة (2018 – 2004)

(3) تحليل مؤشر عدد الأسهم المتداولة للمصارف الإسلامية للمدة (2018 – 2004)

من خلال الجدول (4) يتضح لنا مؤشر عدد الأسهم المتداولة للمصارف الإسلامية للمدة (2004 – 2018) للمصارف المدروسة التي تم تداولها لمدة الدراسة في سوق العراق للأوراق المالية.

يعد مؤشر عدد الأسهم المتداولة أحد مؤشرات القياس للمصارف الإسلامية في سوق العراق للأوراق المالية حيث نلاحظ التذبذب الواضح في عدد الأسهم المتداولة خلال مدة الدراسة ، ففي عام 2004 بلغ مجموع عدد الأسهم المتداولة (288) مليون سهم فقط كون المصرف العراقي الاسلامي المصرف الوحيد المتداول في السوق بسبب الوضع الأمني والاقتصادي غير المستقر ، وزاد مجموع الأسهم إذ بلغ (3963) مليون سهم لعام 2005 ، وزاد عدد الأسهم المتداولة للمصارف الإسلامية العراقية إذ بلغ مجموع الأسهم (7215) مليون سهم لعام 2006 ، وبلغ مجموع عدد الأسهم (8635) مليون سهم لعام 2007 ، وزاد مجموع الأسهم المتداولة إذ بلغ (10240) مليون سهم لعام 2008 ، ثم انخفض مجموع عدد الأسهم المتداولة إذ بلغ (5490) مليون سهم لعام 2009 بسبب الوضع

الاقتصادي والاستثماري غير المستقر ، ثم زاد مجموع عدد الأسهم المتداولة إذ بلغ المجموع (45331) مليون سهم لعام 2010 والسبب هو تحسن الأوضاع الأمنية والاقتصادية والاستثمارية في البلاد ، وفي عام 2011 استمرت الزيادة إذ بلغ مجموع عدد الأسهم (46236) مليون سهم ، وبلغ مجموع عدد الاسهم (45788) مليون سهم لعام 2012 ، ثم زاد إذ بلغ مجموع عدد الأسهم المتداولة (143520) مليون سهم لعام 2013 بسبب تحسن الوضع الاقتصادي ، وارتفع أكثر إذ بلغ (195224) مليون سهم لعام 2014 ، وفي عام 2015 انخفض كثيراً مجموع عدد الاسهم المتداولة إذ بلغ (75377) مليون سهم وذلك بسبب سوء الأوضاع الأمنية والاقتصادية ودخول عصابات داعش للبلاد مما أثر على الوضع المالي والاقتصادي والاستثماري ، بعدها بدأ مجموع الأسهم المتداولة يزداد إذ بلغ المجموع (87496) مليون سهم لعام 2016 ، واستمر بالزيادة لعام 2017 إذ بلغ مجموع عدد الأسهم المتداولة (373202) مليون سهم ، وفي عام 2018 استمرت الزيادة إذ بلغ مجموع عدد الأسهم المتداولة (430800) مليون سهم ويعود سبب الزيادة الى تحسن الأوضاع الأمنية والاقتصادية في البلاد مما أدى إلى زيادة التداول ودخول مصارف عديدة إلى سوق العراق للأوراق المالية .

جدول (4)

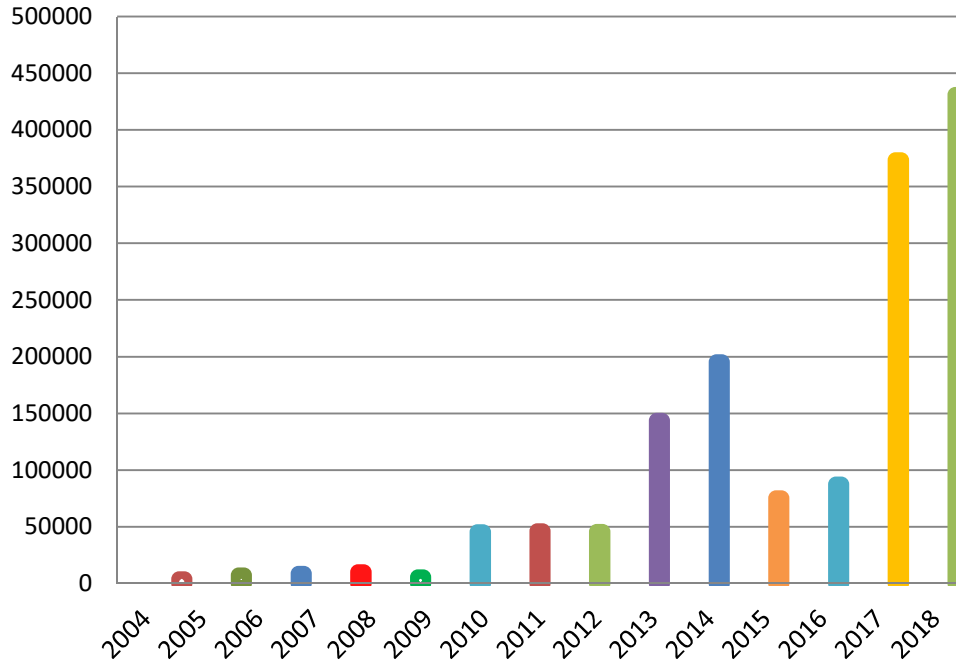
مؤشر عدد الأسهم المتداولة للمصارف الإسلامية في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2004 – 2018) (مليون سهم)

السنوات بملايين الاسهم															اسم المصرف	ت
2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004		
52457	4616	14293	56773	78660	136850	26388	40749	43627	5141	7451	4067	7215	3963	288	المصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية	1
9130	8462	6359	1839	49584	5268	16589	3393	840	349	2789	4568	0.25			مصرف كردستان الدولي الاسلامي للاستثمار والتنمية	2
0	3	10892	299	66685	649	0	1710	864							مصرف نجلة والفرات للتنمية والاستثمار	3
154	11010	45151	228	295	753	2811	384								مصرف ايلاف الإسلامي	4
588	25445	10734	16238												المصرف الوطني الإسلامي	5
0	130750	0.024													مصرف العربية الإسلامي	6
0	371	67													المصرف الدولي الإسلامي	7
4	50533														مصرف نور العراق الإسلامي للاستثمار والتمويل	8
285320	112507														مصرف زين العراق الإسلامي للاستثمار والتمويل	9
52000	23164														مصرف القابض الإسلامي للاستثمار والتمويل	10
2564	2563														مصرف جبهان للاستثمار والتمويل الإسلامي	11
1225	3778														مصرف البلاد الإسلامي للاستثمار والتمويل	12
0.01															مصرف العالم الإسلامي	13
24760															مصرف الثقة الدولي الإسلامي	14
2598															مصرف آسيا العراق الإسلامي	15
430800	373202	87496.024	75377	195224	143520	45788	46236	45331	5490	10240	8635	7215	3963	288	المجموع	

المصدر: النشرات السنوية لسوق العراق للأوراق المالية للمدة (2004 – 2018)

والشكل (5) يبين مؤشر عدد الأسهم المتداولة للمصارف الإسلامية للمدة (2004 -

(2018



المصدر / من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (4)

شكل (5)

مؤشر عدد الاسهم المتداولة للمصارف الإسلامية للمدة (2004 – 2005)

(4) تحليل مؤشر معدل دوران الاسهم المتداولة للمصارف الإسلامية للمدة (2004 – 2008)

من خلال الجدول (5) يتضح لنا مؤشر معدل دوران الاسهم للمصارف الإسلامية للمدة من (2004 – 2018) للمصارف المدروسة التي تم تداولها لمدة الدراسة في سوق العراق للأوراق المالية .

يعد مؤشر معدل الدوران أحد مؤشرات السوق ويلاحظ وجود تذبذب واضح خلال مدة الدراسة ، ففي عام 2004 بلغ مجموع معدل الدوران بنسبة (6.3) ، بعدها زاد مجموع معدل دوران الأسهم إذ بلغ المجموع بنسبة (15.48) لعام 2005 ، واستمرت الزيادة إذ بلغ مجموع معدل الدوران بنسبة (28.19) لعام 2006 ، ثم بلغ المجموع بنسبة (25.03) لعام 2007 ،

جدول (5)

(%)

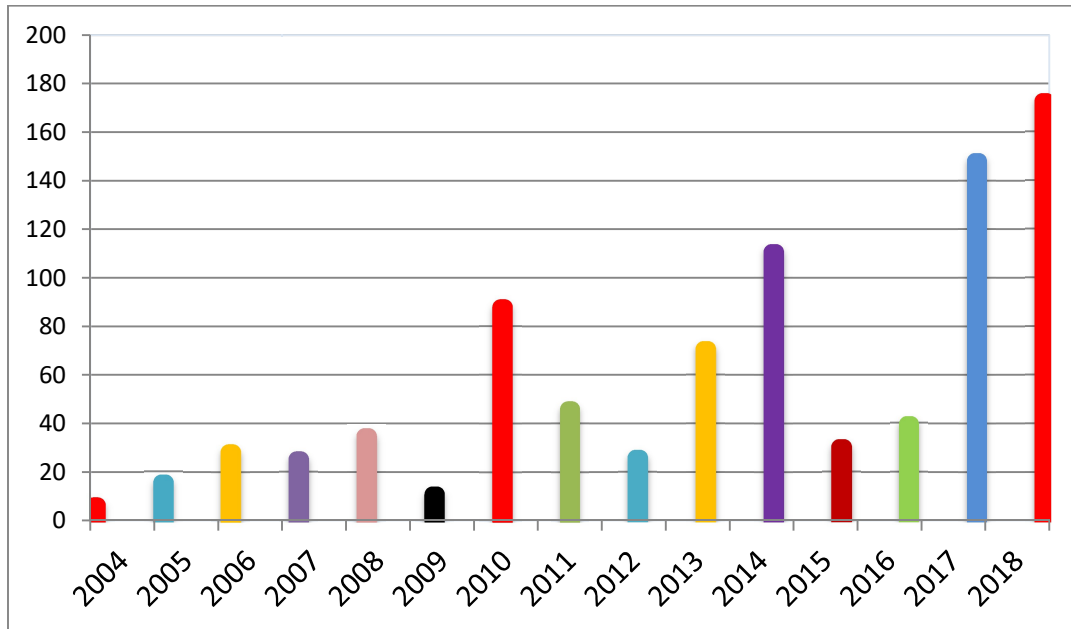
مؤشر معدل الدوران للمصارف الإسلامية في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2004 – 2018)

ت	اسم المصرف	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
1	المصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية	6.3	15.48	28.19	15.89	29.11	10.04	85.22	39.80	17.36	67.75	31.46	22.71	5.72	1.85	20.983
2	مصرف كردستان الدولي الاسلامي للاستثمار والتنمية			0.001	9.14	5.58	0.70	0.84	2.26	5.53	1.76	12.40	0.46	1.59	2.12	2.282
3	مصرف دجلة والفرات للتنمية والاستثمار							1.73	3.42	0	0.65	66.68	0.28	9.73	0.002	0
4	مصرف ايلاف الإسلامي								0.38	2.81	0.496	0.19	0.09	18.06	4.40	0.062
5	المصرف الوطني الإسلامي												6.47	4.28	10.14	0.2340
6	مصرف العربية الإسلامي													0.0000096	52.300	0
7	المصرف الدولي الإسلامي													0.07	0.371	0
8	مصرف نور العراق الإسلامي للاستثمار والتمويل														20.21	0.001
9	مصرف زين العراق الإسلامي للاستثمار والتمويل														45.000	114.128
10	مصرف القابض الإسلامي للاستثمار والتمويل														9.270	20.800
11	مصرف جيهان للاستثمار والتمويل الإسلامي														1.00	1.005
12	مصرف البلاد الإسلامي للاستثمار والتمويل														1.51	0.490
13	مصرف العالم الإسلامي															0.000004
14	مصرف الثقة الدولي الإسلامي															9.904
15	مصرف آسيا العراق الإسلامي															2.598
	المجموع	6.3	15.48	28.19	25.03	34.69	10.74	87.79	45.86	25.7	70.66	110.73	30.01	39.45	148.17	172.49

المصدر: النشرات السنوية لسوق العراق للأوراق المالية للمدة (2004 – 2018)

وبعدها بلغ مجموع معدل الدوران بنسبة (34.69) لعام 2008 ، ثم انخفض مجموع معدل الدوران إذ بلغ بنسبة (10.74) لعام 2009 بسبب سوء الأوضاع الاقتصادية للبلاد ، ثم زاد مجموع معدل الدوران إذ بلغ بنسبة (87.79) لعام 2010 ، بعدها انخفض مجموع معدل الدوران إذ بلغ المجموع بنسبة (45.86) لعام 2011 ، ثم بلغ المجموع بنسبة (25.7) لعام 2012 ، ثم زاد معدل الدوران للأسهم بنسبة (70.65) لعام 2013 بسبب تحسن الوضع الاقتصادي والاستثماري للبلاد ، وزاد أكثر إذ بلغ مجموع معدل الدوران بنسبة (110.73) لعام 2014 ، بعد ذلك انخفض مجموع معدل الدوران بنسبة (30.01) لعام 2015 بسبب سوء الوضع الأمني والسياسي ، ثم بلغ مجموع معدل الدوران بنسبة (39.45) لعام 2016 ، وهنا زاد معدل الدوران أكثر إذ بلغ مجموع المعدل بنسبة (148.17) لعام 2017 ويعود السبب الى تحسن الأوضاع الأمنية والاقتصادية ودخول مصارف جديدة للتداول في السوق ، وزاد المعدل أكثر إذ بلغ مجموع معدل الدوران بنسبة (172.48) لعام 2018 .

والشكل (6) يبين مؤشر معدل دوران الأسهم للمصارف الإسلامية العراقية للمدة (2018 - 2004)



المصدر / من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (5)

شكل (6)

مؤشر معدل الدوران للمصارف الإسلامية للمدة (2004 – 2005)

المبحث الثاني

تحليل نسبة مساهمة المصارف الإسلامية

في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2004 – 2018)

في هذا المبحث سيتم تحليل نسبة مساهمة المصارف الإسلامية الآتية :

أولاً : نسبة مساهمة المصارف الإسلامية إلى نسبة مساهمة القطاع المصرفي في سوق

العراق للأوراق المالية للمدة (2004 – 2018) وكالاتي :

يوضح الجدول (6) إجمالي القيم لمؤشرات قطاع المصارف المتداول بسوق العراق

للأوراق المالية :

جدول (6)

اجمالي قيم مؤشرات قطاع المصارف في العراق للمدة (2004 – 2018)

السنة	القيمة السوقية	حجم التداول	عدد الأسهم المتداولة	معدل الدوران
2004	627167	91872	12423	214.3
2005	2597656	279696	42517	266.4
2006	1434529	115988	43467	140.94
2007	1621846	140803	407175	256.71
2008	1722315	267156	133199	282.64
2009	2382969	319235	181934	261.57
2010	2408756	259412	190784	292.12
2011	3893793	705456	389159	385.17
2012	4312086	677332	542328	435.68
2013	5228300	953874	737228	404.13
2014	4801035	763583	707114	310.3
2015	3499795	356401	540184	229.39
2016	3479460	382629	964184	406.67
2017	5386216	740561	1068880	430.87
2018	4388850	296677	704640	276.28

المصدر/ من عمل الباحث بالاعتماد على النشرات السنوية لسوق العراق للأوراق المالية للمدة (2004 – 2018)

(أ) نسبة مؤشر القيمة السوقية للمصارف الإسلامية إلى إجمالي القيمة السوقية للقطاع المصرفي العراقي للمدة (2004 – 2018) .

من خلال الجدول (7) تتضح لنا نسبة مساهمة القيمة السوقية للمصارف الإسلامية العراقية إلى إجمالي القيمة السوقية لقطاع المصارف في سوق العراق للأوراق المالية .

جدول (7)

نسبة مؤشر القيمة السوقية للمصارف الإسلامية إلى إجمالي القيمة السوقية للقطاع المصرفي العراقي للمدة (2004 – 2018) .

السنة	القيمة السوقية للمصارف الإسلامية (مليون دينار) (1)	القيمة السوقية لقطاع المصارف (مليون دينار) (2)	النسبة (%) (2/1)
2004	11376	627167	1.81
2005	104944	2597656	4.04
2006	221757	1434529	15.46
2007	107977	1621846	6.66
2008	100477	1722315	5.83
2009	146252	2382969	6.14
2010	223573	2408756	9.28
2011	617908	3893793	15.87
2012	904960	4312086	20.99
2013	1111890	5228300	21.27
2014	1174460	4801035	24.46
2015	1084610	3499795	30.99
2016	1233960	3479460	35.46
2017	2934960	5386216	54.49
2018	2629150	4388850	59.91

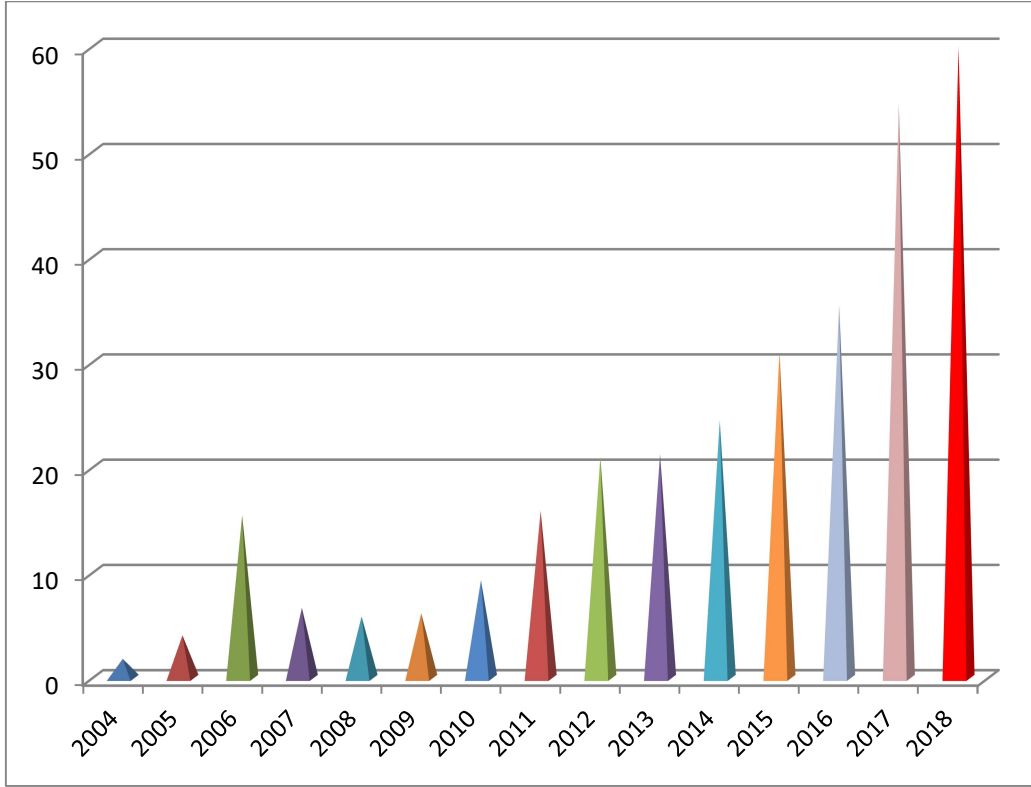
المصدر / النشرات السنوية لسوق العراق للأوراق المالية للمدة (2004 – 2018) .

● النسبة من عمل الباحث .

يلاحظ من خلال الجدول (7) التذبذب الواضح في نسبة مساهمة القيمة السوقية للمصارف الإسلامية إلى إجمالي القيمة السوقية لقطاع المصارف خلال مدة الدراسة بالرغم من زيادة عدد المصارف الإسلامية ، إذ بلغت هذه النسبة (1.81 %) في عام 2004 ، ثم ارتفعت إلى (4.04 %) في عام 2005 ، وارتفعت النسبة أكثر إلى (15.46 %) في عام 2006 بعد دخول مصرف كوردستان للتداول في سوق العراق للأوراق المالية وتحسن الأوضاع الاستثمارية ، بعدها انخفضت النسبة إلى (6.66) في عام 2007 ، واستمرت بالانخفاض إذ بلغت النسبة (5.83 %) في عام 2008 ويرجع السبب إلى ضعف الاستثمار ، بعدها بلغت النسبة (6.14) في عام 2009 ، ثم ارتفعت النسبة إلى (9.28 %) في عام 2010 بعد دخول مصرف دجلة والفرات للتنمية والاستثمار إلى السوق واستقرار الأوضاع الأمنية والاقتصادية ، واستمر الارتفاع إذ بلغت النسبة (15.87 %) في عام 2011 بعد دخول مصرف آخر إلى السوق وهو مصرف إيلاف الإسلامي، ثم ارتفعت أكثر حيث بلغت النسبة (20.99) في عام 2012 بسبب تحسن الأوضاع الأمنية والسياسية، بعدها بلغت النسبة (21.27) في عام 2013 ، ثم ارتفعت النسبة إلى (24.46) في عام 2014 ، وبلغت النسبة (30.99 %) في عام 2015 بعد دخول المصرف الوطني الإسلامي للتداول في السوق، وفي عام 2016 زادت النسبة أكثر بسبب تحسن الأوضاع الاستثمارية في البلاد ودخول مصارف أخرى إلى سوق العراق للأوراق المالية وهم مصرف العربية الإسلامي والمصرف الدولي الإسلامي إذ بلغت النسبة (35.46 %) ، و عام 2017 استمرت الزيادة في النسبة بدخول مصارف أكثر إلى السوق وهم مصرف زين العراق الإسلامي ومصرف نور العراق الإسلامي ومصرف القابض ومصرف جيهان ومصرف البلاد الإسلامي حيث بلغت النسبة (54.49 %) ، وفي عام 2018 استمر ارتفاع النسبة بسبب دخول العديد من المصارف إلى السوق وهم مصرف العالم الإسلامي ومصرف الثقة الإسلامي ومصرف آسيا العراق الإسلامي إذ بلغت النسبة (59.91 %).

حيث نلاحظ أن النسبة بلغت (1.81 %) لعام 2004 ، وفي عام 2018 ارتفعت إلى (59.91 %) بسبب زيادة عدد المصارف وتحسن وضعها الاستثماري وهذا يثبت دور المصارف الإسلامية العراقية وتأثيرها في القطاع المصرفي العراقي .

والشكل (7) يبين نسبة مؤشر القيمة السوقية للمصارف الإسلامية إلى إجمالي القيمة السوقية لقطاع المصارف للمدة (2004 – 2018)



المصدر / من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (7) .

شكل (7)

نسبة مؤشر القيمة السوقية للمصارف الإسلامية إلى إجمالي القيمة السوقية للقطاع المصرفي العراقي للمدة (2004 – 2018) .

ب) نسبة مؤشر حجم التداول للمصارف الإسلامية إلى إجمالي حجم التداول للقطاع المصرفي العراقي للمدة (2004 – 2018) :

من خلال الجدول (8) تتضح لنا نسبة مساهمة حجم التداول للمصارف الإسلامية إلى إجمالي حجم التداول للقطاع المصرفي في سوق العراق للأوراق المالية.

جدول (8)

نسبة مؤشر حجم التداول للمصارف الإسلامية إلى إجمالي حجم التداول للقطاع المصرفي العراقي
للمدة (2004 – 2018)

السنة	حجم التداول للمصارف الإسلامية (مليون دينار) (1)	حجم التداول لقطاع المصارف (مليون دينار) (2)	النسبة (%) (2 / 1)
2004	1174	91872	1.28
2005	15549	279696	5.56
2006	11245	115988	9.69
2007	13347	140803	9.48
2008	11736	267156	4.39
2009	5815	319235	1.82
2010	43549	259412	16.79
2011	49501	705456	7.02
2012	66024	677332	9.75
2013	201624	953874	21.14
2014	216252	763583	28.32
2015	61115	356401	17.15
2016	41758	382629	10.91
2017	368249	740561	49.73
2018	246996	296677	83.25

المصدر / النشرات السنوية لسوق العراق للأوراق المالية للمدة (2004 – 2018) .

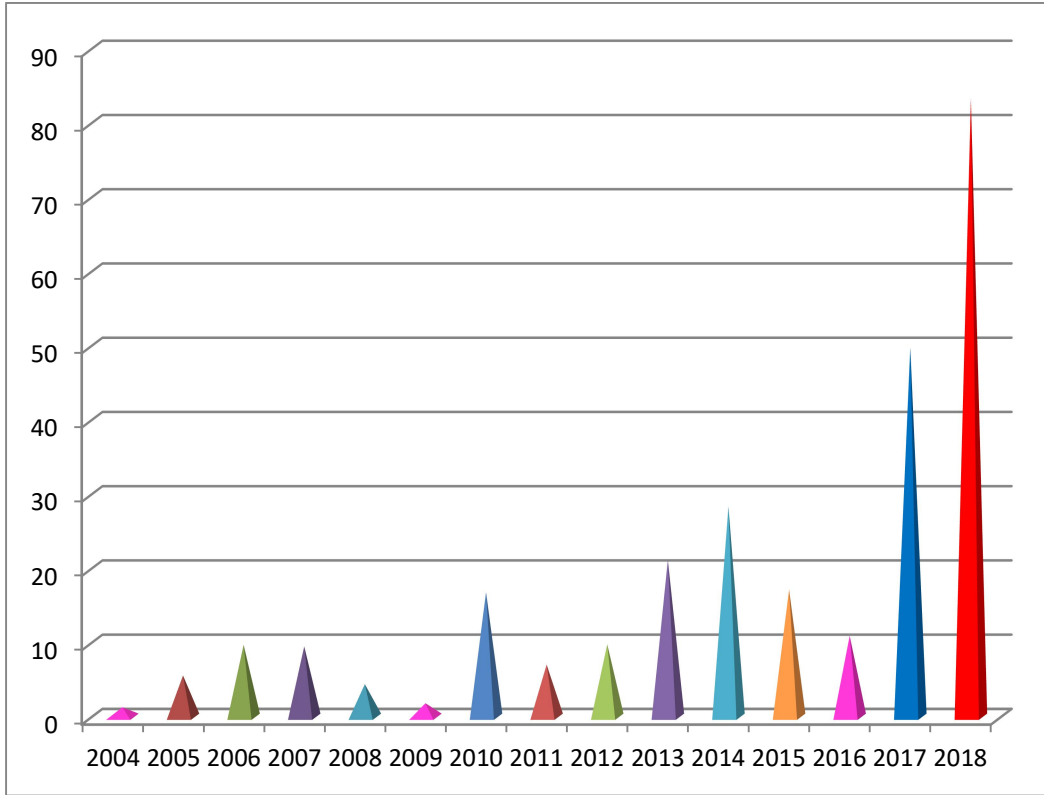
• النسبة من عمل الباحث

من الجدول (8) يلاحظ أن حجم التداول للمصارف الإسلامية لعام (2004) بلغ (1174) مليون دينار وبلغت نسبتها إلى حجم تداول قطاع المصارف (1.28 %) ، وفي عام 2005 ارتفع حجم تداول المصارف الإسلامية الى (15549) مليون دينار وبلغت نسبتها إلى حجم تداول قطاع المصارف (5.56 %) ويرجع سبب هذا الإرتفاع إلى تحسن وضع شركات المساهمة في السوق وزيادة رؤوس أموالها ، أما في عام 2006 فقد انخفض حجم تداول المصارف الإسلامية الى (11245) مليون دينار ويرجع هذا السبب

الى انخفاض أسعار الاسهم الذي أدى إلى انخفاض حجم التداول وبلغت النسبة إلى حجم تداول قطاع المصارف (9.69 %) ، وفي عام 2007 ارتفع حجم التداول للمصارف الإسلامية الى (13347) مليون دينار وبلغت نسبته إلى حجم تداول قطاع المصارف (9.48%) ويعود سبب هذا الإرتفاع إلى ارتفاع معدلات الأرباح ، وفي عام 2008 انخفض حجم التداول وبلغت النسبة إلى حجم تداول قطاع المصارف (4.39 %) ، وانخفض حجم تداول المصارف الإسلامية أكثر في عام 2009 مما أدى إلى إنخفاض النسبة حيث بلغت (1.82 %) بسبب سوء الأوضاع نتيجة الأزمة المالية العالمية ، أما في عام 2010 فزادت النسبة إلى حجم تداول قطاع المصارف إذ بلغت (16.79 %) ويعود سبب الإرتفاع الى دخول مصارف جديدة للتداول في سوق العراق للأوراق المالية بعد تحسن الوضع الأمني والاقتصادي ، وفي عام 2011 بلغت النسبة إلى حجم تداول قطاع المصارف (7.02%) ، ثم عام 2012 بلغت النسبة للمصارف الإسلامية الى حجم قطاع المصارف (9.75 %) ، وفي عام 2013 ارتفعت النسبة إلى حجم تداول قطاع المصارف إذ بلغت (21.14 %) ، وزادت النسبة أكثر في عام 2014 حيث بلغت (28.32 %) ، ثم عام 2015 انخفض الحجم للمصارف الإسلامية الى (61115) مليون دينار مما أدى الى انخفاض النسبة إلى حجم قطاع المصارف إذ بلغت (17.15%) ويعود السبب إلى عدم الاستقرار الأمني والسياسي للبلاد مما أثر على الوضع الاقتصادي والاستثماري ، وفي عام 2016 انخفضت النسبة أكثر الى (10.91 %) ، أما في عام 2017 فزاد الحجم أكثر مما أدى الى زيادة النسبة حيث بلغت (49.73 %) ويعود السبب إلى تحسن وضع شركات المساهمة الاستثماري ودخول مصارف جديدة للتداول في السوق، وفي عام 2018 زادت النسبة إلى حجم تداول قطاع المصارف حيث بلغت (83.25 %) ويعود السبب إلى دخول مصارف أكثر للتداول في السوق نتيجة تحسن الوضع الأمني والإقتصادي والاستثماري .

حيث يلاحظ أن النسبة في عام 2004 بلغت (1.28 %) وبلغت في عام 2018 (83.25 %) ، وهذا يبين دور المصارف الإسلامية العراقية بالنسبة إلى القطاع المصرفي حيث يشكل نسبة كبيرة من قطاع المصارف.

والشكل (8) يبين نسبة مؤشر حجم التداول للمصارف الإسلامية إلى إجمالي حجم التداول لقطاع المصارف.



المصدر / من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (8) .

شكل (8)

نسبة مؤشر حجم التداول للمصارف الإسلامية إلى إجمالي حجم التداول للقطاع المصرفي للمدة (2018 – 2004) .

ج) نسبة مؤشر عدد الأسهم المتداولة للمصارف الإسلامية إلى إجمالي عدد الأسهم المتداولة للقطاع المصرفي العراقي للمدة (2018 – 2004) :

من خلال الجدول (9) تتضح لنا نسبة مساهمة عدد الأسهم المتداولة للمصارف الإسلامية إلى إجمالي عدد الأسهم المتداولة للقطاع المصرفي في سوق العراق للأوراق المالية .

جدول (9)

مؤشر نسبة عدد الأسهم المتداولة للمصارف الإسلامية إلى إجمالي عدد الأسهم المتداولة للقطاع المصرفي العراقي للمدة (2004 – 2018)

السنة	عدد الأسهم المتداولة للمصارف الإسلامية (مليون دينار) (1)	عدد الأسهم المتداولة لقطاع المصارف (مليون سهم) (2)	النسبة (%) (2 / 1)
2004	288	12423	2.32
2005	3963	42517	9.32
2006	7215	43467	16.60
2007	8635	407175	2.12
2008	10240	133199	7.69
2009	5490	181934	3.02
2010	45331	190784	23.76
2011	46236	389159	11.88
2012	45788	542328	8.44
2013	143520	737228	19.47
2014	195224	707114	27.61
2015	75377	540184	13.95
2016	87496	964184	9.07
2017	373202	1068880	34.92
2018	430800	704640	61.14

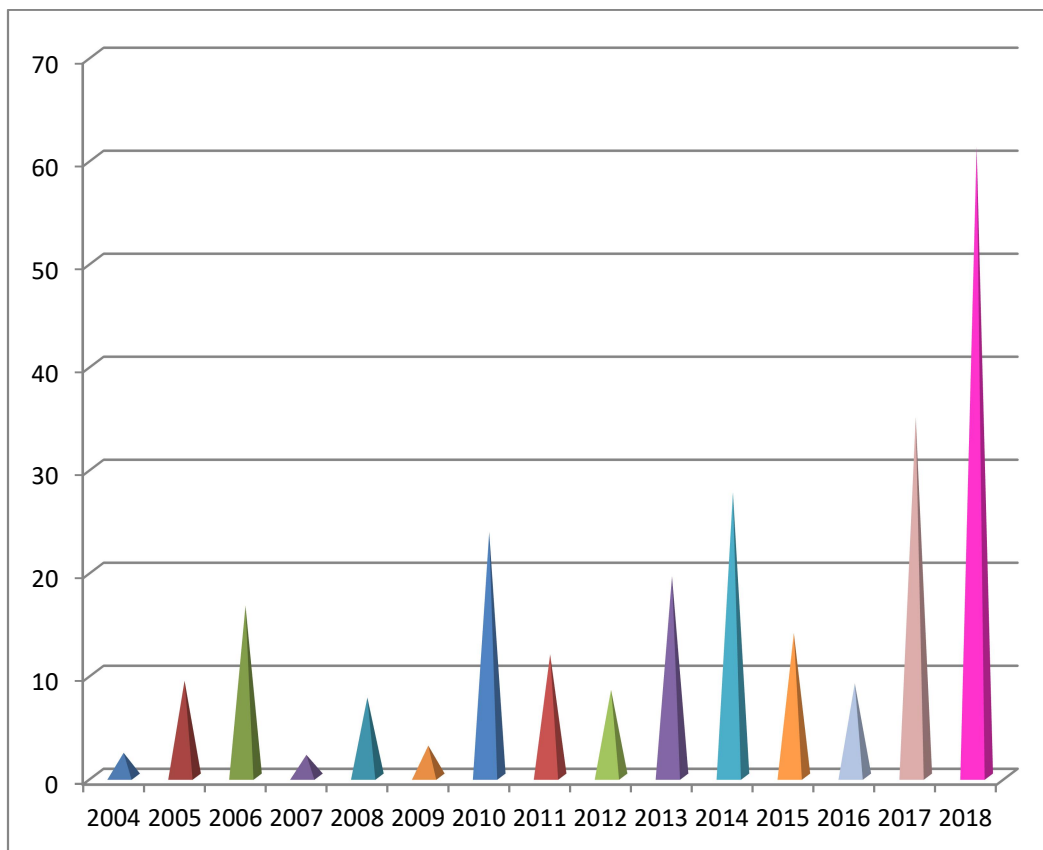
المصدر / النشرات السنوية لسوق العراق للاوراق المالية للمدة (2004 – 2018) .

● النسبة من عمل الباحث

حيث نلاحظ التذبذب الواضح في النسب خلال مدة الدراسة ، ففي عام 2004 بلغت النسبة (2.32 %) ويعود السبب إلى سوء الأوضاع الأمنية حيث كان المصرف العراقي الإسلامي المصرف الوحيد المتداول في سوق العراق للأوراق المالية ، ثم عام 2005 ارتفع عدد الأسهم المتداولة للمصارف الإسلامية العراقية مما أدى إلى ارتفاع النسبة إلى عدد الأسهم لقطاع المصارف إلى (9.32 %) ، وفي عام 2006 استمر الارتفاع لعدد الأسهم المتداولة مما أدى إلى ارتفاع النسبة إلى عدد الأسهم لقطاع المصارف إلى (16.60 %) وذلك بسبب تحسن الأوضاع الاستثمارية للشركات المساهمة ، وانخفضت النسبة إلى (2.12 %) في عام 2007 بسبب ارتفاع عدد الأسهم لقطاع المصارف ، ثم ارتفعت النسبة إلى (7.69 %) في عام 2008 ، وبلغت النسبة (3.02 %) في عام 2009 ، وفي عام 2010 دخل مصرف جديد للتداول في سوق العراق للأوراق المالية وهو مصرف دجلة والفرات حيث ارتفع عدد الأسهم المتداولة وارتفعت النسبة إلى عدد الأسهم لقطاع المصارف إلى (23.76 %) ، في عام 2011 انخفضت النسبة إلى (11.88 %) ، وانخفضت أكثر إلى (8.44 %) في عام 2012 ، وفي عام 2013 ارتفع عدد الأسهم المتداولة للمصارف الإسلامية مما أدى إلى زيادة النسبة إلى عدد الأسهم المتداولة لقطاع المصارف حيث بلغت (19.47 %) ، واستمر الارتفاع حيث بلغت النسبة (27.61 %) لعام 2014 ويعود السبب إلى زيادة عدد الأسهم المتداولة للمصارف الإسلامية بالنسبة إلى قطاع المصارف ، ثم انخفضت النسبة إلى (13.95 %) في عام 2015 بسبب سوء الأوضاع الأمنية والاستثمارية ، انخفاض النسبة إلى (9.07 %) لعام 2016 ، وفي عام 2017 عاودت النسبة في الارتفاع بسبب ارتفاع عدد الأسهم المتداولة للمصارف الإسلامية وبلغت النسبة إلى عدد الأسهم لقطاع المصارف (34.92 %) حيث دخلت مصارف جديدة وعديدة للتداول في سوق العراق للأوراق المالية ، وارتفعت النسبة أكثر إلى (61.14 %) حيث زاد عدد الأسهم المتداولة للمصارف بدخول مصارف أخرى للسوق ويعود السبب إلى تحسن أوضاع البلاد الأمنية والاقتصادية والمالية .

حيث لاحظنا بشكل كبير زيادة النسبة في السنوات الأخيرة لمدة الدراسة وهذا يؤكد الدور المهم الذي تتمتع به المصارف الإسلامية وزيادة نشاطها الاستثماري والمالي .

والشكل (9) يبين نسبة مؤشر عدد الأسهم المتداولة للمصارف الإسلامية إلى إجمالي عدد الأسهم المتداولة لقطاع المصارف.



المصدر / من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (9) .

شكل (9)

نسبة مؤشر عدد الأسهم المتداولة للمصارف الإسلامية إلى إجمالي عدد الأسهم للقطاع المصرفي العراقي للمدة (2018 – 2004) .

(د) نسبة مؤشر معدل الدوران للمصارف الإسلامية إلى إجمالي معدل الدوران للقطاع المصرفي العراقي للمدة (2018 – 2004) :

من خلال الجدول (10) نتضح لنا نسبة مساهمة معدل الدوران للمصارف الإسلامية إلى إجمالي معدل الدوران للقطاع المصرفي في سوق العراق للأوراق المالية .

جدول (10)

نسبة مؤشر معدل الدوران للاسهم المتداولة للمصارف الإسلامية إلى إجمالي معدل الدوران لقطاع المصارف في العراق للمدة (2018 – 2004)

السنة	معدل الدوران للمصارف الإسلامية (مليون دينار) (1)	معدل الدوران لقطاع المصارف (مليون دينار) (2)	النسبة (%) (2 / 1)
2004	6.3	214.3	2.9
2005	15.48	266.4	5.8
2006	28.19	140.94	20.0
2007	25.03	256.71	9.8
2008	34.69	282.64	12.3
2009	10.74	261.57	4.1
2010	87.79	292.12	30.1
2011	45.86	385.17	11.9
2012	25.7	435.68	5.9
2013	70.66	404.13	17.5
2014	110.73	310.3	35.7
2015	30.01	229.39	13.1
2016	39.45	406.67	9.7
2017	148.17	430.87	34.4
2018	172.49	276.28	62.4

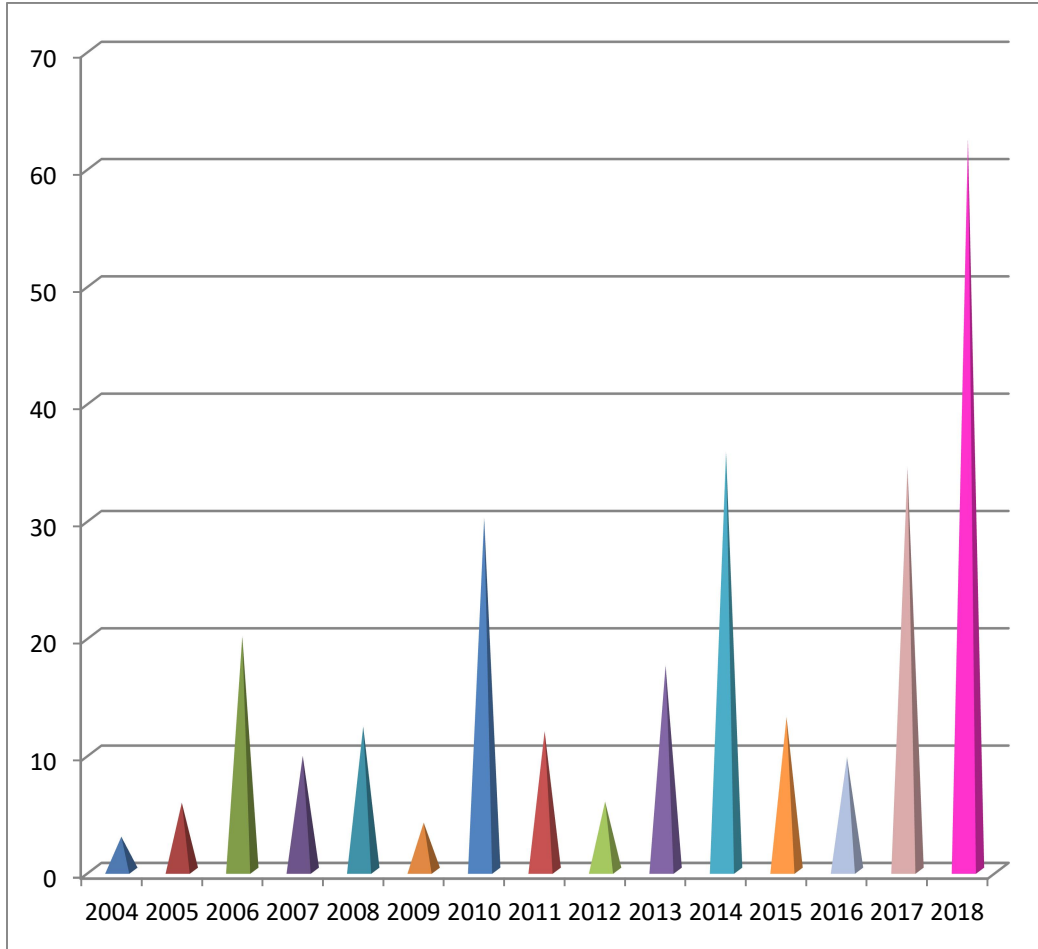
المصدر / النشرات السنوية لسوق العراق للأوراق المالية للمدة (2018 – 2004) .

• النسبة من عمل الباحث .

حيث نلاحظ التذبذب الواضح في نسبة مؤشر معدل الدوران للمصارف الإسلامية الى إجمالي معدل دوران قطاع المصارف إذ بلغت النسبة (2.9 %) في عام 2004 ، ثم ارتفعت النسبة إلى إجمالي معدل الدوران لقطاع المصارف الى (5.8 %) في عام 2005 ، وارتفعت أكثر حيث بلغت (20.0 %) في عام 2006 ، ثم انخفضت إلى (9.8 %) في عام 2007 بسبب سوء اوضاع البلاد الامنية ووالذي انعكس على الوضع المالي والاستثماري للمصارف الإسلامية ، وبلغت (12.3 %) في عام 2008. ثم انخفضت أكثر إلى (4.1 %) في عام 2009 ، بعدها ارتفعت النسبة أكثر عام 2010 إذ بلغت (30.1 %) ويعود السبب إلى تحسن الأوضاع الأمنية والاستثمارية ودخول مصارف جديدة للتداول في السوق ، وبلغت النسبة (11.9 %) في عام 2011 ، أما في عام 2012 فبلغت النسبة (5.9 %) ، ثم عاودت الإرتفاع إلى (17.5 %) في عام 2013 ، وارتفعت أكثر حيث بلغت النسبة إلى إجمالي معدل الدوران لقطاع المصارف (35.7 %) في عام 2014 ، ثم انخفضت إلى (13.1 %) في عام 2015 ويعود السبب إلى سوء الأوضاع الأمنية والاقتصادية ، وبلغت (9.7 %) في عام 2016 ، ثم عاودت الإرتفاع إلى (34.4 %) في عام 2017 ويعود السبب الى تحسن الأوضاع الاستثمارية ودخول مصارف جديدة للتداول في سوق العراق للأوراق المالية ، أما في عام 2018 فزادت النسبة إلى إجمالي معدل دوران قطاع المصارف إذ بلغت (62.4 %) نتيجة دخول مصارف أخرى أكثر للتداول في السوق .

حيث نلاحظ زيادة النسبة بشكل واضح في السنتين (2017 و 2018) وهذا يدل على الدور الواضح والمهم للمصارف الإسلامية العراقية وتطورها .

والشكل (10) يوضح نسبة مؤشر معدل الدوران للمصارف الإسلامية الى إجمالي معدل الدوران لقطاع المصارف في العراق :



المصدر / من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (10) .

شكل (10)

نسبة مؤشر معدل الدوران للمصارف الإسلامية إلى إجمالي معدل الدوران للقطاع المصرفي العراقي

ثانياً - نسبة مساهمة المصارف الإسلامية إلى مؤشرات سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2018 – 2004) :

يعرض الجدول (11) إجمالي قيم مؤشرات سوق العراق للأوراق المالية وهي (القيمة السوقية، حجم التداول، عدد الأسهم، معدل الدوران) للمدة (2018 – 2004) .

جدول (11)

اجمالي قيم مؤشرات الشركات المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية للمدة (2004 – 2018)

السنة	القيمة السوقية	حجم التداول	عدد الأسهم المتداولة	معدل الدوران
2004	1709710	127951	14394	425.7
2005	3244105	366809	55639	675.93
2006	1913863	146891	57975	517.60
2007	2107272	427367	152991	636.01
2008	2259907	301350	150853	693.74
2009	3329115	411929	211291	1141.17
2010	3396201	400360	255660	1296.68
2011	4815593	941198	492372	1787.18
2012	5193271	893825	625640	1777.53
2013	6368360	2840220	871182	1036.52
2014	9492321	898316	743852	873.41
2015	8809814	495112	618726	2146.18
2016	8466997	515957	1083230	1149.25
2017	10227817	900154	1215082	1088.20
2018	9929545	466477	832631	758.7

المصدر/ من عمل الباحث بالاعتماد على النشرات السنوية لسوق العراق للمدة (2004 – 2018)

والآتي نسب مساهمة مؤشرات المصارف الإسلامية إلى مؤشرات سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2004 – 2018) :

أ) مؤشر القيمة السوقية للمصارف الإسلامية إلى إجمالي القيمة السوقية لسوق العراق للأوراق المالية للمدة (2004 – 2018) :

من خلال الجدول (12) تتضح لنا نسبة مساهمة القيمة السوقية للمصارف الإسلامية العراقية إلى إجمالي القيمة السوقية لسوق العراق للأوراق المالية.

جدول (12)

نسبة مؤشر القيمة السوقية للمصارف الإسلامية إلى إجمالي القيمة السوقية لسوق العراق للأوراق المالية للمدة (2004 – 2018)

السنة	القيمة السوقية للمصارف الإسلامية (مليون دينار) (1)	القيمة السوقية لإجمالي سوق العراق للأوراق المالية (مليون دينار) (2)	النسبة (%) (2/1)
2004	11376	1709710	0.67
2005	104944	3244105	3.23
2006	221757	1913863	11.59
2007	107977	2107272	5.12
2008	100477	2259907	4.45
2009	146252	3329115	4.39
2010	223573	3396201	6.58
2011	617908	4815593	12.83
2012	904960	5193271	17.43
2013	1111890	6368360	17.46
2014	1174460	9492321	12.37
2015	1084610	8809814	12.31
2016	1233960	8466997	14.57
2017	2934960	10227817	28.70
2018	2629150	9929545	26.48

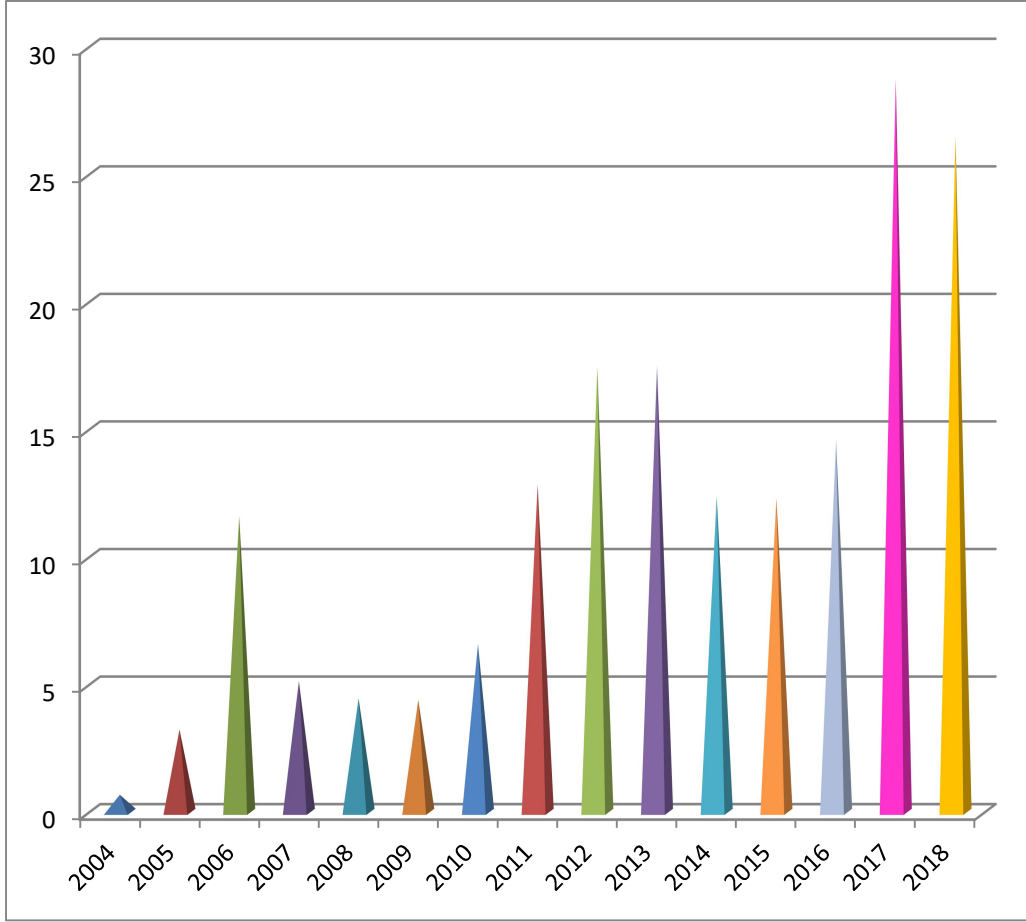
المصدر / النشرات السنوية لسوق العراق للأوراق المالية للمدة (2004 – 2018) .

• النسبة من عمل الباحث .

إذ نلاحظ من خلال الجدول التذبذب الواضح في النسبة ارتفاعاً وانخفاضاً خلال مدة الدراسة، ففي عام 2004 بلغت نسبة القيمة السوقية للمصارف الإسلامية إلى إجمالي القيمة السوقية للسوق (0.67 %) ، ثم ارتفعت النسبة عام 2005 إلى (3.23 %) ، ثم ارتفعت النسبة أكثر إذ بلغت (11.59 %) في عام 2006 وذلك بسبب تحسن الوضع الاستثماري والمالي للشركات المساهمة ، ثم انخفضت النسبة إلى (5.12 %) في عام 2007 بسبب انخفاض القيمة السوقية للمصارف الإسلامية وسوء الأوضاع الأمنية في البلاد ، وانخفضت النسبة أكثر حيث بلغت (4.45 %) في عام 2008 ، واستمر الانخفاض حيث بلغت النسبة (4.39 %) في عام 2009 ، ثم عام 2010 ارتفعت النسبة حيث بلغت (6.58 %) ويعود السبب إلى ارتفاع القيمة السوقية للمصارف الإسلامية وذلك بعد دخول مصرف جديد للسوق نتيجة تحسن الوضع الأمني وزيادة النشاط الاستثماري ، وفي عام 2011 ارتفعت النسبة أكثر إذ بلغت (12.83 %) ويعود السبب إلى تحسن أوضاع المصارف الإسلامية المالية والاستثمارية وزيادة عددها ، واستمر الارتفاع إذ بلغت النسبة (17.43 %) في عام 2012 بسبب ارتفاع القيمة السوقية للمصارف الإسلامية ، ثم عام 2013 بلغت النسبة (17.46 %) ، بعدها عاودت النسبة الانخفاض إذ بلغت (12.37 %) في عام 2014 بسبب تدهور الأوضاع الأمنية والاقتصادية والاستثمارية ، وبلغت عام 2015 (12.31 %) ، ثم عاودت النسبة الارتفاع إذ بلغت (14.57 %) في عام 2016 بعد زيادة القيمة السوقية للمصارف الإسلامية نتيجة دخول مصارف جديدة للتداول في السوق وتحسن أوضاعها المالية والاستثمارية ، وارتفعت أكثر عام 2017 إذ بلغت (28.70 %) وذلك نتيجة استقرار الأوضاع الاقتصادية للبلاد ودخول العديد من المصارف للتداول في السوق ، ثم بلغت النسبة (26.48 %) في عام 2018 .

فنلاحظ من خلال مدة الدراسة أن النسبة كانت منخفضة جداً في عام 2004 ، ثم ارتفعت كثيراً في آخر سنتين إذ وصلت إلى (26.48 %) عام 2018 وهذا يبين التطور الواضح والفعال للمصارف الإسلامية العراقية في السوق المالية .

والشكل (12) يوضح نسبة مؤشر القيمة السوقية للمصارف الإسلامية إلى إجمالي القيمة السوقية لسوق العراق للأوراق المالية .



المصدر / من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (12) .

شكل (11)

نسبة مؤشر القيمة السوقية للمصارف الإسلامية إلى إجمالي القيمة السوقية لسوق العراق للأوراق المالية .

(ب) نسبة مؤشر حجم التداول للمصارف الإسلامية إلى إجمالي حجم التداول لسوق العراق المالية للمدة (2018 – 2004) :

من خلال الجدول (13) نتضح لنا نسبة مساهمة حجم التداول للمصارف الإسلامية إلى إجمالي حجم التداول لسوق العراق للأوراق المالية .

جدول (13)

نسبة مؤشر حجم التداول للمصارف الإسلامية العراقية إلى إجمالي حجم التداول
لسوق العراق المالية للمدة من (2004 – 2018)

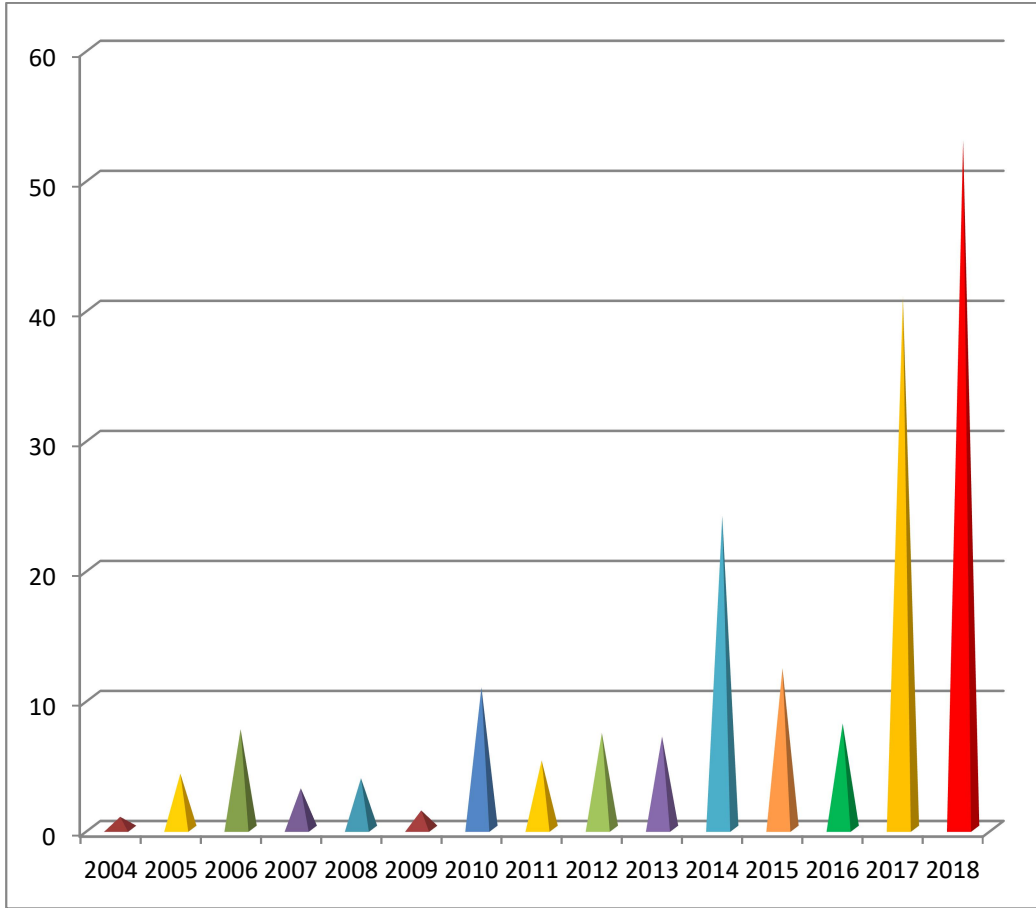
النسبة (%) (2/1)	حجم التداول لإجمالي سوق العراق للأوراق المالية (مليون دينار) (2)	حجم التداول للمصارف الإسلامية (مليون دينار) (1)	السنة
0.92	127951	1174	2004
4.24	366809	15549	2005
7.66	146891	11245	2006
3.12	427367	13347	2007
3.89	301350	11736	2008
1.41	411929	5815	2009
10.88	400360	43549	2010
5.26	941198	49501	2011
7.39	893825	66024	2012
7.10	2840220	201624	2013
24.07	898316	216252	2014
12.34	495112	61115	2015
8.09	515957	41758	2016
40.91	900154	368249	2017
52.95	466477	246996	2018

المصدر / النشرة السنوية لسوق العراق للأوراق المالية للمدة (2004 – 2018) .

• النسبة من عمل الباحث .

يتضح من الجدول (13) أن النسبة غير مستقرة وتتفاوت بين الارتفاع والانخفاض خلال المدة المدروسة ، إذ بلغت النسبة (0.92 %) في عام 2004 ، ثم عام 2005 ارتفعت النسبة إلى (4.24 %) ، وفي عام 2006 بلغت النسبة إلى حجم التداول للسوق (7.66 %) ويعود سبب الإرتفاع إلى زيادة حجم التداول للمصارف الإسلامية وزيادة قيمتها السوقية بعد تحسن الوضع الأمني ، ثم انخفضت النسبة إلى (3.12 %) في عام 2007 ، وعام 2008 بلغت النسبة (3.89 %) ، وعام 2009 انخفضت أكثر إلى (1.41 %) ، ثم عام 2010 عاودت الارتفاع إذ بلغت النسبة (10.88 %) ويعود السبب إلى تحسن الوضع الاستثماري وزيادة حجم التداول للمصارف الإسلامية في السوق ، بعدها انخفضت النسبة إلى حجم السوق إذ بلغت (5.26 %) في عام 2011 ، وبلغت النسبة (7.39 %) في عام 2012 ، ثم بلغت (7.10 %) في عام 2013 ، بعدها ارتفعت النسبة إلى إجمالي حجم السوق إذ بلغت (24.07 %) في عام 2014 ، ثم انخفضت النسبة إلى (12.34 %) في عام 2015 بسبب تدهور الأوضاع الأمنية في البلاد بعد دخول عصابات داعش وانخفاض حجم التداول على اسهم المصارف الإسلامية ، وانخفضت النسبة أكثر حيث بلغت (8.09 %) في عام 2016 ، ثم في عام 2017 عاودت النسبة الارتفاع إذ بلغت (40.91 %) ويعود السبب إلى تحسن الأوضاع الأمنية و السياسية والاستثمارية وزيادة حجم التداول للمصارف الإسلامية بعد دخول أكثر من مصرف إسلامي للتداول في سوق العراق للاوراق المالية ، و في عام 2018 استمر الارتفاع أكثر إذ بلغت النسبة (52.95 %).

إذ نلاحظ التطور الواضح في دور المصارف الإسلامية خلال سنوات الدراسة وزيادة تداولها في السوق المالية حيث شكلت النسبة في عام 2018 (52.95 %) من إجمالي السوق . كما مبين في الشكل (12)



المصدر / من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (13)

شكل (12)

نسبة مؤشر حجم التداول للمصارف الإسلامية إلى إجمالي حجم التداول لسوق العراق للأوراق المالية.

ج) نسبة مؤشر عدد الأسهم المتداولة للمصارف الإسلامية إلى إجمالي عدد الأسهم المتداولة لسوق العراق المالية للمدة (2018 – 2004) :

من خلال الجدول (14) تتضح لنا نسبة مساهمة عدد الأسهم المتداولة للمصارف الإسلامية إلى إجمالي عدد الأسهم المتداولة لسوق العراق للأوراق المالية .

جدول (14)

نسبة مؤشر عدد الأسهم المتداولة للمصارف الإسلامية إلى إجمالي عدد الأسهم المتداولة لسوق العراق المالية للمدة (2004 – 2018)

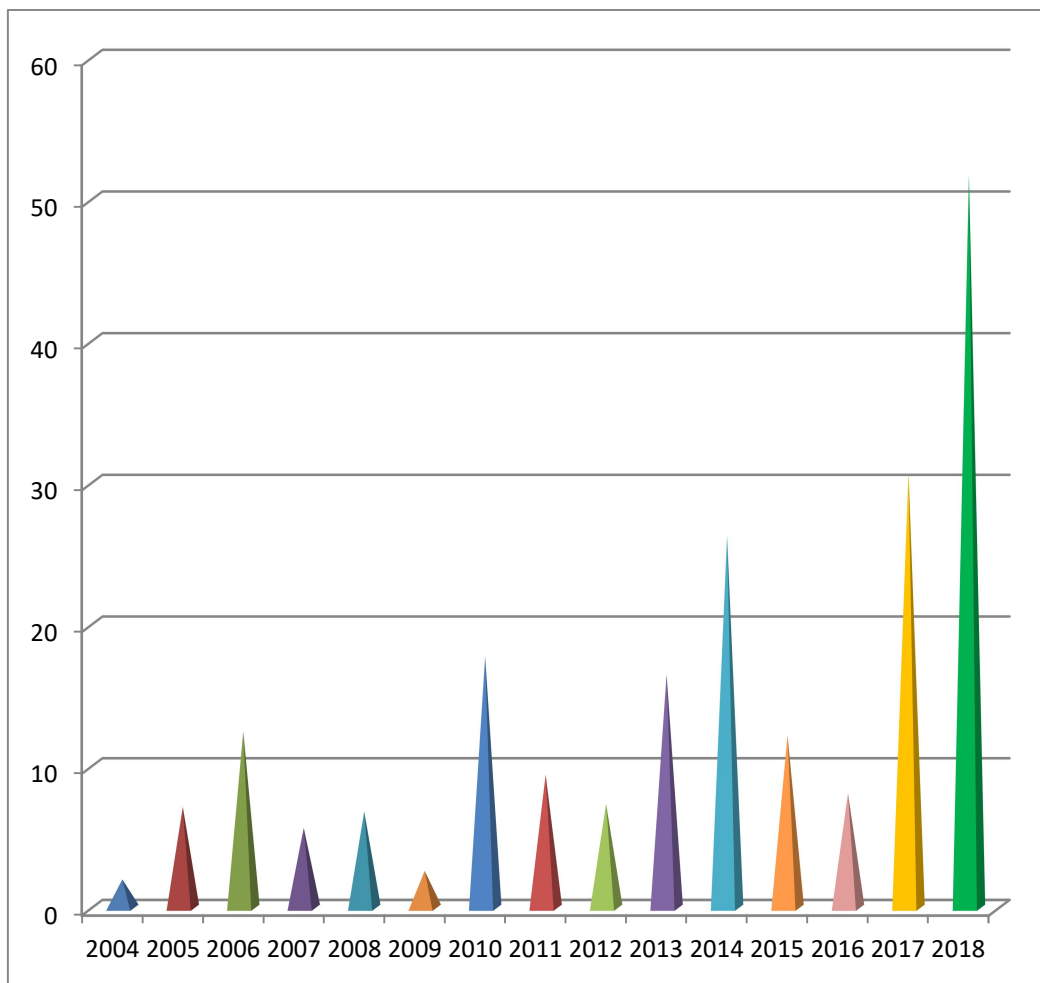
السنة	عدد الأسهم المتداولة للمصارف الإسلامية (مليون سهم) (1)	عدد الأسهم المتداولة لإجمالي سوق العراق للأوراق المالية (مليون سهم) (2)	النسبة (%) (2/1)
2004	288	14394	2.00
2005	3963	55639	7.12
2006	7215.25	57975	12.45
2007	8635	152991	5.64
2008	10240	150853	6.79
2009	5490	211291	2.60
2010	45331	255660	17.73
2011	46236	492372	9.39
2012	45788	625640	7.32
2013	143520	871182	16.47
2014	195224	743852	26.25
2015	75377	618726	12.18
2016	87496	1083230	8.08
2017	373202	1215082	30.71
2018	430800	832631	51.74

المصدر / النشرات السنوية لسوق العراق للأوراق المالية للمدة (2004 – 2018) .

• النسبة من عمل الباحث .

اذ يبين الجدول (14) التذبذب الواضح في النسبة خلال مدة الدراسة إذ بلغت (2.00 %) في عام 2004 ويعود السبب في انخفاض النسبة إلى سوء الأوضاع الأمنية حيث كان المصرف العراقي الإسلامي هو المصرف الوحيد المتداول في السوق ، ثم عام 2005 ارتفعت النسبة إلى (7.12 %) ، وفي عام 2006 ارتفعت النسبة أكثر إذ بلغت (12.45 %) بعد تحسن الوضع الأمني نوعاً ما في البلاد ، ثم في عام 2007 انخفضت النسبة إلى (5.64 %) ، وفي عام 2008 بلغت النسبة (6.79 %) ، ثم في عام 2009 بلغت (2.60 %) ويعود السبب إلى سوء الأوضاع الاقتصادية ، وفي عام 2010 ارتفعت النسبة إلى (17.73 %) وزاد عدد الأسهم المتداولة للمصارف الإسلامية بعد تحسن الأوضاع الأمنية والسياسية ، ثم في عام 2011 انخفضت النسبة إلى (9.39 %) ، وفي عام 2012 بلغت النسبة (7.32 %) ، ثم ارتفعت النسبة إلى (16.47 %) في عام 2013 بعد زيادة عدد الأسهم المتداولة للمصارف الإسلامية ، ثم ارتفعت النسبة أكثر إلى (26.25 %) في عام 2014 ، بعدها وفي عام 2015 انخفضت النسبة إذ بلغت (12.18 %) بسبب سوء الأوضاع الأمنية والسياسية في البلاد ، وفي عام 2016 بلغت النسبة (8.08 %) ، ثم في عام 2017 ارتفعت مرة أخرى إلى (30.71 %) بسبب تحسن الأوضاع الأمنية والاستثمارية وزيادة عدد الأسهم المتداولة للمصارف الإسلامية بعد دخول عدة مصارف للتداول في سوق العراق للأوراق المالية ، وفي عام 2018 ارتفعت أكثر إذ بلغت النسبة (51.74 %) بعد دخول مصارف جديدة أخرى للتداول في السوق .

ويلاحظ من خلال دراسة هذه النسبة الإرتفاع الواضح في نسبة مساهمة المصارف الإسلامية العراقية وتأثيرها في السوق خلال عامي 2017 و 2018 حيث وصلت النسبة إلى (51.74 %) في عام 2018 وهي نسبة كبيرة بالمقارنة مع نسبة عام 2004 والتي كانت (2.00 %) فقط وذلك بسبب زيادة نشاطها الاستثماري وتداول أسهمها . وكما مبين في الشكل (13) .



المصدر / من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (14) .

شكل (13)

نسبة مؤشر عدد الأسهم المتداولة للمصارف الإسلامية إلى إجمالي عدد الأسهم المتداولة لسوق العراق للأوراق المالية .

(د) - نسبة مؤشر معدل الدوران للمصارف الإسلامية إلى إجمالي معدل الدوران لسوق العراق للأوراق المالية للمدة (2018 – 2004) :

من خلال الجدول (15) تتضح لنا نسبة مساهمة معدل الدوران للمصارف الإسلامية إلى إجمالي معدل الدوران لسوق العراق للأوراق المالية.

جدول (15)

نسبة مؤشر معدل الدوران للمصارف الإسلامية إلى إجمالي معدل الدوران لسوق العراق للأوراق المالية للمدة (2004 – 2018) .

السنة	معدل الدوران للمصارف الإسلامية (مليون دينار) (1)	معدل الدوران لإجمالي سوق العراق للأوراق المالية (مليون دينار) (2)	النسبة (%) (2/1)
2004	6.3	425.7	1.5
2005	15.48	675.93	2.3
2006	28.19	517.60	5.4
2007	25.03	636.01	3.9
2008	34.69	693.74	5.0
2009	10.74	1141.17	0.9
2010	87.79	1296.68	6.8
2011	45.86	1787.18	2.6
2012	25.7	1777.53	1.4
2013	70.66	1036.52	6.8
2014	110.73	873.41	12.7
2015	30.01	2146.18	1.4
2016	39.45	1149.25	3.4
2017	148.17	1088.20	13.6
2018	172.49	758.7	22.7

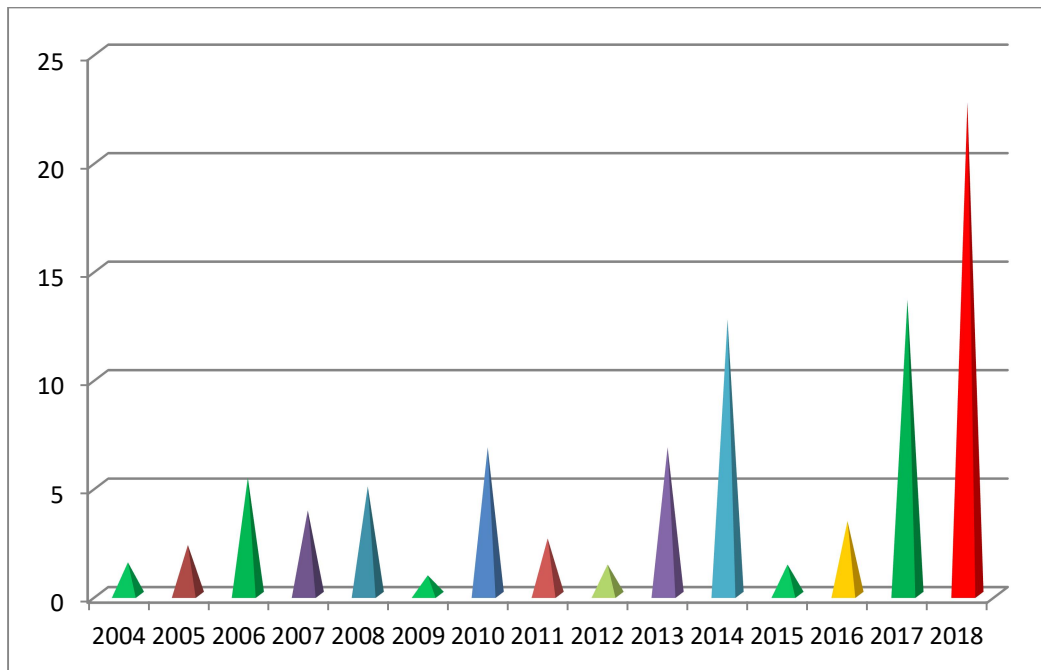
المصدر/ النشرة السنوية لسوق العراق للأوراق المالية للمدة (2004 – 2018) .

• النسبة من عمل الباحث .

يلاحظ من الجدول (15) أن النسبة اتسمت بالتفاوت بين الارتفاع والانخفاض ، ففي عام 2004 بلغت النسبة (1.5 %) ، وفي عام 2005 بلغت النسبة (2.3 %) ، ثم في عام 2006 ارتفعت إلى (5.4 %) بسبب تحسن الأوضاع الاستثمارية وزيادة معدل الدوران للمصارف الإسلامية ، ثم في عام 2007 انخفضت النسبة إلى (3.9 %) ، وفي عام 2008 بلغت النسبة (5.0 %) ، وانخفضت بعدها إذ بلغت النسبة (0.9 %) في عام 2009 ، وفي عام 2010 ارتفعت إلى (6.8 %) بسبب تحسن الأوضاع الاقتصادية

وزيادة معدل الدوران للمصارف الاسلامية ، وانخفضت النسبة بعد ذلك إلى (2.6%) في عام 2011 ، وانخفضت أكثر حيث بلغت (1.4%) في عام 2012 ، ثم في عام 2013 ارتفعت النسبة إلى (6.8%) بسبب تحسن الأوضاع الأمنية والسياسية ، وارتفعت أكثر عام 2014 إذ بلغت (12.7%) بعد زيادة معدل الدوران للمصارف الاسلامية ، بعدها في عام 2015 انخفضت النسبة إلى (1.4%) بسبب سوء الأوضاع الأمنية في البلاد ، ثم في عام 2016 بلغت النسبة (3.4%) ، بعدها عام 2017 ارتفعت النسبة للمصارف الاسلامية إلى إجمالي معدل الدوران للسوق المالية إذ بلغت (13.6%) ، ثم ارتفعت أكثر في عام 2018 حيث بلغت (22.7%) بسبب زيادة اعداد المصارف وزيادة نشاطها الاستثماري نتيجة تحسن الوضع الامني للبلاد .

إذ نلاحظ الزيادة الواضحة في النسبة خلال مدة الدراسة مابين سنة 2004 وسنة 2018 وهذه الزيادة تثبت دور المصارف الإسلامية العراقية وأهميتها في سوق العراق . والشكل (15) يوضح نسبة معدل الدوران للمصارف الإسلامية العراقية إلى إجمالي معدل الدوران لسوق العراق للأوراق المالية .



المصدر / من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (15) .

شكل (14)

نسبة مؤشر معدل الدوران للمصارف الإسلامية إلى إجمالي معدل الدوران لسوق العراق للأوراق المالية .

المبحث الثالث

قياس أثر المصارف الإسلامية في تنشيط سوق العراق للأوراق المالية للمدة

(2004 - 2018)

في هذا المبحث من الدراسة الذي نتناول فيه استخدام التحليل الإحصائي لمتغيرات البحث ، إذ تم استخدام الطرق الإحصائية الوصفية والكمية لغرض وصف العلاقة بين المتغيرات وبناء نموذج لوصف هذه العلاقة . إذ تهدف هذه الطرق الى البحث في توقع متغير ما (النتيجة) اعتماداً على المتغير أو المتغيرات الأخرى (لتقدير النماذج) باستعمال (تحليل الإنحدار) .

فضلاً عن توصيف المتغيرات ، وعرض بعض النتائج مثل تقديرات المعالم والأخطاء المعيارية للمعالم المقدرة واختبار معنوية هذه المعالم فضلاً عن اختبار معنوية النموذج . وسيتم احتساب مؤشرات إحصائية لغرض توضيح القدرة للمتغيرات التوضيحية في تفسير التغيرات الحاصلة في المتغيرات المعتمدة .

1 - التوصيف الإحصائي لتوزيع متغيرات البحث لعينة بناء الأنموذج :

في هذا المبحث سيتم استخدام مؤشرات المصارف الإسلامية العراقية بوصفها المتغير المستقل والمتمثلة بمؤشر (القيمة السوقية ، حجم التداول ، عدد الأسهم ، معدل الدوران) ومؤشرات سوق العراق للأوراق المالية وهي المتغير التابع (المعتمد) وهذه المؤشرات هي (القيمة السوقية ، حجم التداول ، عدد الأسهم ، معدل الدوران) . وتم الحصول على البيانات المالية لهذه المؤشرات من النشرات السنوية لسوق العراق للأوراق المالية ومن البيانات الخاصة للمصارف الإسلامية للمدة (2004 – 2018) .

جدول (16)

الانحرافات المعيارية و الأوساط الحسابية لعينة البحث في المتغيرات المبحوثة

المتغيرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
القيمة السوقية للمصارف الإسلامية	840550.27	910158.99
حجم التداول للمصارف الإسلامية	90262.27	112353.54
عدد الأسهم المتداولة للمصارف الإسلامية	98587.02	135670.72
معدل الدوران للمصارف الإسلامية	56.75	51.17
القيمة السوقية لإجمالي سوق العراق للأوراق المالية	5417592.73	3188681.17
حجم التداول لأجمالي سوق العراق للأوراق المالية	675594.40	656143.06
عدد الأسهم المتداولة لأجمالي سوق العراق للأوراق المالية	492101.20	396630.10
معدل الدوران لأجمالي سوق العراق للأوراق المالية	1066.92	505.55

المصدر: من نتائج البرنامج الإحصائي .

الجدول (16) يبين أن الوسط الحسابي لمتغيرات (القيمة السوقية للمصارف الإسلامية ، حجم التداول للمصارف الإسلامية ، عدد الأسهم المتداولة للمصارف الإسلامية ، معدل الدوران للمصارف الإسلامية) ، جاء بمقدار (840550.27 ، 90262.27 ، 98587.02 ، 56.75) على التوالي، وبانحراف معياري مقداره (910158.99 ، 112353.54 ، 135670.72 ، 51.17) على التوالي ، أما الوسط الحسابي لمتغير (القيمة السوقية لإجمالي سوق العراق للأوراق المالية ، حجم التداول لأجمالي سوق العراق للأوراق المالية ، عدد الأسهم المتداولة لأجمالي سوق العراق للأوراق المالية ، معدل الدوران لأجمالي سوق العراق للأوراق المالية) ، فقد جاء بمقدار (5417592.73 ، 675594.40 ، 492101.20 ، 1066.92) وبانحراف معياري مقداره (3188681.17 ، 656143.06 ، 396630.10 ، 505.55) .

2- الارتباط بين متغيرات المصارف الإسلامية وسوق العراق للأوراق المالية :

يهدف الارتباط الى الكشف عن قوة أو درجة واتجاه العلاقة بين المتغيرات المختلفة ، فالارتباط يدل على وجود علاقة طردية أو عكسية بين تلك المتغيرات .

ولتحقيق عملية استخراج قوة العلاقة ما بين مؤشرات المصارف الإسلامية (القيمة السوقية للمصارف الإسلامية ، حجم التداول للمصارف الإسلامية ، عدد الأسهم المتداولة للمصارف الإسلامية ، معدل الدوران للمصارف الإسلامية) ومؤشرات سوق العراق

للأوراق المالية (القيمة السوقية ، حجم التداول ، عدد الأسهم المتداولة ، معدل الدوران) لعينة البحث ، تم استعمال معامل الارتباط البسيط (معامل بيرسون) .
ولابد من الإشارة هنا إلى ان العلاقة (الارتباط)^(1*) بين المتغيرات ، وعلى الرغم من انها أداة بحثية مفيدة ولكنها لا تخبرنا بأي شيء عن القدرة التنبؤية للمتغيرات ، بمعنى انها لا تخبرنا على السببية أو العلية ، فهي لا تدل على وجود أثر للمتغيرات المنبئة للمصارف الإسلامية (القيمة السوقية ، حجم التداول ، عدد الأسهم المتداولة ، معدل الدوران) على متغير النتيجة وسوق العراق للأوراق المالية (القيمة السوقية ، حجم التداول ، عدد الأسهم المتداولة ، معدل الدوران) ، عليه ستلجأ الباحث إلى استخراج مؤشرات أنموذج معادلة الانحدار الخطي البسيط لبناء الأنموذج .

جدول (17)

معامل الارتباط بين مؤشرات المصارف الإسلامية و مؤشرات سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2018 – 2004)

المتغيرات	معامل الارتباط	P-sig.	الدلالة الإحصائية
القيمة السوقية للمصارف الإسلامية	0.891	0.000	معنوي
حجم التداول للمصارف الإسلامية	0.478	0.036	معنوي عند 0.05
عدد الأسهم المتداولة للمصارف الإسلامية	0.748	0.001	معنوي
معدل الدوران للمصارف الإسلامية	-0.041	0.442	غير معنوي

المصدر: من نتائج البرنامج الإحصائي .

عند استعراض نتائج الجدول (17) ، نجد أن قيمة معامل الارتباط بين متغيرات البحث مؤشرات المصارف الإسلامية (القيمة السوقية للمصارف الإسلامية ، حجم التداول للمصارف الإسلامية ، عدد الأسهم المتداولة للمصارف الإسلامية ، معدل الدوران للمصارف الإسلامية) ومؤشرات سوق العراق للأوراق المالية (القيمة السوقية لإجمالي سوق العراق للأوراق المالية ، حجم التداول لأجمالي سوق العراق للأوراق

*يمكن التوصل إلى معادلة الانحدار دون دراسة قوة العلاقة ، ويمكن أيضاً تحديد درجة قوة العلاقة (الارتباط) دون إيجاد معادلة الانحدار ، إذ يبقى لكل منهما أهدافه الخاصة .

المالية ، عدد الأسهم المتداولة لإجمالي سوق العراق لأوراق المالية ، معدل الدوران للسوق) ، قد بلغت (0.891،0.478،0.748، -0.041) على التوالي .

ويشير الجدول (17) أيضاً إلى أن العلاقة بين المتغيرين (القيمة السوقية للمصارف الإسلامية و القيمة السوقية لإجمالي سوق العراق لأوراق المالية) هي علاقة طردية قوية ومعنوية عند (0.01 و 0.05) وكذلك الحال بالنسبة للعلاقة بين المتغيرين (عدد الأسهم المتداولة للمصارف الإسلامية و عدد الأسهم المتداولة لإجمالي سوق العراق لأوراق المالية) في حين لاحظنا أن العلاقة بين المتغيرين (حجم التداول للمصارف الإسلامية و حجم التداول لأجمالي سوق العراق لأوراق المالية) كانت طردية معتدلة ومعنوية عند مستوى 0.05 فقط ، أما بالنسبة للعلاقة بين المتغيرين (معدل الدوران للمصارف الإسلامية و معدل الدوران لإجمالي سوق العراق لأوراق المالية) فقد كانت العلاقة بينهما عكسية (سالبة) وغير معنوية .

3- بناء أنموذج معادلة الانحدار الخطي البسيط :

بهدف تفسير العلاقات السببية والتأثيرات المتبادلة بين مؤشرات المصارف الإسلامية ومؤشرات سوق العراق لأوراق المالية ودراسة أثر التغير في بعض المتغيرات على بعضها الآخر ، سيتم استخدام أساليب الانحدار لغرض بناء نموذج لهذه العلاقات وتفسير النتائج. ومن أجل تقييم دقة الأنموذج في عينة البحث ، يجب أن يكون الأنموذج قادراً على تقدير أثار مؤشرات اسهم المصارف الإسلامية في المؤشرات الاجمالية لسوق العراق لأوراق المالية (القيمة السوقية الإجمالية ، حجم التداول الإجمالي ، عدد الأسهم المتداولة الإجمالية ، معدل الدوران الإجمالي) وهنا سندرس الآثار الآتية :

- أثر كل متغير من متغيرات المصارف الإسلامية على المتغير المناظر له من متغيرات سوق العراق لأوراق المالية .

و تم استخدام البرنامج الإحصائي (SPSS22) لتقدير النماذج القياسية واستخراج الاختبارات اللازمة وكما يوضحها الجدول الآتي :

المؤشر الإحصائي	التفاصيل
R^2	معامل التحديد
F	يستخدم لاختبار معنوية العلاقة الخطية المدروسة
T	يستخدم لاختبار معنوية تأثير المستقل على المتغير المعتمد
β	المعلمة المقدره
S. Error	الخطأ المعياري للمعلمة المقدره
Sig.	تشير إلى مستوى المعنوية

أولاً : تقدير أثر كل مؤشر من مؤشرات المصارف الإسلامية على المؤشر المناظر له من مؤشرات سوق العراق للأوراق المالية .

أ) تقدير وتحليل تحليل أثر القيمة السوقية للمصارف الإسلامية على القيمة السوقية لإجمالي سوق العراق للأوراق المالية :

لغرض تحليل أثر المتغير المستقل القيمة السوقية للمصارف الإسلامية على المتغير المعتمد القيمة السوقية لإجمالي سوق العراق للأوراق المالية لابد من اختبار الفرضية القائلة :

H0 : لا يوجد أثر معنوي لمتغير القيمة السوقية للمصارف الإسلامية على المتغير المعتمد القيمة السوقية لإجمالي سوق العراق للأوراق المالية .

H1: يوجد أثر معنوي لمتغير القيمة السوقية للمصارف الإسلامية على المتغير المعتمد القيمة السوقية لإجمالي سوق العراق للأوراق المالية .
إذ تم الحصول على النتائج الآتية :

جدول (18)

أثر القيمة السوقية للمصارف الإسلامية على القيمة السوقية لإجمالي سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2004 – 2018)

	β	Std. Error	T	Sig.
(Constant)	2793127.698	536116.553	5.210	0.000
القيمة السوقية للمصارف الإسلامية	3.122	0.441	7.084	0.000

المصدر: البرنامج الاحصائي .

من خلال النتائج الموضحة في جدول (18) يتبين :

أن القيمة المحسوبة لمعلمة الميل الحدي للنموذج هي (3.122) والتي تبين أن التغير في المتغير المستقل (القيمة السوقية للمصارف الإسلامية) بوحدة واحدة يؤدي إلى تغير المتغير المعتمد (القيمة السوقية لإجمالي سوق العراق للأوراق المالية) بمقدار (3.122) , وان الخطأ المعياري للمعلمة المقدره هو (0.441) وهي قيمة صغيرة. وان القيمة المحسوبة لأحصائية الاختبار (t) كانت (7.084) وعند ملاحظة القيمة المقابلة لها في عمود (Sig.) نلاحظ بأن هذه القيمة معنوية مما يعني رفض فرضية العدم (H0) وقبول الفرضية البديلة (H1) فهناك تأثير معنوي لمتغير القيمة السوقية للمصارف الإسلامية على المتغير المعتمد القيمة السوقية لإجمالي سوق العراق للأوراق المالية. وإن قيمة الحد الثابت قد كانت (2793127.698) وقد كانت هذه القيمة معنوية أيضاً .

جدول (19)

معامل التحديد وقيمة F المحتسبة لاختبار معنوية النموذج

R	R Square	F	Sig.
0.891	0.794	50.189	0.000

المصدر: من نتائج البرنامج الاحصائي .

من خلال الجدول (19) يتبين أن قيمة معامل التحديد (R^2) كانت مساوية إلى (0.794) والتي تشير إلى ان المتغير المستقل (القيمة السوقية للمصارف الإسلامية) استطاع تفسير ما يقارب 80% من التغير الحاصل في المتغير المعتمد (القيمة السوقية لإجمالي سوق العراق للأوراق المالية) ، فضلاً على ذلك فإن القيمة المحتسبة لاختبار (F) في الجدول (19) والتي هي (50.189) فإنها قيمة كبيرة ونلاحظ بأنها معنوية وحسب القيمة الموجودة في العمود (Sig.) والتي تساوي (0.000) مما يشير إلى معنوية العلاقة الخطية المفترضة بين المتغير المعتمد والمتغير المستقل .

ب) تقدير وتحليل اثر حجم التداول للمصارف الإسلامية على حجم التداول لإجمالي سوق العراق للأوراق المالية :

لغرض تحليل أثر المتغير المستقل حجم التداول للمصارف الإسلامية على المتغير المعتمد حجم التداول لأجمالي سوق العراق للأوراق المالية ولغرض اختبار الفرضية القائلة :

H0 : لا يوجد اثر للمتغير المستقل حجم التداول للمصارف الإسلامية على المتغير المعتمد حجم التداول لأجمالي سوق العراق للأوراق المالية.

H1 : يوجد أثر للمتغير المستقل حجم التداول للمصارف الإسلامية على المتغير المعتمد حجم التداول لإجمالي سوق العراق للأوراق المالية .

إذ تم الحصول على النتائج الآتية :

جدول (20)

أثر حجم التداول للمصارف الإسلامية على حجم التداول لإجمالي سوق العراق للأوراق المالية
للمدة (2004 – 2018)

	β	Std. Error	T	Sig.
(Constant)	423851.556	200895.754	2.110	0.055
القيمة السوقية للمصارف الإسلامية	2.789	1.423	1.960	0.072

المصدر: من نتائج البرنامج الاحصائي .

من خلال النتائج الموضحة في جدول (20) يتبين :

أن القيمة المحسوبة لمعلمة الميل الحدي للنموذج هي (2.789) والتي تبين أن التغير بالمتغير المستقل (حجم التداول للمصارف الإسلامية) بوحدة واحدة يؤدي الى تغير المتغير المعتمد (حجم التداول لإجمالي سوق العراق للأوراق المالية) بمقدار (2.789) ، وان الخطأ المعياري للمعلمة المقدره هو (1.423). كما وأن القيمة المحسوبة لإحصائية الاختبار (t) كانت (1.960) وعند ملاحظة القيمة المقابلة لها في عمود (Sig.) نلاحظ بأن هذه القيمة غير معنوية مما يعني قبول فرضية العدم (H0) ورفض الفرضية البديلة (H1) ، أي أنه لا يوجد هنالك تأثير معنوي للمتغير المستقل حجم التداول للمصارف الإسلامية على المتغير المعتمد حجم التداول لأجمالي سوق العراق للأوراق المالية. وإن قيمة الحد الثابت قد كانت (423851.556) وقد كانت هذه القيمة غير معنوية أيضاً .

جدول (21)

معامل التحديد وقيمة F المحسوبة لاختبار معنوية النموذج

R	R Square	F	Sig.
0.478	0.228	3.841	0.072

المصدر: من نتائج البرنامج الاحصائي .

من خلال الجدول (21) يتبين ان قيمة معامل التحديد (R^2) كانت مساوية إلى (0.228) والتي تشير إلى أن المتغير المستقل (حجم التداول للمصارف الإسلامية) استطاع تفسير ما يقارب 23% من التغير الحاصل في المتغير المعتمد (حجم التداول لإجمالي سوق العراق للأوراق المالية) ، فضلاً عن ذلك فان القيمة المحتسبة لاختبار (F) في الجدول (21) والتي هي (3.841) هي قيمة صغيرة ونلاحظ بأنها غير معنوية وحسب القيمة الموجودة في العمود (Sig.) والتي تساوي (0.072) مما يشير إلى عدم معنوية العلاقة الخطية المفترضة بين المتغير المعتمد والمتغير المستقل .

ج) تحليل أثر عدد الأسهم المتداولة للمصارف الإسلامية على عدد الأسهم المتداولة لإجمالي سوق العراق للأوراق المالية :

لغرض تحليل أثر المتغير المستقل عدد الأسهم المتداولة للمصارف الإسلامية على المتغير المعتمد عدد الأسهم المتداولة لقطاع المصارف ولغرض اختبار الفرضية القائلة :

H0 : لا يوجد أثر للمتغير المستقل عدد الأسهم المتداولة للمصارف الإسلامية على المتغير المعتمد عدد الأسهم المتداولة لقطاع المصارف .

H1 : يوجد أثر للمتغير المستقل عدد الأسهم المتداولة للمصارف الإسلامية على المتغير المعتمد عدد الأسهم المتداولة لقطاع المصارف .

إذ تم الحصول على النتائج الآتية :

جدول رقم (22)

اثر عدد الأسهم المتداولة للمصارف الإسلامية على عدد الأسهم المتداولة لإجمالي سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2004 – 2018)

	β	Std. Error	T	Sig.
(Constant)	276410.665	88206.035	3.134	0.008
عدد الأسهم المتداولة للمصارف الإسلامية	2.188	0.538	4.068	0.001

المصدر: من نتائج البرنامج الاحصائي .

من خلال النتائج الموضحة في جدول (22) يتبين :

أن القيمة المحسوبة لمعلمة الميل الحدي للنموذج هي (2.188) والتي تبين أن التغير بالمتغير المستقل (عدد الأسهم المتداولة للمصارف الإسلامية) بوحدة واحدة يؤدي إلى تغير المتغير المعتمد (عدد الأسهم المتداولة لقطاع المصارف) بمقدار (2.188)، وإن الخطأ المعياري للمعلمة المقدرة هو (0.538) وهي قيمة صغيرة. وإن القيمة المحسوبة لإحصائية الاختبار (t) كانت (4.068)، وعند ملاحظة القيمة المقابلة لها في عمود (Sig.) نلاحظ بأن هذه القيمة معنوية مما يعني رفض فرضية العدم (H0) وقبول الفرضية البديلة (H1)، أي أن هناك تأثير معنوي للمتغير المستقل عدد الأسهم المتداولة للمصارف الإسلامية على المتغير المعتمد عدد الأسهم المتداولة لقطاع المصارف. وأن قيمة الحد الثابت قد كانت (276410.665) وقد كانت هذه القيمة معنوية أيضاً.

جدول (23)

معامل التحديد وقيمة F المحسوبة لاختبار معنوية النموذج

R	R Square	F	Sig.
0.748	0.560	16.549	0.001

المصدر: من نتائج البرنامج الإحصائي.

من خلال الجدول (23) يتبين أن قيمة معامل التحديد (R^2) كانت مساوية إلى (0.560) والتي تشير إلى إن المتغير المستقل (عدد الأسهم المتداولة للمصارف الإسلامية) استطاع تفسير ما يقارب 56% من التغير الحاصل في المتغير المعتمد (عدد الأسهم المتداولة لإجمالي سوق العراق لأوراق المالية)، فضلاً عن ذلك فإن القيمة المحسوبة لاختبار (F) في الجدول (23) والتي هي (16.549) فإنها قيمة كبيرة ونلاحظ بأنها معنوية وبحسب القيمة الموجودة في العمود (Sig.) والتي تساوي (0.001) مما يشير إلى معنوية العلاقة الخطية المفترضة بين المتغير المعتمد والمتغير المستقل.

(د) - تحليل أثر معدل الدوران للمصارف الإسلامية على معدل الدوران لإجمالي سوق العراق للأوراق المالية :

لغرض تحليل أثر المتغير المستقل عدد الأسهم المتداولة للمصارف الإسلامية على المتغير المعتمد عدد الأسهم المتداولة لقطاع المصارف ولغرض اختبار الفرضية القائلة :
H0 : لا يوجد أثر للمتغير المستقل معدل الدوران للمصارف الإسلامية على المتغير المعتمد معدل الدوران للسوق .
H1 : يوجد أثر للمتغير المستقل معدل الدوران للمصارف الإسلامية على المتغير المعتمد معدل الدوران للسوق .
 إذ تم الحصول على النتائج الآتية :

جدول (24)

أثر معدل الدوران للمصارف الإسلامية على معدل الدوران لإجمالي سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2004 – 2018)

	β	Std. Error	T	Sig.
(Constant)	1090.179	206.160	5.288	0.000
معدل الدوران للمصارف الإسلامية	-0.410	2.740	-0.150	0.883

المصدر: من نتائج البرنامج الإحصائي .

من خلال النتائج الموضحة في جدول (24) يتبين:
 أن القيمة المحسوبة لمعلمة الميل الحدي للنموذج هي (-0.410) والتي تبين أن زيادة المتغير المستقل (معدل الدوران للمصارف الإسلامية) بوحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض المتغير المعتمد (معدل الدوران للسوق) بمقدار (-0.410) لأن إشارة المعلمة سالبة ، وان الخطأ المعياري للمعلمة المقدرة هو (2.740). وان القيمة المحسوبة لاحصائية الاختبار (t) كانت (-0.150) وعند ملاحظة القيمة المقابلة لها في عمود (Sig.) نلاحظ

بان هذه القيمة غير معنوية ، مما يعني قبول فرضية العدم (H0) ورفض الفرضية البديلة (H1) اي انه ليس هناك تأثير معنوي للمتغير المستقل معدل الدوران للمصارف الإسلامية على المتغير المعتمد معدل الدوران للسوق . وأن قيمة الحد الثابت قد كانت (1090.179) وقد كانت هذه القيمة معنوية .

جدول (25)

معامل التحديد وقيمة F المحتسبة لاختبار معنوية النموذج

R	R Square	F	Sig.
0.041	0.002	0.022	0.883

المصدر: من نتائج البرنامج الإحصائي .

من خلال الجدول (25) يتبين أن قيمة معامل التحديد (R^2) كانت مساوية إلى (0.002) والتي تشير إلى أن المتغير المستقل (معدل الدوران للمصارف الإسلامية) لم يفسر التغير الحاصل في المتغير المعتمد (معدل الدوران للسوق) ، فضلاً عن ذلك فإن القيمة المحتسبة لاختبار (F) في الجدول (25) والتي هي (0.022) فإنها قيمة صغيرة جداً ونلاحظ بأنها غير معنوية وحسب القيمة الموجودة في العمود (Sig.) والتي تساوي (0.883) مما يشير إلى عدم معنوية العلاقة الخطية المفترضة بين المتغير المعتمد والمتغير المستقل .

الاستنتاجات

وتتلخص استنتاجات الدراسة بالآتي :

- 1- تطور أعمال المصارف الإسلامية في العراق نتيجة زيادة أعدادها ضمن القطاع المصرفي إذ أصبح عدد المصارف الإسلامية في عام 2018 (27) مصرفاً .
- 2- إن المصارف الإسلامية هي مؤسسات مالية ومصرفية تقدم خدمات مصرفية واستثمارية طبقاً لأسلوب الوساطة المالية القائم على أساس المشاركة في الأرباح والخسائر وعلى استبعاد التعامل بالفوائد المسبقة أخذاً واعطاءً فهي تقوم بتجميع المدخرات ورؤوس الأموال وتوجيهها نحو المجالات التي تخدم التنمية الاقتصادية والاجتماعية .
- 3- تحاول المصارف الإسلامية ابتكار صيغ جديدة لتمويل المشروعات والأفراد ليتمكن من توسيع حصته السوقية من خلال تمويل هذه المشروعات بما لا يتعارض مع أحكام الدين، وهذه الأساليب تعتبر الهدف الأساس والحيوي للمصرف لأن الاستثمارات ركيزة أساسية في العمل المصرفي الإسلامي .
- 4- زيادة حجم نشاط المصارف الإسلامية المتداولة في سوق العراق للأوراق المالية ، إذ زادت قيم مؤشرات المصارف الإسلامية في العام الأخير للدراسة عما كانت عليه في بداية الدراسة ، إذ بلغ مؤشر القيمة السوقية للمصارف الإسلامية (2629150) مليون دينار بعدما كان (11376) مليون دينار في عام 2004 ، وبلغ مؤشر حجم التداول (246996) مليون دينار بعدما كان (1174) مليون دينار في عام 2004 ، وبلغ مؤشر عدد الأسهم المتداولة (430800) مليون سهم بعدما كان (288) مليون سهم في عام 2004 ، وبلغ مؤشر معدل الدوران (172 %) بعدما كان (6.3 %) في عام 2004 .
- 5- زيادة نشاط المصارف الإسلامية في القطاع المصرفي ، إذ ارتفعت نسبة مساهمة مؤشرات المصارف الإسلامية إلى إجمالي مؤشرات القطاع المصرفي ، إذ بلغت نسبة القيمة السوقية للمصارف الإسلامية (59.9%) في العام الأخير للدراسة بعدما كانت النسبة (1.8 %) في عام 2004 ، وبلغت نسبة حجم التداول (83.25 %) في العام الاخير

للدراسة بعدما كانت النسبة (1.28 %) في عام 2004 ، وبلغت نسبة عدد الأسهم المتداولة (61.14 %) في العام الأخير بعد أن كانت النسبة (2.32 %) في عام 2004 ، وبلغت نسبة معدل الدوران (62.4 %) في العام الأخير بعدما كانت النسبة (2.9 %) في عام 2004 .

6- وجود علاقة ارتباط طردية قوية وموجبة بين المتغير المستقل (القيمة السوقية للمصارف الإسلامية) والمتغير المعتمد (القيمة السوقية لإجمالي سوق العراق للأوراق المالية) ، نتيجة زيادة إقبال الأفراد المستثمرين في السوق على شراء أسهم المصارف الإسلامية في السوق وتطبيق قانون الاستثمار في سوق الأوراق المالية وتفعيل قاعدة بيانات السوق والعمل بنشاط التداول الإلكتروني .

7- وجود علاقة ارتباط غير قوية بين المتغير المستقل (حجم التداول للمصارف الإسلامية) والمتغير المعتمد (حجم التداول لإجمالي سوق العراق للأوراق المالية) ، نتيجة عدم استقرار نسبة حجم التداول في المصارف الإسلامية إلى نسبة حجم التداول في سوق الأوراق المالية كون المدة كانت غير مستقرة واتسمت بالتقلب ارتفاعاً وانخفاضاً في مؤشر حجم التداول بالنسبة للمصارف الإسلامية .

8- وجود علاقة ارتباط طردية قوية وموجبة بين المتغير المستقل (عدد الأسهم المتداولة للمصارف الإسلامية) والمتغير المعتمد (عدد الأسهم المتداولة لإجمالي سوق العراق للأوراق المالية) ، نتيجة زيادة أعداد المصارف الإسلامية المساهمة في سوق الأوراق المالية ، فضلاً عن زيادة أعداد الأسهم المتداولة في السوق .

9- وجود علاقة ارتباط ضعيفة جداً بين المتغير المستقل (معدل الدوران للمصارف الإسلامية) و المعتمد (معدل الدوران لإجمالي سوق العراق للأوراق المالية) ، نتيجة لاحتفاظ الأفراد المستثمرين بأسهم المصارف الإسلامية المشتراة لمدة أطول ، فضلاً عن عدم استقرار الوضع الاقتصادي والأمني في خلال مدة الدراسة .

10- هناك دور للمصارف الإسلامية في تنشيط سوق العراق للأوراق المالية ، نتيجة زيادة نشاطها في السوق ، إذ ارتفعت نسبة مساهمة مؤشرات المصارف الإسلامية إلى إجمالي

مؤشرات سوق العراق للأوراق المالية ، إذ بلغت نسبة القيمة السوقية للمصارف الإسلامية (26.48%) في العام الأخير للدراسة بعدما كانت النسبة (0.67 %) في عام 2004 ، وبلغت نسبة حجم التداول (52.95 %) في العام الأخير للدراسة بعدما كانت النسبة (0.92 %) في عام 2004 ، وبلغت نسبة عدد الأسهم المتداولة (51.74 %) في العام الأخير بعدما كانت النسبة (2.0 %) في عام 2004 ، وبلغت نسبة معدل الدوران (22.7 %) في العام الأخير بعدما كانت النسبة (1.5 %) في عام 2004 ، وارتفعت النسب كثيراً عما كانت عليه في بداية مدة الدراسة مما يؤكد ازدياد عدد المصارف الإسلامية المساهمة في السوق وزيادة نشاطها من خلال تحليل مؤشراتنا بالنسبة الى القطاع المصرفي المساهم في سوق العراق للأوراق المالية ، فضلاً عن زيادة نسبتها الى مؤشرات السوق التي تم تحليلها.

التوصيات

- 1- ضرورة محافظة المصارف الإسلامية على مكانتها وتعزيزها وزيادة كفاءة تشغيلها لتحقيق المزيد من النمو والأرباح ومن ثم زيادة الطلب على أسهمها .
- 2- ضرورة رفع قدرات وقابليات الإدارات المصرفية في المصارف الإسلامية العراقية بكل مستوياتها الادارية والتشغيلية للنهوض بواقع الخدمات المالية والمصرفية التي تقدمها ، وضرورة المحافظة على زيادة نشاطها في سوق العراق للأوراق المالية .
- 3- زيادة المصارف الإسلامية للطلب والعرض في سوق أوراق المال بسبب حجم ودائعها وموجوداتها الكبيرة التي تحتاج إلى استثمار ، وتعزيز اندماجها لتكوين كيانات مصرفية قوية وقادرة على المنافسة ومواجهة التحديات المختلفة وزيادة نطاق التعاون والتنسيق المشترك بين المصارف الإسلامية والتقارب فيما بينها لتبادل خبراتها والاستفادة من تجارب الآخرين .
- 4- بث مفهوم الثقافة المصرفية الإسلامية وتطوير أعمال المصارف الإسلامية من خلال تنويع صيغ التمويل الإسلامي وعدم اعتماد صيغ محددة ، وزيادة دورها التنموي والاقتصادي والاجتماعي في البلد .
- 5- تسهيل عمل المصارف الاسلامية ومراقبته من قبل لجان شرعية مختصة فضلاً عن رقابة البنك المركزي ومحاولة مطابقة أعمالها مع الشريعة الاسلامية وزيادة دورها في الاقتصاد العراقي من خلال القيام بمشاريع تنموية تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية .
- 6- تسهيل عملية إدراج المصارف الاسلامية في سوق العراق للأوراق المالية وتشجيعها على تداول أسهمها في السوق ، مما يسهم في زيادة دورها في سوق العراق للأوراق المالية .
- 7- العمل على تعزيز الإفصاح والشفافية في التقارير التي تنشرها المصارف الإسلامية حتى يتمكن المستثمر من اتخاذ قراراته الاستثمارية على بيئة .
- 8- الإفادة من تجارب الدول العربية والعالمية (مثل مصر والسعودية وباكستان وماليزيا وإيران) في مجال الصيرفة الإسلامية وتعشيق تفاصيل تلك التجارب في الواقع التطبيقي للمصارف الاسلامية العراقية بتحديثات تتلاءم مع واقع البيئة الاستثمارية في العراق .

المراجع والمصادر

المراجع : القرآن الكريم

المصادر:

المصادر العربية :

أولاً : الكتب

- 1- النجار، أحمد ، حركة البنوك الإسلامية : حقائق الأصل وأوهام الصورة ، الطبعة الأولى ، شركة سيرينت ، القاهرة ، مصر ، 1993.
- 2- الشرقاوي ، عائشة ، البنوك الإسلامية : التجربة بين الفقه والقانون والتطبيق ، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء ، المغرب ، 2000 .
- 3- العادي ، محمد صلاح ، مشكلة الاستثمار في البنوك الإسلامية وكيف عالجه الإسلام ، دار الوفاء للنشر والتوزيع ، مصر ، 1990.
- 4- العجلوني ، محمد محمود ، البنوك الإسلامية أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية ، الطبعة الأولى ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان ، 2008 .
- 5- أبو زيد ، محمد عبد المنعم ، الدور الاقتصادي للمصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق ، المعهد العالي للفكر الإسلامي ، القاهرة ، 1996.
- 6- الرفاعي ، فادي محمد ، المصارف الإسلامية ، الطبعة الاولى ، منشورات الحلبي ، لبنان ، 2004 .
- 7- الكفراوي ، عوف محمد ، البنوك الإسلامية : النقود والبنوك في النظام الإسلامي ، مركز الاسكندرية للكتاب ، مصر ، 2001 .
- 8- الخضير ، محسن أحمد ، البنوك الإسلامية ، الطبعة الثالثة ، دار وائل للنشر ، مصر ، 1999.
- 9- الشمري ، صادق راشد ، أساسيات الصناعة المصرفية الإسلامية ، الطبعة الأولى ، دار اليازوردي العلمية للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، 2008 .
- 10- الموسوي ، حيدر يونس ، المصارف الإسلامية : أدائها المالي واثرها المصرفي على سوق الاوراق المالية ، الطبعة الاولى ، دار اليازوردي العلمية للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، وسط البلد ، 2011 .

- 11- الحسنوي ، الشرع ، سالم صلال راهي ، عقيل شاکر ، المصارف الإسلامية في النظام الاقتصادي الإسلامي ، الطبعة الأولى ، دار أمل الجديدة ، 2019 .
- 12- الصدر ، محمد باقر ، البنك اللاربوي في الإسلام ، أطروحة للتعويض عن الربا ودراسة لكافة أوجه نشاط البنوك في ضوء الفقه الإسلامي ، الطبعة الثانية ، شريعت قم ، 1434 ق .
- 13- الزيدانيين ، جميل سالم ، إدارة المؤسسات المالية المتخصصة ، الطبعة الثانية ، دار زهران للطباعة والنشر والتوزيع ، الأردن ، 1995 .
- 14- الخوالدة ، محمود سليم ، المصارف الإسلامية ، الطبعة الأولى ، دار حامد ، عمان ، 2007 .
- 15- أحمد ، عبد الرحمن ، قضايا إسلامية معاصرة في النقود والبنوك والتمويل ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، مصر ، 2001 .
- 16- الحسني ، أحمد بن حسن ، صناديق الإستثمار ، دراسة وتحليل من منظور الاقتصاد الإسلامي ، الاسكندرية ، مصر ، 1999 .
- 17- الخضير ، محسن أحمد ، البنوك الإسلامية ، الطبعة الأولى ، دار الحرية ، القاهرة ، 1990 .
- 18- الوادي ، سمحان ، محود حسين ، حسين محمد ، الإقتصاد الإسلامي ، الطبعة الأولى ، دار المسيرة ، عمان ، 2010 .
- 19- الجنيدل ، أبو ديه ، حمد بن عبدالرحمن ، حسين ، الأستثمار والتمويل في الاقتصاد الإسلامي ، الطبعة الأولى ، دار جرير ، الجزء الاول ، عمان ، 2009 .
- 20- الهيتي ، قيصر عبد الكريم ، أساليب الأستثمار الإسلامي وأثرها في الأسواق المالية ، الطبعة الأولى ، دار رسلان ، دمشق ، بدون سنة .
- 21- الدعمي ، عباس كاظم ، السياسات النقدية والمالية وأداء الأسواق المالية ، الطبعة الأولى ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، 2010 .
- 22- الهندي ، الناشف ، خليل ، انطوان ، العمليات المصرفية والسوق المالي ، الجزء الثاني – المفهوم القانوني للسوق المالية ومدى علاقتها بالنظام المصرفي ، المؤسسة الحديثة للكتاب ، طرابلس ، لبنان ، 2000 .
- 23- أبو موسى ، رسمية أحمد ، الأسواق المالية والنقدية ، الطبعة الأولى ، دار المعتز للنشر والتوزيع ، عمان ، 2005 .

- 24- الجمل ، جمال جويدان ، الأسواق المالية والنقدية ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان ، 2001 .
- 25- ارشيد وآخرون ، عبد المعطي رضا ، الأسواق المالية مفاهيم وتطبيقات ، دار زهران للنشر والتوزيع ، 1998 .
- 26- الحسنوي ، سالم صلال راهي ، الأستثمار والتمويل في الأسواق المالية ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات ، 2017 .
- 27- التميمي ، سلامة ، ارشيد ، أسامة عزمي ، الاستثمار بالأوراق المالية ، دار المسيرة للنشر ، عمان ، الطبعة الأولى ، 2004 .
- 28- النقلي ، عاطف ، الخصخصة وسوق الأوراق المالية في مصر ، كتاب الأهرام الاقتصادي ، العدد 87 ، 1994 .
- 29- البرواري ، شعبان محمد إسلام ، بورصة الأوراق المالية من منظور إسلامي ، دراسة تحليلية نقدية ، دمشق ، سوريا ، دار الفكر ، الطبعة الأولى ، 2002 .
- 30- الزراري ، الفرج ، عبدالنافع عبدالله ، غازي ، الأسواق المالية ، دار وائل للنشر ، عمان ، 2001 .
- 31- الحناوي ، العبد ، محمد صالح الحناوي ، جلال ابراهيم العبد ، بورصة الأوراق المالية بين النظرية والتطبيق ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، مصر ، 2005 .
- 32- الشبلي ، الشبلي ، محمد ابراهيم ، طارق ابراهيم ، مقدمة في الأسواق المالية والنقدية ، عمان ، 2000 .
- 33- المهيلمي ، عبد المجيد ، التحليل الفني للأسواق المالية ، الطبعة الثانية ، البلاغ للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2004 .
- 34- العاني ، عماد محمد ، اندماج الأسواق المالية الدولية ، أسبابه وانعكاساته على الاقتصاد العالمي ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2002 .
- 35- الفينش ، محمد ، القطاع المالي في البلدان العربية وتحديات المرحلة المقبلة ، صندوق النقد العربي ، ابو ظبي ، 2000 .
- 36- اندراوس ، عاطف ولیم ، السياسة المالية وأسواق الأوراق المالية خلال فترة التحول لاقتصاد السوق ، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ، 2005 .
- 37- احمد ، عبد الرحمن يسري ، قضايا إسلامية معاصرة في النقود والبنوك والتمويل ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 2001 .

- 38- الراوي ، خالد وهيب ، الاستثمار : مفاهيم ، تحليل ، استراتيجيات ، دار المسيرة ، عمان ، 1999 .
- 39- البدوي ، ابراهيم اسماعيل ، التوزيع والنقود في الاقتصاد الاسلامي والاقتصاد الوضعي ، مجلس النشر العلمي في جامعة الكويت ، الطبعة الاولى ، 2004 .
- 40- شابرا ، محمد عمر ، نحو نظام نقدي عادل ، المعهد العالمي للفكر الاسلامي ، القاهرة - مصر ، الطبعة الثالثة ، 1992 .
- 41- الحسيني ، أحمد بن حسين بن أحمد ، صناديق الاستثمار دراسة تحليلية من منظور الاقتصاد الاسلامي ، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ، 1999 .
- 42- أبو شادي ، محمد ابراهيم ، الخدمات المصرفية في المصارف الاسلامية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 2000 .
- 43- ال سليمان ، مبارك بن سليمان بن محمد ، أحكام التعامل في الأسواق المالية المعاصرة ، دار كنوز اشبيلية ، الرياض ، 2005 .
- 44- الخليل ، أحمد بن محمد ، سندات الاستثمار وحكمها في الفقه الإسلامي ، مكتبة المعارف ، الرياض ، 2000 .
- 45- المومني ، فلاح غازي ، إدارة المحافظ الاستثمارية ، الطبعة الثانية ، دار المناهج ، عمان ، 2003 .
- 46- السويلم ، سامي ، صناعة الهندسة المالية ، نظرات في المنهج الإسلامي ، شركة الراجحي المصرفية للاستثمار ، مركز البحوث ، 2000 .
- 47- حنفي ، قريقاص ، عبد الغفار ، رسمية زكي ، البورصات والمؤسسات المالية ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، بدون سنة .
- 48- حنفي ، عبد الغفار ، بورصة الأوراق المالية (الأسهم ، السندات ، وثائق الاستثمار ، الخيارات) ، الدار الجامعية الجديدة للنشر ، الاسكندرية ، 2003 .
- 49- حربي ، محمد عريقات ، إدارة المصارف الإسلامية ، مدخل حديث ، دار وائل للنشر ، عمان ، الطبعة الأولى ، 2010 .
- 50- خريس وآخرون ، جمال ، أيمن أبو خضير ، عماد خصاونة ، النقود والبنوك ، الطبعة الأولى ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، 2002 .
- 51- خريوش وآخرون ، حسني علي ، الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق ، عمان ، الأردن ، الشركة الدولية للتجهيزات والخدمات الهندسية والمكتبية ، 1996 .

- 52- خلف ، فليح حسن ، البنوك الاسلامية ، الطبعة الأولى ، عالم الكتاب الحديث ، الأردن .
- 53- زغنري ، علاء الدين ، الخدمات المصرفية وموقف الشريعة الإسلامية منها ، مكتبة دار القرآن ، القاهرة ، 2002 .
- 54- شيخون ، محمد ، المصارف الإسلامية ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، الطبعة 1 ، 2002 .
- 55- صوان ، محمود حسن ، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي ، دار وائل ، عمان ، 2001 .
- 56- صوان ، محمود حسن ، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي : دراسة مصرفية تحليلية مع ملحق بالفتاوى الشرعية ، الطبعة الثانية ، وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2008 .
- 57- طه ، طارق ، ادارة المصارف والنظم المصرفية ، دار الكتب ، الاسكندرية ، 2000 .
- 58- طالب وآخرون ، علاء فرحان ، حيدر يونس كاظم ، محمد فائز حسن ، مدخل في إدارة المؤسسات المالية ، الطبعة الأولى ، مركز كربلاء للدراسات والبحوث ، 2016 .
- 59- عبد المطلب ، عاشور عبد الجواد ، دور المصرف في خدمة الأوراق المالية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 2003 .
- 60- عاشور ، يوسف حسين ، إدارة المصارف الإسلامية ، الطبعة الثانية ، فلسطين ، 2003 .
- 61- عبيد ، سعيد توفيق ، الاستثمار في الأوراق المالية ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، 1998 .
- 62- عيد ، عادل عبد الفضيل ، نظرية الربح وتطبيقاتها في معاملات المصارف الإسلامية ، الطبعة الأولى ، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية ، 2011 .
- 63- قرياقص ، رسمية ، أسواق المال ، دار الجامعية الاسكندرية ، 1999 .
- 64- كراجه ، عبد الحلیم محمود ، محاسبة البنوك ، الطبعة الأولى ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2000 .
- 65- كراجه وآخرون ، عبد الحلیم ، الإدارة والتحليل المالي : أسس ، مفاهيم ، تطبيقات ، الطبعة الثانية ، دار إطفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، 2002 .
- 66- مشهور ، أميرة عبد اللطيف ، الإستثمار في الإقتصاد الإسلامي ، مكتبة مدبولي ، مصر ، 1990 .
- 67- محمد ، أميرة حسب الله ، محددات الإستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 2004 .

- 68- مجيد ، ضياء ، البورصات (أسواق رأس المال وأدواتها ، الأسهم والسندات) ، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ، 2003 .
- 69- هندي ، منير ابراهيم ، الأوراق والمؤسسات المالية ، مكتبة ومطبعة الاشعاع ، الاسكندرية ، 1997 .
- 70- هندي ، منير إبراهيم ، أدوات الاستثمار في أسواق رأس المال : الأوراق المالية وصناديق الاستثمار ، البحرين ، المعهد العربي للدراسات المالية والمصرفية ، 1993 .
- 71- هندي ، منير ابراهيم ، إدارة الأسواق والمنشآت المالية ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، 1999
- 72- ياسين ، درويش ، فؤاد توفيق ، أحمد عبد الله ، المحاسبة المصرفية في البنوك التجارية والاسلامية ، دار اليازوردي للنشر ، مصر ، 1996 .

ثانياً : الرسائل والأطاريح الجامعية

- 1- الطائي ، اسراء نظام الدين ، دور المصارف الاسلامية في تحقيق الاستقرار المالي ، رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء ، 2017 .
- 2- اشرف ، مناصريه ، دور البنوك الإسلامية في دعم وتطوير أسواق رأس المال الإسلامية دراسة حالة سوق رأس المال الإسلامي في ماليزيا ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي ، 2013 .
- 3- الخاقاني ، نوري عبد الرسول ، المصرفية الإسلامية : الأسس النظرية ومشاكل التطبيق ، أطروحة دكتوراه كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة ، 2002 .
- 4- الدعيمي ، عباس كاظم ، أثر السياسات النقدية والمالية في مؤشرات اداء سوق الأوراق المالية ، اطروحة دكتوراه ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة ، 2008 .
- 5- بركاني ، بن زلتوت ، دلال ، مريم ، دور المصارف الإسلامية في تنشيط وتطوير بورصات الأوراق المالية - حالة سوق الأسهم السعودي ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة 8 ماي 1945 قالمة ، 2016 .
- 6- كتاف ، شافيه ، دور الأدوات المالية الاسلامية في تنشيط وتطوير السوق المالية الاسلامية دراسة تطبيقية لتجارب بعض الأسواق المالية العربية والاسلامية ، اطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة سطيف ، 2014 .

ثالثاً : البحوث والدوريات

- 1- البيروتى ، سعاد عبد الفتاح محمد ، دور المصارف الإسلامية في التنمية والاستثمار ، وقفة قصيرة لهذا الدور في العراق ، دراسة منشورة في العراق ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد الرابع والعشرون ، 2010 .
- 2- المصري ، رفيق يونس ، المضاربة على الأسعار بين المؤيدين والمعارضين ، مجلة جامعة الملك عبد العزيز ، الاقتصاد الاسلامي ، جدة ، المجلد 20 ، العدد 1 ، 2007 .
- 3- العاني ، قتيبة عبد الرحمن ، الأدوات الدولية الإسلامية ، مجلة المنهج الإسلامي ، العدد الأول ، 2004 .
- 4- بوحضر ، رقية ، دور أسهم البنوك الإسلامية في تنشيط أسواق الأوراق المالية : حالة دول منطقة الخليج ، دراسة منشورة في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد الصديق بن يحيى – جيجل – الجزائر ، مجلة اوراق اقتصادية ، العدد 1 ، ديسمبر 2017 .
- 5- زين الدين ، صلاح محمد علي ، رؤية بعض الأكاديميين الألمان الواقع ومستقبل المؤسسات المالية الإسلامية ، من بحوث المؤتمر السنوي الرابع عشر للمؤسسات المالية الإسلامية ، غرفة صناعة وتجارة دبي ، دولة الامارات العربية المتحدة ، المجلد الرابع ، 2005 .
- 6- القرّة داغي ، علي محي ، الأسس الشرعية لتوزيع الخسائر والأرباح في البنوك الإسلامية ، مجلة الإقتصاد الاسلامي ، العدد 55 ، 2002 .
- 7- الزحيلي ، وهبة مصطفى ، صيغ التمويل والاستثمار ، من بحوث المؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر للمؤسسات المالية الإسلامية ، غرفة صناعة وتجارة دبي ، دولة الإمارات العربية المتحدة ، المجلد الثالث ، 2005 .
- 8- إدارة الفتوى والبحوث ، بنك التضامن الإسلامي 1998 ، المزارعة وأحكامها الفقهية ، سلسلة مطبوعات بنك التضامن الاسلامي (6) .
- 9- المعماري ، حسن سالم ، المصارف الإسلامية ودورها في تعزيز القطاع المصرفي ، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر مستجدات العمل المصرفي في سوريا في ضوء التجارب العربية والعالمية ، دمشق ، 3 تموز ، 2005 .
- 10- القرشي ، عبدالكريم ، مدحت كاظم ، ميسون عبدالغني ، المصارف الإسلامية في مواجهة تحديات الازمة المالية العالمية ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، السنة العاشرة ، العدد الثاني والثلاثون ، 2012 .

- 11- النقلي ، عاطف ، الخصخصة وسوق الأوراق المالية في مصر ، كتاب الاهرام الاقتصادي ، العدد 87 ، اوت ، 1994 .
- 12- بتال ، أحمد حسين ، محاضرات في الأسواق المالية (نسخة الكترونية) ، كلية المعارف الجامعية ، 2004 .
- 13- بدران ، أحمد جابر ، تمويل القطاع الزراعي بصيغ الاستثمار الاسلامية (المشاركات الزراعية ، عقد السلم) بالتطبيق على المصارف الإسلامية ، سلسلة رسائل البنك الصناعي (حزيران) عدد 77 ، بنك الكويت الصناعي ، الصفاة ، الكويت ، 2004 .
- 14- شمبور ، توفيق ، واقع الصناعة المالية الإسلامية : آفاق نموها ، اتحاد المصارف العربية ، العدد 284 ، اكتوبر 2003 .
- 15- كامل ، الشيخ صالح عبد الله ، دور المصارف الإسلامية في دعم وتطوير أسواق رأس المال ، اتحاد المصارف العربية ، العدد 278 ، اكتوبر 2002 .
- 16- هندرين حسن حسين ، دور المصارف الاسلامية في تطوير النشاط المصرفي ، دراسة منشورة في العراق ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد الثامن والعشرون ، 2011 .

رابعاً : التقارير والنشرات الرسمية

- 1- التقرير السنوي للبنك المركزي ، 2010 .
- 2- احصائيات البنك المركزي العراقي للاعوام من (2004 – 2018)
- 3- النشرات السنوية لسوق العراق للأوراق المالية للمدة من (2004 – 2018) .

خامساً : المواقع

- 1- برنامج أساليب الاستثمار الإسلامي في المجالات المصرفية والتجارية .

www. Khartoum stock. Com

المصادر الاجنبية :

- 1- Miani , Stefano &DemehDaradkah , The Islamic banking industry in Jordan university of udine , Italy , 2009.

- 2- Al-Amine, m.m , the Islamic Bonds market , possibilities and challenges , International journal of Islamic financial services , no.1 , 2001.
- 3- Pervez , Avais , principles of Islamic Interest free Banking in Pakistan studay focusing on three Islamic Banks in Pakistan , Malardlen University , Sweden, school of sustain able Development of socity and technology , 2011.
- 4- Szczepanowicz, Andrzejdominik, Unconventional Banking in Aconventional Euvironment. Islamic Banking and Finance in the USA , Georgetown university , washington , phd , thesis , march 17 , 2011.
- 5- Fasih , faisal Inclusive growth in india through Islamic banking procedia social and Behavioral sciences 37 (2012)
- 6- Josette Peyrard , Labourse , 5eme ED , METS , 1997.
- 7- Badger. Ralph , Torgerson.w. Harold , Guttman. G.harry , investwentprincipals and practices 6th edition , prentichall , 1969.
- 8- RousseauL. peter and wachtelpaul , 2005 , Economic Growth and financial Depth: Is the Relationship Extinct Already ? (ww. Stern. nyu. edu / Eco / wkpapers / wider. Pdf.)
- 9- Hussein. Akhaled , Finance and growth in Egypt.(www. iceg. org / ne / projects / financial / growth. pdf.) 1999.
- 10-Townsend Robert and uedakenichi 2003 , financial Deeping, Inquality , and growth: model – Based quantitative Evaluation (cier.uchicago. edu / papers / ueda / ueda – townsend. pdf).
- 11-Ray tridip , 2002 financial development and Economic growth: Arevie of literature.(www. isid. ac. in / planning / slides – is – litre view. pdf).

- 12-Levine Ross, 2004 finance and growth: theory and Evidence, (Econ. brown. edu / fac / forth coming / forth – Book – Durlauf – finn growth – pdf).
- 13-Alfaro laura, chandaAreendom, ozcankalemlı and sayekselin , 2002 fol spillovers , financial mark and growth.(www. people. hbs. edu / lalfaro / papers / fdispil / overs).
- 14-Andritzky. R tochen ,2007 capital market Development In a small country of Slovenia (www. imf. org / external / pubs/ ft/ wp / 2007 / wpo 72209. pdf).
- 15-Eatwell John and Taylor hance, 1998 International capital markets and the future of Economic policy (www. new school. edu / cepa).
- 16-Cetorelli Nicola and Gambera Michele, 1999 banking Market structure, financial Dependence and Growth: International Evidence from industry Data (www. chicagofed. org / publication / working papers / paper wp99- 8 pdf).
- 17-F. leroux, Marcher internation aux des capitauxmonteral, 2eme edition, 1995.
- 18- Morrissey, ropert , Effects of Islamic Banking on Financial Market Outcomes in GCC Countries and Iran , From Cornell International Affairs Review vol. 6 No. 1 , 2012

الشكر والامتنان

الحمد لله العلي القدير الذي من علينا بنعمة الإسلام وجعلنا من أمة خير الأنام اشرف
الانبياء والمرسلين سيدنا وحبیب قلوبنا محمد (ص) وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى
يوم الدين .
أما بعد:

الشكر لله وحده ابتداء وانتهاء على توفيقه لنا بإتمام هذا العمل المتواضع ، فما كان لشيء
أن يجري في ملكه إلا بمشيئته جل شأنه .

لا يسعني في هذا المقام إلا أن اتقدم بجزيل الشكر والامتنان والتقدير إلى الأستاذ الفاضل
الدكتور (عقيل شاكر عبد الشرع) لتفضله بقبول الأشراف على رسالتي وثقته الكبيرة
وملاحظاته القيمة ، إذ لم ييخل علينا بإرشاداته ونصائحه وتوجيهاته ، والتي نحى فيه روح
التواضع والأخلاق السمحة ، وصبره وحرصه الدائم لإتمام هذا العمل ، فجزاه الله عنا كل خير
ورزقه دوام الصحة والعافية والتوفيق .

وأتوجه بالشكر الجزيل الى أساتذتي في برنامج الماجستير لما قدموه من العلم والمعرفة
أساتذتي الأفاضل في قسم العلوم المالية والمصرفية الأستاذ الفاضل الدكتور (سالم صلال
الحسناوي) والأستاذة الفاضلة الدكتورة (بتول مطر عبادي) والأستاذ الفاضل الدكتور (محمد
نعمة الزبيدي) والأستاذ الفاضل الدكتور (حسن سامي) والأستاذ الفاضل الدكتور (علي
عبدالحسين راجي) والأستاذ الفاضل الدكتور (ضياء زامل خضير) .

وأتقدم بجزيل الشكر إلى رئيس قسم العلوم المالية والمصرفية الأستاذ الفاضل الدكتور
(باسم عباس كريدي) لما أبداه من اهتمام ونصائح قيمة .

كما واتقدم بالشكر الجزيل للمقوم اللغوي (م.د مروان جميل نعمة) وكذلك شكري للمقوم العلمي
الاول (أ.م.د مصطفى كامل رشيد) والثاني (أ.م.د ليلي بديوي خضير) .

والشكر والتقدير والاحترام للأساتذة في لجنة المناقشة (الاستاذ الدكتور بتول مطر عبادي ،
الاستاذ المساعد الدكتور زينب مكي محمود ، والاستاذ المساعد الدكتور محمد نعمة الزبيدي)
الذين تفضلوا بمناقشة بحثي وأثراءهم للبحث بملاحظاتهم العلمية القيمة .

وخالص الشكر والتقدير إلى الاستاذ الدكتور (طه حسين) لإبدائه المساعدة متمنين له
دوام الصحة والعافية وشكري الى جميع الأساتذة الأفاضل الذين رافقونا طوال مشوارنا
الدراسي وكذلك زملائي وزميلاتي في الدراسة ، والشكر موصول إلى الزميلة والأخت
العزيزة (سهير كاظم) لما قدمته من نصح ومشورة .

وأتقدم بجزيل شكري وامتناني وتقديري إلى زوجي وسندي السيد (حيدر عدنان شبر) ،
لتشجيعه المتواصل وتحمله مشقة الدراسة معي ودعمه الدائم في كل الظروف ، ومساعدته لي
مادياً ومعنوياً ، أسأل الله أن يحفظه من كل سوء ويطيل في عمره بصحة وعافية ويوفقه لكل
خير " انه سميعٌ مجيب " .

والشكر إلى كل من أمدنا بيد العون من قريب أو بعيد .

المستخلص

ان الهدف من البحث هو التعرف على دور المصارف الإسلامية العراقية في تنشيط سوق العراق للأوراق المالية ، إذ شهدت المصارف الإسلامية في العقدين الأخيرين تطوراً كبيراً وانتشاراً واسعاً في دول إسلامية عدة .

ومن أجل تحقيق أهداف البحث قامت الباحثة بدراسة وتحليل الواقع الفعلي لدور المصارف الإسلامية في تنشيط سوق العراق للأوراق المالية من خلال دراسة المصارف الإسلامية العراقية عينة البحث وهي (15) مصرفاً المتداولة في السوق للمدة (2004 - 2018) ، فضلاً عن تحليل مؤشرات المتداولة (القيمة السوقية ، حجم التداول ، عدد الأسهم المتداولة ، معدل الدوران) ، وتحليل نسبة مساهمة المصارف الإسلامية العراقية في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2004 - 2018) ، وتم استخدام أسلوب التحليل القياسي للدراسة لغرض بيان دور المصارف الإسلامية في تنشيط سوق العراق للأوراق المالية فضلاً عن قياس أثر مؤشرات اداء المصارف الإسلامية في مؤشرات سوق العراق للأوراق المالية من خلال استخدام برنامج (SPSS 22)

وخرج البحث باستنتاجات مهمة منها : هناك دور كبير للمصارف الإسلامية في تنشيط مؤشرات سوق العراق للأوراق المالية ، إذ ارتفعت نسبة مؤشرات المصارف الإسلامية إلى إجمالي مؤشرات سوق العراق للأوراق المالية خلال مدة البحث ، إذ بلغت نسبة مؤشر القيمة السوقية إلى إجمالي سوق العراق المالية (26.48 %) ، وبلغت نسبة مؤشر حجم التداول (52.95 %) ، ونسبة مؤشر عدد الأسهم المتداولة (51.74 %) ، وبلغت نسبة مؤشر معدل الدوران (22.7 %) ، كانت هذه النسب لعام 2018 وارتفعت كثيراً عما كانت عليه في بداية مدة الدراسة مما يؤكد ازدياد عدد المصارف وزيادة نشاطها في السوق ، فضلاً عن تطور أعمال المصارف الإسلامية في العراق نتيجة زيادة أعدادها ضمن القطاع المصرفي إذ أصبح عدد المصارف الإسلامية في عام 2018 (27) مصرفاً .

وتوصي الدراسة بتسهيل عملية إدراج المصارف الإسلامية في سوق العراق للأوراق المالية وتشجيعها على تداول أسهمها في السوق ، مما يسهم في زيادة دورها في سوق العراق للأوراق المالية .

الكلمات الرئيسية : المصارف الإسلامية ، سوق العراق للأوراق المالية .

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع	ت
أ	الآية القرآنية	1
ب	الإهداء	2
ت	الشكر والامتنان	3
ث	المستخلص	4
ج - ح	قائمة المحتويات	5
خ - د	قائمة الجداول	6
ذ	قائمة الأشكال	7
1	المقدمة	8
13 - 2	الفصل الأول : منهجية البحث وبعض الدراسات السابقة	9
4 - 2	المبحث الأول : منهجية البحث	10
13 - 5	المبحث الثاني : بعض الدراسات السابقة	11
61 - 14	الفصل الثاني المصارف الإسلامية وسوق الأوراق المالية (الإطار المفاهيمي للدراسة)	12
14	تمهيد	13
34 - 15	المبحث الأول : المصارف الإسلامية (المفهوم والأهمية والخصائص)	14
49 - 35	المبحث الثاني : أسواق الأوراق المالية (المفهوم - والأنواع)	15
61 - 50	المبحث الثالث : (علاقة المصارف الإسلامية في سوق الأوراق المالية)	16
109 - 62	الفصل الثالث : تحليل دور المصارف الإسلامية في تنشيط سوق العراق للأوراق المالية	17
62	تمهيد	18
73 - 63	المبحث الأول : تحليل مؤشرات المصارف الإسلامية العراقية للمدة (2004 - 2018) في سوق العراق للأوراق المالية	19
98 - 74	المبحث الثاني : تحليل نسبة مساهمة المصارف الإسلامية العراقية في سوق العراق للأوراق المالية للمدة من (2004 - 2018)	20
109 - 99	المبحث الثالث : قياس أثر المصارف الإسلامية العراقية في تنشيط سوق العراق للأوراق المالية للمدة من (2004 - 2018)	21
112 - 110	الاستنتاجات	22
113	التوصيات	23

123 – 114	المراجع والمصادر	24
	المستخلص باللغة الانكليزية	25

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	ت
31-30	المصارف الإسلامية في العراق للمدة (2004 – 2018)	1
64	مؤشر القيمة السوقية للمصارف الإسلامية في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2004 – 2018)	2
67	مؤشر حجم التداول للأسهم المتداولة للمصارف الإسلامية في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2004 – 2018)	3
70	مؤشر عدد الأسهم المتداولة للمصارف الإسلامية في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2004 – 2018)	4
72	مؤشر معدل دوران الاسهم المتداولة للمصارف الإسلامية في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2004 – 2018)	5
74	اجمالي قيم مؤشرات قطاع المصارف للمدة (2004 – 2018)	6
75	نسبة مؤشر القيمة السوقية للمصارف الإسلامية إلى إجمالي القيمة السوقية للقطاع المصرفي العراقي للمدة (2004 – 2018)	7
78	نسبة مؤشر حجم التداول للمصارف الإسلامية إلى إجمالي حجم التداول للقطاع المصرفي للمدة (2004 – 2018)	8
81	نسبة مؤشر عدد الأسهم المتداولة للمصارف الإسلامية إلى إجمالي عدد الأسهم المتداولة للقطاع المصرفي للمدة (2004 – 2018)	9
84	نسبة مؤشر معدل الدوران للمصارف الإسلامية إلى إجمالي معدل الدوران لقطاع المصارف للمدة (2004 – 2018)	10
87	اجمالي قيم مؤشرات الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2004 – 2018)	11
88	نسبة مؤشر القيمة السوقية للمصارف الإسلامية إلى إجمالي القيمة السوقية لسوق العراق للأوراق المالية للمدة (2004 – 2018)	12
91	نسبة مؤشر حجم التداول للمصارف الإسلامية إلى إجمالي حجم التداول لسوق العراق للأوراق المالية للمدة (2004 – 2018)	13
94	نسبة مؤشر عدد الأسهم المتداولة للمصارف الإسلامية إلى إجمالي عدد الأسهم المتداولة لسوق العراق للأوراق المالية للمدة (2004 – 2018)	14
97	نسبة مؤشر معدل الدوران للمصارف الإسلامية إلى إجمالي معدل الدوران لسوق العراق للأوراق المالية للمدة (2004 – 2018)	15
100	الانحرافات المعيارية و الأوساط الحسابية لعينة البحث في المتغيرات المبحوثة	16

101	معامل الارتباط بين مؤشرات المصارف الإسلامية و مؤشرات سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2004 – 2018)	17
103	أثر القيمة السوقية للمصارف الإسلامية على القيمة السوقية لإجمالي سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2004 – 2018)	18
104	معامل التحديد وقيمة F المحتسبة لاختبار معنوية النموذج	19
105	أثر حجم التداول للمصارف الإسلامية على حجم التداول لإجمالي سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2004 – 2018)	20
105	معامل التحديد وقيمة F المحتسبة لاختبار معنوية النموذج	21
106	أثر عدد الأسهم المتداولة للمصارف الإسلامية على عدد الأسهم المتداولة لإجمالي سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2004 – 2018)	22
107	معامل التحديد وقيمة F المحتسبة لاختبار معنوية النموذج	23
108	أثر معدل الدوران للمصارف الإسلامية على معدل الدوران لإجمالي سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2004 – 2018)	24
109	معامل التحديد وقيمة F المحتسبة لاختبار معنوية النموذج	25

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	ت
4	العلاقة والآخر بين مؤشرات المصارف الإسلامية العراقية ومؤشرات سوق العراق للأوراق المالية	1
43	تصنيف الأسواق المالية	2
65	مؤشر القيمة السوقية للمصارف الإسلامية للمدة من (2004-2005)	3
68	مؤشر حجم التداول الاسهم للمصارف الإسلامية للمدة من (2004 – 2005)	4
71	مؤشر عدد الأسهم المتداولة للمصارف الإسلامية للمدة من (2004 – 2005)	5
73	مؤشر معدل الدوران للمصارف الإسلامية للمدة من (2004 – 2005)	6
77	نسبة مؤشر القيمة السوقية للمصارف الإسلامية إلى إجمالي القيمة السوقية للقطاع المصرفي للمدة من (2004 – 2018).	7
80	نسبة مؤشر حجم التداول للمصارف الإسلامية إلى إجمالي حجم التداول للقطاع المصرفي للمدة من (2004 – 2018).	8
83	نسبة مؤشر عدد الأسهم المتداولة للمصارف الإسلامية إلى إجمالي عدد الأسهم للقطاع المصرفي للمدة من (2004 – 2018).	9
86	نسبة مؤشر معدل الدوران للمصارف الإسلامية إلى إجمالي معدل الدوران للقطاع المصرفي العراقي .	10
90	نسبة مؤشر القيمة السوقية للمصارف الإسلامية إلى إجمالي القيمة السوقية لسوق العراق للأوراق المالية .	11
93	نسبة مؤشر حجم التداول للمصارف الإسلامية إلى إجمالي حجم التداول لسوق العراق للأوراق المالية	12
96	نسبة مؤشر عدد الأسهم المتداولة للمصارف الإسلامية إلى إجمالي عدد الأسهم المتداولة لسوق العراق للأوراق المالية .	13
94	نسبة مؤشر معدل الدوران للمصارف الإسلامية إلى إجمالي معدل الدوران لسوق العراق للأوراق المالية .	14

Abstract

The aim of the research is to identify the role of Iraqi Islamic banks in Activating the Iraqi market Stock Exchange, as Islamic banks have witnessed in the last two decades a great development and wide spread in several Islamic countries.

In order to achieve the objectives of the research, the researcher studied and analyzed the actual reality of the role of Islamic banks in revitalizing the Iraqi stock exchange through studying the Iraqi Islamic banks, the research sample, which is (15) banks traded in the market for the period (2004-2018), as well as analyzing its indicators represented by (Market value, trading volume, number of shares traded, turnover rate), and analysis of the percentage of Iraqi Islamic banks' contribution to the Iraqi stock market for the period (2004-2018). On measuring the impact of the performance indicators of Islamic banks on the indicators of the Iraqi Stock Exchange through the use of the program (SPSS 22(

The research came out with important conclusions, including: There is a significant role for Islamic banks in activating the indicators of the Iraqi market for securities, if the ratio of the indicators of Islamic banks to the total indicators of the Iraqi market for securities increased during the research period, as the ratio of the market value indicator to the total of the Iraqi financial market reached (26.48%) The ratio of the trading volume index was (52.95%), the number of shares traded index was (51.74%), and the turnover index was (22.7%). And the increase of their activity in the market, as well as the development of Islamic banks' business in Iraq as a result of the increase in their numbers within the banking sector, as the number of Islamic banks in 2018 became (27) .

The study recommends facilitating the process of listing Islamic banks in the Iraqi Stock Exchange and encouraging them to trade their shares in the market, which contributes to increasing their role in the Iraqi Stock Exchange.

Key words: Islamic banks, the Iraq Stock Exchange.

Republic of Iraq
Ministry of Higher Education and Scientific
Research
Al-Qadisiyah University
Administration and Economics College
Department of Financial and Banking Sciences
Graduate Studies / Masters



The Role Of Islamic Banks In Activating The Iraqi Market Stock Exchange For The Period From (2004 - 2018)

Thesis of submitted

To the Board of the Faculty of Management and Economics
University of Qadisiya

It is part of the requirements for a Master's Degree in Finance
and Banking .

Presented by the student :

HAWRAA KADHIM JARI AL-SHABBANI

Supervised by:

Professor Dr

AQEEL SHAKIR AL-SHARAA

1442 A.H

2020 A.D